جامعة 8 ماي1945 ـ قالمة ـ

كليـة العلوم الانسانيـة والاجتماعيـة

جامعة 8 مـاي 1945 قالمـة

قسم علم الاجتماع

محاضـرات في مقيـاس

المشكـلات الاجتمـاعية

مطبوعـــة بيداغوجيـة

موجهة لطلبة السنة الثانية علم الاجتماع

إعداد: الدكتور لخضر غـول

السنة الجامعية : 2020- 2021

محتويات المقياس

- **المحور الأول: التعريـف بالمشكلة الاجتماعيـة** 2- 9
- تعريف المشكلة الاجتماعية 2
- ظروف وجود المشكلة الاجتماعية 3
- أهم المفاهيم المرتبطة بالمشكلة الاجتماعية 5
- خصائص المشكلة الاجتماعية 6
- أنواع المشكلة الاجتماعية 6
- أسباب المشكلات الاجتماعية 7
- طرق قياس المشكلة الاجتماعية 7
- مستويات دراسة المشكلة الاجتماعية 8
- **المحور الثاني: أساليب البحث في دراسة المشكلة الاجتماعية.** 10-12
- الأسلوب التاريخي : 10
- الأسلوب السوسيولوجي : 11
- الأسلوب السيكولوجي : 12
- **المحور الثالث: المشكلة الاجتماعية من منظور سوسيولوجي.** 13-20
- منظور الباتولوجيا الاجتماعية 13
- منظور التفكك الاجتماعي 15
- منظور الانحراف السلوكي 16
- مننظور الصراع الاجتماعي 18
- منظور التصنيف.....20
- **المحور الرابع: تصنيف المشكلات الاجتماعية.**.....21-22
- من حيث النوع 21
- من حيث المصدر.....22
- **المحور الخامس: نماذج من المشكلات الاجتماعية.** 23-67
- مشكلة الجريمة 23
- مشكلة المخدرات والكحول..... 24
- مشكلة الانحراف الجنسي 51
- مشكلات أسرية 56
- مشكلة الطلاق 58
- مشكلات سكانية 60
- مشكلة الفقر..... 63
- مشكلة الجوع.....67
- **الخاتمة**.....69

المشكلات الاجتماعية

مقدمة :

كثيرا ما يعتمد الإنسان على غيره من الناس لتحقيق أغراضه وضمان إشباع رغباته المتعددة وتحقيق حاجياته المتنوعة. والإنسان وحده هو الذي يعيش في جماعات اجتماعية حقيقية، والجماعة الاجتماعية تقوم في جوهرها على التفاعل المنظم والعمل المشترك، ونتيجة للخبرات الجماعية يجد الفرد نفسه مضطرا للتفاعل مع الآخرين، فهو يدخل في علاقات متعددة مع البيئة الطبيعية والمحيط الاجتماعي حتى يمكنه استثمار موارده التي يشبع عن طريقها حاجاته الأساسية كالحاجة إلى الغذاء والمشرب والمسكن. وتبعا لهذه العلاقة التي حاول من خلالها الإنسان اكتشاف ما بالطبيعة المحيطة به من إمكانيات تمكنه من إشباع حاجاته، إلا أن علاقة الإنسان بالطبيعة لا تتم اليوم ولا حتى منذ قرون طويلة بصورة فردية كما كان يحدث في العصور الأولى أو البدائية، بل إن علاقة الإنسان بالطبيعة تتم بصورة جماعية، فهو يقوم باستغلال مصادر البيئة بالاشتراك مع بقية أفراد المجتمع الذي يعيش فيه، وهذا الاشتراك في العمل والتجمع بين أفراد المجتمع هو الذي يمكن الإنسان من مواجهة مشكلات اجتماعية عديدة ومعقدة، قد يكون له قسطا في ظهورها ، وقد تفرض عليه فرضا، ومع تطور أساليب الحياة وتعقيداتها اصطدم الإنسان بمشكلات اجتماعية جديدة قد يجد حلولا لبعضها، ويصعب عليه تجاوز البعض الآخر، حتى وصل إلى هذا العصر الذي تعددت فيه المشكلات الاجتماعية وتعقدت كما وكيفا وازدادت تعقيدا وانتشارا وعلى رأس هذه المشكلات: الجريمة بأنواعها، تعاطي المخدرات وشرب الكحول، الانحراف الجنسي، المشكلات الأسرية والسكانية وغيرها من المشكلات... لهذا يمكن القول أن حل مثل هذه المشكلات يتطلب تضافر جهود كافة أفراد المجتمع ومؤسساته بغرض التعاطي مع هذا النوع من المشكلات ومن ثم اتخاذ التدابير اللازمة والممكنة لتجنب آثارها السلبية على الفرد والمجتمع، والمساهمة في تهيئة الظروف الملائمة لمواجهتها عبر التوعية الاجتماعية والتعبئة الجماهيرية. وفي هذا الإطار تناولت هذه المطبوعة الموجهة لطلبة السنة الثانية علم الاجتماع خمسة محاور كما هو مقرر في البرنامج الوزاري كالتالي:

- المحور الأول: التعريف بالمشكلة الاجتماعية.
- المحور الثاني: أساليب البحث في دراسة المشكلة الاجتماعية.
- المحور الثالث: المشكلة الاجتماعية من منظور سوسيولوجي.
- المحور الرابع: تصنيف المشكلات الاجتماعية.
- المحور الخامس: نماذج من المشكلات الاجتماعية.

المحور الأول
ماهية المشكلة الاجتماعية

تمهيد:

تعد المشكلات الاجتماعية محور اهتمام علماء الاجتماع والاقتصاد وحتى رجال السياسة، لذلك فإن دراستها من الأولويات التي يجب الاهتمام بها في برامج الأسرة والتربية والتنمية. كما أن تقديم تعريف للمشكلات الاجتماعية أمر صعب للغاية فليس كل ظرف أو مشكلة يمكن أن تعد مشكلة اجتماعية، فما يعد مشكلة الآن قد لا يكون كذلك في زمن آخر أو في مجتمع آخر، فتحديد المشكلة الاجتماعية يخضع للقيم والأعراف الاجتماعية وكذلك إلى التراث الثقافي والتاريخي للمجتمعات.

أولا- <u>تعريف المشكلة الاجتماعية</u> :

المشكلة في اللغة من أشكل أي ألتبس، والمشكل هو الملتبس، وهو عند الأصوليين ما لا يفهم حتى يدل عليه دليل آخر.

هي ظاهرة اجتماعية سلبية وغير مرغوب فيها لأنها تخلق مشاكل وصعوبات لأفراد المجتمع، وهي نتاج ظروف مؤثرة على عدد كبير من الأفراد، وعادة ما يصعب علاجها بشكل فردي، إنما يتم علاجها من خلال الفعل الاجتماعي الجمعي، وتكاثف الجهود المجتمعية.

ويمكن القول بصفة عامة أن أي تعريف للمشكلة الاجتماعية يتضمن بُعدين أساسيين، البعد الذاتي في تعريف المشكلة وهو يركز على قياس الضرر الاجتماعي الناتج عن وجود المشكلة، والبعد الموضوعي الذي يهتم بكيفية وقوع هذا الضرر وتحديد حجمه ونسبة تأثيره.

ويعرف الدكتور **محمد عاطف غيث** المشكلة الاجتماعية بانها خلل اجتماعي يصيب الوظيفة (fonction) دون البناء (structure) ، ومن هنا فهو يؤمن بأن مواجهة مشكلات المجتمع بحثا عن إعادة التوازن من خلال إحداث تعديلات تدريجية في بعض وظائف التنظيم الاجتماعي.

يعرف **بيتر ولسلي** (Peter Wolsley) المشكلة الاجتماعية بأنها " جزء من السلوك الاجتماعي الذي ينتج عنه تعاسة أو شقاء خاص أو عام، ويتطلب بالتالي إجراءا جماعيا لمواجهته". أما العـالم **فرانك** (Frank) فيعرفها بأنها " صعوبة أو تصرف سيء لعدد كبير من الناس يرغبون في إزالته أو إصلاحه والذي يتطلب اكتشاف الوسيلة الكفيلة بهذا الحل أو الإصلاح" .

أما **راب وسلزنك** (Selznick) فيعرف المشكلة الاجتماعية بأنها " اضطراب في العلاقات الإنسانية تهدد المجتمع ذاته ، تهديدا خطيرا أو تعيق المطامع الرئيسية لكثير من الأفراد ".

أما **فيرتشايلد**(Fairehild) فيرى أن المشكلة الاجتماعية " هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية، وهي نتاج ظروف بيئية اجتماعية يعيشها الأفراد، وتتطلب تجميع الجهود والوسائل لمواجهتها وحماية المجتمع من آثارها الضارة."

ويرى **ألفرد مارشال** أن المشكلة الاجتماعية هي" انحراف في سلوك الأفراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه". ويرى **روبرت ميرتون** (R. Merton) أن المشكلات الاجتماعية " هي التباين أو التناقض بين ما هو موجود في المجتمع بين ما ترغب مجموعة هامة من هذا المجتمع بصورة جدية أن يكون ويتأثر هذا التناقض عن طريقين" :

– إما برفع المستويات التي تكون لها فاعلية وعمومية في المجتمع.

– أو باستمرار انحطاط الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة حدة هذا التناقض أو التباين.

ولهذا يمكن أن تعرف المشكلة الاجتماعية بأنها:

1– موقف يواجه الإنسان، أو الجماعة أو المجتمع.

2– تعجز إمكانات هذه الوحدات عن مواجهة هذا الموقف.

1– تحتاج هذه الوحدات (فرد، جماعة، مجتمع) إلى مصدر خارجي يساعد على مواجهة هذا الموقف سواء أكان ذلك بالدعم المادي أو الاجتماعي.

وخلاصة القول، فإنه لا يمكن تعريف المشكلة الاجتماعية إلا في ضوء نسق من القيم الاجتماعية والأخلاقية والمعرفية، وبهذا فإن المشكلة توجد في سياق اجتماعي معين وظروف اجتماعية وثقافية محددة،، وبذلك فهي انحراف عن المستويات الاجتماعية والثقافية المتفق عليها ، علما بأن المستويات الاجتماعية تختلف باختلاف الزمان والمكان وباختلاف الثقافات والعادات والتقاليد السائدة..

ثانيا : <u>ظروف وجود المشكلة الاجتماعية:</u>

مع تشابك العلاقات الاجتماعية وتعقدها بين أفراد المجتمع وتعقد النظام الاجتماعي وتعقد علاقات وحداته ظهرت الحاجة إلى علم يحدد قواعد وقوانين هذه العلاقات ، بل ظهرت الحاجة إلى علم يساهم في فهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الإنسان في علاقاته بغيره من أفراد المجتمع أثناء تفاعله معهم عند قيامه بالعملية الإنتاجية من أجل إشباع الحاجات الإنسانية.[1]

ففي أي مجتمع محلي محدود وبسيط، وكذلك في المجتمع الريفي، تسير الحياة عادة على طبيعتها بدون تغيَر ملحوظ ، ولكن في المجتمعات الحديثة يعد التغير سمة الحياة ، فالنمو المطرد في الصناعة والتجارة وأساليب النقل والاتصال، كل ذلك يصيب النسيج المتوارث للعلاقات بالتصدع، ويدخل تعريفات وقيم جديدة ، منبثقة من طبيعة الحياة التي يحياها أفراد المجتمع ، وخاصة فيما يتصل بالسلوك الأخلاقي والمصالح الشخصية، الأمر الذي يعمل على إيجاد العديد من المشكلات التي تتصل خاصة بالبيئة الحضرية وساكنيها، ويساعد في ذلك اتساع البيئة الحضرية، وازدياد كثافتها السكانية، مع تباين عناصرها وفئاتها وما يطرأ عليها من تقدم تكنولوجي وتطور مادي ينعكس على علاقة الإنسان بالبيئة.

[1] – أحمد مجدي حجازي، علم اجتماع الأزمة، ط 4 ، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1998 .

ويمكن النظر إلى المشكلات الاجتماعية على أنها مشكلات تتأثر بالأوضاع الاجتماعية في البيئة، وتوصف عادة بالصفة **المجتمعية** لأنها بعيدة من ناحية الوقاية والعلاج عن متناول الأفراد أو حتى الجماعات، ولا بد من تدخل المجتمع ممثلا في هيئاته العامة والسلطات المسؤولة مع الأفراد، وذلك للأسباب التالية: [1]

1- المشكلات المجتمعية ترتبط عادة بظروف البيئة الاجتماعية والقيم السائدة ولها أسباب متعددة.

2- حلول المشكلات المجتمعية **معقدة ومتداخلة** ولا يسهل حسم نتائجها.

3- المشكلات المجتمعية **وثيقة الصلة بالتغير الاجتماعي**، فقد يكون التغير باعثا على خلق هذه المشكلات، وقد يؤدي وجود المشكلات المجتمعية إلى سلسلة من التغيرات الاجتماعية ، كما أن تدابير علاج بعض المشكلات المجتمعية قد ينتج عنها إحداث تغيرات في جوانب من المجتمع.

4- تؤثر المشكلات المجتمعية على فئات وعناصر مختلفة في المجتمع وبدرجات متفاوتة، وبعض هذه المشكلات عند تناولها بالحل والعلاج يتسع نطاقها من حيزها المجتمعي المحدود إلى المجتمع الكبير بأسره كمشكلة تلوث البيئة[2].

5- المشكلات المجتمعية قد تنشأ بسبب أساليب الضبط الاجتماعي(ومنها القانون) التي قد يكون لها نتائج مجتمعية تعمل على استمرار تفاقم المشكلات أو خلقها.

6- الأفراد بمجهوداتهم الخاصة في المجتمع الحديث لا يستطيعون حماية أنفسهم من مؤثرات ونتائج المشكلات الاجتماعية، بل يجدون أنهم داخل المشكلة ويتطلعون إلى تدابير على المستويات العليا في المجتمع للوقاية من آثارها.

وقد زاد الاهتمام بتلك المشكلات في المجتمعات الحديثة ، نتيجة لزيادة الوعي المجتمعي، وتقدم أساليب البحث والاستقصاء، والتطور في وسائل العلم والاتصال، والتغير الذي طرأ على نسيج العلاقات الاجتماعية، وخاصة مسئوليات الأسرة ومشكلاتها بمقتضى القيم والتقاليد المتوارثة، واتخاذ التدابير اللازمة لحلها، وعلى الرغم مما أصاب هذه المجتمعات من تفكك وسطحية، إلا أن هذه المشكلات تتطلب تظافر الجهود لمواجهتها. ويرى بعض التقليديين أن البيئة وما يصاحبها من مشاكل مجتمعية وبيئية كالفردية والتفكك والتلوث، تشكل خطورة على مقومات الأمة، أما دعاة التحديث أن البيئة بما فيها من مشكلات جاءت نتيجة تطور المجتمع والتصنيع وهي مرحلة طبيعية لا مفر منها، وأن هذا التطور يستدعي تغيرا في العلاقات بين الناس، وأن المجتمع الجديد بارتباطاته الوظيفية واتصالاته يخدم التقدم الصناعي ويواجه احتياجاته الجديدة. ويمكن القول أن ما يسود البيئة من مشكلات ونتائج في المجتمع يدعو إلى الحذر

---

[1]- عصام توفيق قمر وآخرون: المشكلات الاجتماعية المعاصرة- مداخل نظرية وتجارب عالمية- ، دار الفكر، ط1، عمان، الأردن، 2008. 116.

وتشديد الرقابة في المجتمع مع تغيير أنماط القيم السائدة من الفردية وعدم المبالاة، والعلاقات الاجتماعية القائمة على المصلحة الشخصية، والعمل على غرس قيم المواطنة وروح الانتماء.

وتعد مشكلات الانحراف السلوكي في مقدمة المشكلات في المجتمع الحديث، لأنها تبتعد عن السلوك السوي المتفق عليه، وتكاد تجمع القيم في كل مكان على اعتبار انحراف الأحداث والجريمة والتلوث من المشكلات السلوكية الإنحرافية الواجب مكافحتها والوقاية منها. وكي نحكم على المشكلة الاجتماعية أنها مشكلة بالفعل ينبغي أن يتوافر لها شرطان هما:[1]

1- ضرورة وجود ظرف موضوعي (انحراف – جريمة – بطالة – فقر)، بالحجم والمقدار الذي يمكن ملاحظته وقياسه بمعرفة اخصائيين اجتماعيين.

2- ينبغي أن يكون هناك تعريف ذاتي من خلال بعض أعضاء المجتمع، بأن هذا الظرف الموضوعي يعد بمثابة مشكلة، وهنا قد تلعب القيم دورها، لأنه عندما يفهم بأن القيم مهددة لوجود هذا الظرف الموضوعي، فإن هذا الظرف الموضوعي يصبح مشكلة اجتماعية .

ثالثا- <u>أهم المفاهيم المرتبطة بالمشكلة الاجتماعية</u>:

1- المشكلة الاجتماعية والمشكلة الشخصية:

لقد قدم الكثير من المفكرين أمثلة للتفريق بين المشكلة الاجتماعية والمشكلة الشخصية، ومحاولة التفريق هذه قد تكون مفيدة ولها أهميتها الخاصة في معرفة الأسباب وفهم طبيعة المشكلة واقتراح العلاج المناسب لها أو التخفيف من حدتها . فقد قدم **رايت ميلز** (Wright Mills) أمثلة كثيرة للتفريق بين المشكلة الشخصية والمشكلة الاجتماعية . منها: إن الشخص العاطل عن العمل،ن قد يعاني من صعوبة ما ترجع إلى قدراته وإمكانياته من خلال عدة عوامل شخصية، منها الكسل عن العمل، أو عدم التدرب على وظيفة معينة، أو وجود مشكلة أخرى كالمشكلات الصحية التي تمنعه من أداء عمل معين لكونه معاقا صحيا...الخ، ومن هذه الناحية تكون هذه المشكلة مشكلة شخصية ومن جانب آخر يضيف **رايت ميلز** عند ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، فإننا نتحدث عن مشكلة اجتماعية لأن أسبابها تخرج عن دائرة الفرد ومشاكله، ومن هنا ميّز ميلز بين المشكلة الشخصية، التي اعتبرها اضطرابا في الظروف والإمكانيات المتوفرة للشخص، والمشكلة الاجتماعية، التي عرفها بأنها تمثل خللا في البناء العام للمجتمع سواء كان هذا البناء اجتماعيا أو اقتصاديا. وعلى نفس المنوال، يفرق الأستاذ **روبرت لاور** (Robert Lauer) بين المشكلة الشخصية والتي اعتبر أسبابها وعلاجها يرجع للفرد نفسه ولبيئته المباشرة، والمشكلة الاجتماعية، التي تعتبر خارج نطاق الفرد وبيئته المباشرة من حيث الأسباب والعلاج .

[1]- عصام توفيق قمر : المرجع السابق، ص 16، 2008.

رابعا – خصائص المشكلة الاجتماعية : تتميز المشكلة الاجتماعية بما يلي:[1]

1- أنها تثير اهتمام وانتباه قدر كبير من أفراد المجتمع ومؤسساته.

2- الصعوبة النسبية : فهي تمس الفرد والمجتمع معا، وترتبط بكثير من العوامل والمتغيرات ذلك " أن المشكلة الاجتماعية لا يمكن أن تعزى لسبب واحد بعينه مهما كان هذا السبب قويا، بمعنى أن للمشكلة الاجتماعية أسبابا متعددة.

3- التداخل والتشابك ، فهي عادة متداخلة بعضها مع بعض كتداخل النظم الاجتماعية الأخرى تماما.

4- للمشكلة الاجتماعية الواحدة أبعاد مختلفة تؤثر في مظاهرها ودرجتها ومدى أولويتها، فهي ترتبط ببعد التاريخ والمكان والقانون والسياسة والاقتصاد والبعد الثقافي والاجتماعي والتربـــوي.

5- النسبية : بمعنى أن المشكلات الاجتماعية تختلف باختلاف المكان والزمان واختلاف الثقافات ، كما أن تحديد المشكلات يتأثر بحالة الفرد ورؤيته لها، فما يعتبره الشيوخ مشكلة، قد لا يعتبره الشباب كذلك، وما يعتبره البيض مشكلة قد لا يعتبره السود كذلك.

6- أنها تلقائية ليست من صنع الفرد أو بضعة أفراد ولكنها من صنع المجتمع كله.

7- توصف بالجبر والإلزام، أي أنها تفرض نفسها على الأفراد فرضا ولا يسمح لهم بمخالفتها.

8- فهي عامة ومنتشرة بين الأفراد والجماعات، كما أنها ظاهرة تاريخية أي عبارة عن لحظة في تاريخ جماعة من الناس.

خامسا- أنواع المشكلات الاجتماعية:

إن للمشكلة الاجتماعية مصادر متعددة، فقد يكون المصدر طبيعيا كالذي تخلفه الزلازل والبراكين والظواهر الطبيعية الأخرى، ولا يمكن أن تشكل مشكلة اجتماعية إلاَ إذا ولَدت هذه الظواهر والمشكلات الطبيعية نوعا من المواقف الاجتماعية لمواجهة أضرارها، والتصدي لها لأنها تشكل خطرا يهدد حياة الإنسان ووجوده . فالمشكلة الاجتماعية تظهر في تفكير الناس وتأخذ طابعا اجتماعيا يؤدي إلى التضامن والتكاثف لمواجهة المشاكل الطبيعية، وقد قسم بعض الاجتماعيين المشكلات الاجتماعية إلى أربع أنواع:[2]

1- **مشكلات أساسية** : وهي تتعلق بعدم كفاية الخدمات المتوفرة في المجتمع لإشباع حاجات الأفراد مثل نقص المدارس ونقص الم ا ركز الصحية.

2- **مشكلات تنظيمية** :تتعلق المشكلة، هنا، بسوء توزيع الخدمات وليس بنقصها، حيث تتركز أغلب الخدمات في مناطق دون مناطق ، وتهمل حاجة الأفراد وتكاثفهم السكاني.

3- **مشكلات مرضية** تتولد هذه المشكلة عندما يُهَمَّش دور المانع سواء كان دينيا أو اجتماعيا ، حيث تستمر الظواهر المرضية والمشكلات، مثل السرقة، التسول، التشرد... الخ.

---

1 – حسين علي حسين: علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، ط3، الإسكندرية، 1995، ص 28.

2 – رشاد أحمد عبد اللطيف: أساليب الدفاع الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة، 2001، ص49.

4- **مشكلات مجتمعية** : من أمثلة هذه المشكلات سوء العلاقات بين الجماعات المختلفة في المجتمع وعدم اهتمام المواطنين بمشكلاتهم وترك أمر هذه المشكلات للظروف .

سادسا- <u>أسباب المشكلات الاجتماعية</u>: ويمكن حصر أهم الأسباب في النقاط التالية:[1]

1- التفكك الأسـري.

2- الصراعات والأمراض النفسية.

3- حالات اليأس والإحباط لدى الشباب.

4- صعوبة إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية.

5- عدم النضج الوجداني ونقص الاتزان الانفعالي.

6- عدم التوافق الأسري بين الآباء والأبناء.

7- سوء التوجيه وقلة الرعاية والاهتمام.

8- الفراغ الروحي وضعف الوازع الديني.

9- سوء التنشئة الاجتماعية.

سابعا- <u>طرق قياس المشكلة الاجتماعية</u>: رغم الصعوبة التي تكتنف عملية قياس المشكلة الاجتماعية وتحديد حجمها بشكل إحصائي دقيق، إلا أن هناك طريقتين يمكن بواسطتهما قياس المشكلة الاجتماعية هما: القياس الموضوعي، والقياس الذاتي.

1- القياس الموضوعي:

إن المشكلة الاجتماعية هي بمثابة موقف اجتماعي يشكل تهديدا لاستقرار المجتمع ورفاهية أفراده. ومن أكثر الأساليب وضوحا لقياس خطورة المشكلة الاجتماعية، هو القيام بإحصاء عددي لكل من يتأثر بوطأتها .فعلى سبيل المثال يمكن معرفة عدد مدمني المخدرات، وعدد المجرمين، وعدد المرضى العقليين أو عدد حوادث التمييز العنصري أو الديني أو الجنسي، كما يمكن معرفة عدد الفقراء المعدمين في المجتمع . غير أن القياس الإحصائي بما يوفره من إحصاءات غالبا ما يكون غير دقيق ومضلل .ومن هذا المنطق يصعب تطبيق القياس الإحصائي(الكمي) ، في دراسة المشكلات الاجتماعية، حتى أنه في حالة توافر بعض الحقائق التي يمكن الحصول عليها نتيجة تطبيق القياس الإحصائي على هذه المشكلات، فإن هذه الحقائق تحتاج إلى تقويم غاية في الدقة .هذه بالإضافة إلى أن الكثير من المشكلات الاجتماعية يصعب قياسها قياسا إحصائيا دقيقا، ذلك أن الإجراءات الخاصة بجمع المعلومات، تحتاج إلى تنظيم دقيق. فإذا ما أردنا مثلا معرفة عدد ضحايا الإدمان على تعاطي العقاقير المخدرة، فلا سبيل أمامنا سوى ما هة متاح في سجلات الجهات المختصة .أما ما هو دون ذلك فيعتبر جزءا يخضع للظن أو التخمين.

ولهذا فإن أي جهد يبذل في تقويم خطورة المشكلة الاجتماعية، لا بد أن تشمل التفسيرات الأولية للبيانات الإحصائية على تحديد دقيق للمصطلحات والمفاهيم المستخدمة. فلو أردنا مثلا معرفة عدد الأحداث

1 - محمد عبد العليم مرسي: التربية ومشكلات المجتمع، دار الابداع الثقافي، الرياض، 1995، ص 116.

المنحرفين، فإننا نواجه بعض الصعوبات، فهنالك ما يعرف بالأحداث المنحرفين بالعادة ، وهناك من الأحداث من يرتكب فعلا انحرافيا مرة أو مرتين والذين يعرفون بالمنحرفين بالصدفة، فكلا النوعين من الانحراف لهما دلالة إحصائية، غير أن هذه الدلالة بالنسبة للمشكلة الاجتماعية المتعلقة بانحراف الأحداث ليست على قدر كبير من الأهمية، ونجد ذلك في حالة سوء استخدام العقاقير، وهو اصطلاح غامض ويفتقر إلى الدقة . فمثلا يختلف استخدام المخدرات كالهيروين في أهميته عن استخدام العقاقير المسكنة .ويزداد القياس الموضوعي صعوبة وتعقيدا عند محاولة قياس الاتجاهات أو المواقف الخاصة بجماعة ما تجاه جماعة أخرى في نطاق المجتمع الواحد... فمثلا إذا أشارت الإحصاءات المتاحة لدى المحاكم عن انحراف الأحداث، إلا أن حوالي نصف مليون من الأحداث سواء أكانوا ذكورا أم إناثا يمثلون أمام المحاكم كل عام ، فإن هذا لا يتيح لنا معرفة كافية عن أحوالهم الخاصة ، أو الحصول على أية بيانات دقيقة عن الأحداث الذي هم خارج نطاق الضبط الاجتماعي، ولكن على الرغم من ذلك يمكننا التأكد من أن هناك مشكلات قائمة تؤثر في عدد كبير من الناس تطلب اتخاذ وإجراءات صارمة بصددها[1].

2- القياس الذاتي:

إن قياس خطورة المشكلة الاجتماعية غالبا ما يقوم على أساس أحكام قيمية أكثر من اعتمادها على الإحصاءات، فالإحصاءات المتعلقة بالانتحار أو الانحرافات الجنسية-مثلا -رغم أنها تشمل عددا قليلا نسبيا من الناس ، إلاَ أنها غالبا ما تعتبر مشكلات اجتماعية خطيرة ، لأن مجرد وجودها يعتبر تحديا وتهديدا صارخا للقيم والقواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع .

ثامنا- <u>مستويات دارسة المشكلات الاجتماعية</u>:

يمكن دراسة المشكلات الاجتماعية من خلال مستويين أساسيين يهدفان إلى تحقيق أهداف علاجية أو وقائية وهما: [2]

أ- **المدخل العلاجي :**

وهو مستوى يستهدف القضاء على مشكلات قائمة بالفعل، ويعاني منها السكان . وإذا لم يستطع القضاء على المشكلات تماما أو نهائيا، فهو على الأقل يحاول التخفيف منها قدر المستطاع .وهذا المستوى هو الشائع بين معظم المجتمعات، حيث يبدأ الاهتمام بالمشكلة بعد أن تظهر فعلا وتتضح مظاهرها، أي أنه يتعامل مع الأعراض والنتائج دون الحاجة للرجوع للمسببات.

ب- **المدخل الوقائي :**

وهو الذي يتوقع فيه المسئولون عن المجتمع حدوث المشكلات، نتيجة لعلمهم بأسبابها مقدما، وبالظروف التي تؤدي إليها ومن ثم يبدؤون في اتخاذ العدة لذلك قبل وقوع المشكلة، وتكون النتيجة السليمة هي قلة الخسائر، ويعتمد على نتائج العلوم الأخرى وعلى معطياتها مثل : علم النفس، علم الاجتماع، علم

---

1 – علي عيد راغب: مشكلات اجتماعية معاصرة، مجموعة دالتا، ط2، الكويت، 1994، ص 13 – 15.

– حسن شحاتة سعفان: أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، ط8، القاهرة، 1985، ص 2.82

الإحصاء، الخدمة الاجتماعية، والتربية... الخ. وختاما يمكننا القول إن المستويين العلاجي والوقائي يمكن أن يسيرا جنبا إلى جنب في نفس الوقت، بحيث تكون معالجة آثار المشكلة الاجتماعية سائرة في الوقت الذي تكون فيه أمور الإعداد للوقاية من تكرارها أو زيادتها واستفحال أمرها آخذة في السريان أيضا. ومن الصعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية:[1]

1- تعقد المواقف الاجتماعية وتشابكها.

2- صعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية.

3- صعوبة ضبط العوامل المتحكمة في المشكلة الاجتماعية.

4- تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية دقيقة وثابتة.

5- صعوبة تجنب الميول الذاتية.

6- استحالة دقة المقاييس الاجتماعية (الذاتية والموضوعية).

7- الانطباعات الخاطئة عن المشكلات الاجتماعية.

8- عدم كفاية المعلومات عن بعض المشكلات الاجتماعية.

9- صراعات القيم والمصالح وتضاربها بين أفراد المجتمع .

10- اتساع نطاق المشكلات الاجتماعية المعاصرة.

- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، ط2، القاهرة ، 1995، ص 1.73

المحور الثاني
أساليب البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية

تمهيد:

ما هي العوامل والأسباب المؤدية إلى حدوث المشكلة الاجتماعية ؟ إن العوامل المسببة للمشكلات الاجتماعية كثيرة ومتنوعة ومتداخلة، وأن العلاقات القائمة بينها غالبا ما تكون غامضة ويصعب التنبؤ بها ، وعليه فإن محاولة فهم المشكلات الاجتماعية يتطلب استقصاء شاملا لجميع العوامل المؤدية لهذه المشكلات وتحليلها تحليلا دقيقا . وهناك ثلاثة أساليب للبحث يمكن بوساطتها فهم المشكلات الاجتماعية والأسباب المؤدية لها وهي:

أولا: أساليب البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية:

1- الأسلوب التاريخي:

ترتبط طبيعة المشكلات الاجتماعية المعاصرة ارتباطا وثيقا بالتغيرات التي حدثت في الماضي، فقد هزت هذه التغيرات الأنماط الاجتماعية والثقافية القديمة وغيرت الكثير من المفاهيم عند مختلف لدى الأفراد نتيجة التغيرات الحاصلة....

لا أحد ينكر الأهمية البالغة للطريقة التاريخية في فهم الظواهر التي حدثت في الماضي وانعكاساتها على التطورات الحادثة في الحاضر.إن حقائق الماضي هي الميدان المشترك بين التاريخ من جهة، وعلم الاجتماع من جهة أخرى. فمنذ العصور القديمة، عاش الناس حياة اجتماعية في تجمعات وبيئات مختلفة في عدد أفرادها وظروف حياتها ساء كانت أسرا أو عائلات أو قبائل وسواء سكنوا القرى أو المدن تحكمها قيم وعادات اجتماعية وقوانين تنظم العلاقات بين الأفراد. ومن حين لإلى آخر تظهر مشكلات اجتماعية نتيجة عدم احترام الأفراد القواعد والقوانين التي أقرها المجتمع لأفرادهما يهدد حياة الأفراد والجماعات...والباحث الؤرخ في دراسته لمثل هذه المشكلات يتقصى أحوال المجتمع الماضية ويقدم حصيلة كبيرة من الوقائع والأحداث والتي يعتبرها تجارب واقعية ، ينتقي منها ما يلائم دراسته ، فتصبح هذه التجارب المنتقاة المادة التي يرتبها وينظمها ويصنفها وفق قواعد المنهج التجريبي، فيقارن ويوازن بين ما تم جمعه لإدراك نقاط التشابه والاختلاف ،، كأن نقارن بين العوامل التي ساهمت في ظهور المشكلات الاجتماعية وبين الظروف التي كانت سائدة ، ومن حيث ارتباط وقوعها بتجارب واقعة أخرى ، والنظر إلى هذه التجارب والظروف في بيئتها الخاصة وإطارها الزماني ، ويتقصى ويختبر ليستدل بما جرى ، وذلك على أساس أن ما حدث في الماضي من أحداث ووقائع وما يتبعها من مشكلات اجتماعية هي بمثابة تجارب مرت وكانت لها نتائجها ، ولذلك على الباحث الاجتماعي أن يقيس عليها ما يقع بعد طلك من تجارب مشابهة ، وذلك على أساس مبدأ اطراد حدوث المشكلات الاجتماعية...

2-الأسلوب السوسيولوجي:

إن عدم قدرة المجتمع على تنظيم العلاقات بين الناس غالبا ما يتم تفسيره في ضوء التفكك الاجتماعي، وكلمة مجتمع " تنطوي في معناها على» التنظيم "والمجتمع ليس مجرد حشد من الأفراد فحسب ، وإنما يقوم هؤلاء الأفراد في نظام معين ، ذلك النظام الذي لا يعتمد على القوة ، وإنما يعتمد على القبول العام لقواعد معينة لتنظيم العلاقات بين الناس.

تعتبر المشكلات الاجتماعية الموضوع الأول في اهتمامات علم الاجتماع إذ يحاول الكشف عن أسبابها وتحديد مظاهرها وأبعادها وعلاقاتها بالجوانب الأخرى من السلوك الاجتماعي ، كالجانب النفسي أو الثقافي أو الأخلاقي ... وذلك من خلال دراسة الحياة الاجتماعية ككل أو النسق الاجتماعي العام، الذي يضم مجموعة من النظم الاجتماعية، وكذلك الجماعات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع والعلاقات المتبادلة بينهما. عالم الاجتماع يدرس البعد الاجتماعي للمشكلة الاجتماعية، ولا يعني ذلك أنه يعزلها عن باقي أجزاء المجتمع ، ذلك لأنه بالرغم من تباين وتفاوت المشكلة الاجتماعية خاصة في المجتمعات الحديثة، وعلى الرغم من أن أسبابها تكمن خارج الفرد، فإنها تحدث داخل البناء الاجتماعي . ومن هنا تأتي ضرورة أن يتصف عالم الاجتماع بالموضوعية وأن يدرس ما يراه وأن يتصف بالحياد كمطلب للعلم، خاصة فيما يتعلق بالقواعد الاجتماعية والأخلاقية لأي صورة من صور السلوكات الصادرة عن الأفراد في إطار تفاعلهم مع من يحيطون بهم.

يميل الناس عادة إلى تشرب القيم والطموحات وقواعد السلوك والتنظيمات التي ينتمون إليها. وأن قدرة هذه الجماعات والتنظيمات على نشر قيمها وتقاليدها يعتمد بشكل مباشر على قدرتها في فرض الاحترام والولاء والإخلاص لها . ويشير التفكك الاجتماعي في الأصل إلى ضعف هذه الجماعات والتنظيمات التي تنقل قيمها الأساسية بشكل تقليدي مثل : الأسرة، والمدرسة، والمجتمع المحلي...الخ .هذه النظم قد فقدت أهميتها الوظيفية تجاه أعضائها، كما فقدت قدرتها على ربط أعضائها بعضهم البعض، فلم تعد تطالبهم بالولاء والإخلاص لها أو تقمصهم لشخصيتها ، وبالتالي لم تعد تشكل وسائل فعالة في الضبط الاجتماعي، وفي نقل القيم الاجتماعية كما كانت من قبل.

حينما تبدأ الجماعات التقليدية في المجتمع إلى فقدان وظيفتها فأن قدرتها على نشر قيمها تصبح ضعيفة، وبالمثل حينما تصبح القيم السائدة في هذه الجماعات موضع تساؤل أو غير فعالة بالنسبة لأعضائها، فإن قدرتها على إقرار الولاء لها من قبل أعضائها تصبح أيضا ضعيفة، ويمكن للطموحات المتغيرة أن تعرض بعض قوانين المجتمع التقليدية لحالة من التوتر بحيث تصبح هذه الطموحات مصدر امن مصادر القلق داخل المجتمع، وفي هذه الحالة يكون المجتمع أمام أمرين:

أولهما : ضرورة المحافظة على قواعد السلوك الأساسية من خطر الطموحات الجديدة فمثلا، الطفل الذي لديه الرغبة الأكيدة إزاء الكسب المادي ، يظل بعيدا عن مجالات السرقة ، إذا ما تشرب بعمق القيم التي من شأنها أن تخضع هذه الرغبة للضبط الاجتماعي.

. **وثانيهما:** ضرورة تغيير بعض قواعد العلاقات لتتلاءم مع الطموحات الجديدة فمثلا، الرغبة المتزايدة لدى كبار السن في تلقي المعونات المالية من الحكومة عند تقاعدهم ، كحق من حقوقهم ، ليست بسبب عدم قدرة أسرهم على إعانتهم فحسب، وإنما ترجع في الأساس إلى أن هذه الرغبة أصبحت أمرا مسلما به. ولهذا فإن التفكك الاجتماعي لا ينبغي النظر إليه كمدخل لدراسة الأمراض الاجتماعية أو الشخصية فحسب، وإنما يعتبر أيضا مدخلا لفهم نوع الصراع الذي يصاحب التحول أو التقدم الاجتماعي، وهو بذلك اتجاه عام يرتبط بالتغير التاريخي الواسع الذي لا بد من النظر إليه باهتمام متزايد عند البحث في المشكلات الاجتماعية، وذلك بهدف الكشف عن العوامل المسببة لهذه المشكلات ، ومن ثم إخضاعها للعلاج الاجتماعي.[1]

3- الأسلوب السيكولوجي:

إن النمو الطبيعي للمشاعر والعواطف والانفعالات الفردية ، إنما يتم من خلال التفاعل بين الفرد وغيره من أفراد المجتمع. فالطفل مثلا، ينمو في إطار أسرته ومجتمعه وما يسودهما من قيم وعادات والتي تساهم في تكوين شخصيته... ولكن طالما أنه لا يشكل لبنة مرنة فإن هذا التشكل ينطوي على مقاومة مستمرة، تلك المقاومة التي تخضع لسلسلة عريضة من التفسيرات المختلفة... ويتوقف مثل هذا النمو العاطفي والانفعالي لدى الفرد على مدى تقبله لتلك القيم، بحيث يشكل الأسلوب العامل الحاسم في نمو هذه العاطفة بشكل سليم. وعليه فإن نمو بعض الحاجات العاطفية الخاصة، غالبا ما يلعب دورا هاما في وقوع الفرد في مشكلة اجتماعية . مثال ذلك سوء التوافق الأسري وعدم قدرة الطفل على التكيف مع محيطه وما ينجر عنه من انحراف في السلوك...[2]

ومن هنا تأتي أهمية النظريات السيكولوجية المفسرة لمثل هذه المشكلات ، وذلك لأنها تعطي تفسيرا مباشرا للتغيرات الواسعة التي تؤدي إلى أحداث أو تشكيل الانحراف. وعلى الرغم من ذلك فإن النظريات السيكولوجية المتعلقة بالمشاعر والأحاسيس، تشكل جانبا حيويافي دراسة المشكلات الاجتماعية ، ومن ثم إمكانية تفسير ردود الأفعال المتباينة للظروف الاجتماعية السائدة وما ينجم عنها من مشكلات. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو: كيف تقوم العوامل السيكولوجية والاجتماعية بعملها اليومي في حياة المجتمع بحيث تؤدي إلى خلق مشكلات اجتماعية

للإجابة عن هذا التساؤل نجد أنه من الضروري دراسة الظروف الدقيقة لكل من الأسرة، والمدرسة، والمجتمع باعتبارها البيئات التي تحدث فيها المشكلات الاجتماعية. ويمكن فهم هذه الظروف في ضوء نظرية علية أوسع مثل: نظرية التفكك الاجتماعي والانحراف السلوكي وغيرها من النظريات...

---

1 – حسن شحاتة سعفان: مرجع سابق، ص 82.

2 – علي عيد راغب: مرجع سابق، ص 25-28.

المحورالثالث

تفسير المشكلات الاجتماعية بمنظور سوسيولوجي

1- منظور الباثولوجيا الاجتماعية:

ظهر منظور الباثولوجيا الاجتماعية بظهور علم الاجتماع وتمتد جذور هذا المنظور في دراسة المشكلات الاجتماعية إلى البدايات الأولى لعلم الاجتماع نفسه، واكتسب بذلك خصائص وسمات النظرية الاجتماعية، واهتماماتها التطورية والإصلاحية، وأصحاب هذا الاتجاه كانت تدفعهم الرغبة في الإصلاح الاجتماعي كهدف أساسي لأنصار السياسات الإصلاحية لمواجهة مختلف المشكلات التي تحدث في المجتمع وقد شكلت الباثولوجيا الاجتماعية اهتماما مميزا للمنظرين الأوروبيين الأوائل أمثال **أوجيست كونت** (August Comte)، و"**هربرت سبنسر**(H.Spencer)، ثم أخذت بعدا جديدا على أيدي الرعيل الأول من علماء الاجتماع الأمريكيين الذين أسسوا أسلوبا علميا في مجال دراسة المشكلات الاجتماعية وإيجاد الحلول المناسبة لها في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وقد عرف هذا الاتجاه في البدايات الأولى في مدرسة شيكاغو (1892) للحصول على بيانات عن الظروف الاجتماعية السيئة التي كان يعيشها المجتمع الأمريكي سعيا لتغييرها وإصلاحها، مما دعاهم إلى الاهتمام بجمع المعلومات عن أحوال سكان المناطق المنهارة وعصابات الشباب والمجرمين والمنحرفين ، فخضع العديد من أفراد المجتمع للدراسة سواء كانوا مهاجرين من الريف إلى المدينة أو مهاجرين جدد للولايات المتحدة الأمريكية ، فكانت الهجرة للمدينة الكبيرة مرحلة حرجة في حياة هؤلاء الأفراد، وكانت مشاكلهم ومشاكل أبنائهم تعكس انهيارا في القيم الأخلاقية والسلوكية وتفككا في حياته الاجتماعية خلقته بيئتهم الجديدة أي صعوبة الانتقال والعيش من بيئة ريفية إلى بيئة حضرية لم يألفوها من قبل، إضافة إلى ما أحدثته الثورة الصناعية من انقلاب في طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الدينية، هذا الانقلاب نتجت عنه الكثير من العلل والأمراض الاجتماعية.

فحينما يفشل الأفراد أو النظم الاجتماعية في الحفاظ على استمرار التقدم في المجتمع مع الظروف المتغيرة، فإن ذلك يحدث خللا في الحالة السوية للكائن الاجتماعي. وهنا ينظر للفرد أو النظم الاجتماعية بأنها معتلة اجتماعيا أو ما يطلق عليها اصطلاحا الباثولوجيا الاجتماعية، ، ذلك أن الأفراد الذين هم مصدر هذه المشكلات، هم أولئك الذين لم يخضعوا لتنشئة اجتماعية سليمة إذ هم الذين رفضوا قيم ومعتقدات المجتمع بسبب ما يتسمون به من عيوب فطرية ...

1- دلال ملحس ستيتة، عمر عيسى سرحان: المشكلات الاجتماعية ، دار وائل، ط1، عمان، 2012، 8.

ويميل علماء الباثولوجيا الاجتماعية المحدثين إلى التركيز على العيوب التي تعتري المجتمع ونظمه المختلفة، إحساسا منهم بأن المجتمعات اللاأخلاقية تولد أفرادا لا أخلاقيين يعملون على خلق مشكلات اجتماعية عديدة . ويرون كذلك أن تلك المشكلات، إذا ما زادت حدتها وعظم تأثيرها في النظم الاجتماعية القائمة في المجتمع وبقيت بدون حل فإنها ستعمل على تجريد هذا المجتمع من سماته الإنسانية. ولذا فإن العلماء الباثولوجيين الاجتماعيين المحدثين يركزون اهتمامهم على تغيير أخلاقيات الأفراد والمجتمعات إلى الأفضل ، مؤكدين بأن التعليم والتكوين يشكلان الحل الأمثل للمشكلات الاجتماعية. فقد أصبحت المدن الصناعية وجهة لهجرة الآلاف من الرجال والنساء من الريف إلى المدينة للبحث عن العمل وحياة أفضل في ظروف قاسية وسيئة مقابل أجور زهيدة للغاية ، ثم العودة بعد العمل لإلى الإقامة في ظروف سكنية ومعيشية سيئة جدا. في مثل هذه الظروف انصب اهتمام العلماء والباحثين على دراسة الانحراف الاجتماعي بمعناه الواسع، وهو انحراف عن المعايير التي يحددها المجتمع لأنماط السلوك المطلوبة، وأصبح الانحراف الاجتماعي مرادف لمفهوم المشكلات الاجتماعية. ودخل مصطلح الباثولوجيا الاجتماعية إلى علم الاجتماع من منظور سوسيولوجي للداروينية الإحيائية (البيولوجية) حيث شبهوا المجتمع بالعضو الجسمي عند الإنسان من حيث تطوره وعلاقته بوظائف أعضاء الجسم الأخرى من حيث السواء، ويتميز المجتمع السوي عن المنحرف بسمات تتمثل في الحالة الطبيعية من الصحة والظروف العادية والطبيعية للمجتمع وأفراده ، وأيَ انحراف عن هذه الحالة يعتبر علَة مرضية (باثولوجيا اجتماعية)، أو حالة شاذة وغير سوية لأنها لا تعبر عن السواء الاجتماعي للمجتمع. كما درس أصحاب هذا الاتجاه الأوضاع المعيشية للفقراء والمهاجرين من الدول الإفريقية والآسيوية واستوطنوا في المدن الحضرية التي تنمو بصورة سريعة وتتميز بالحراك الاجتماعي العمودي، كما اهتموا بدراسة المناطق المتخلفة والتي تعج بالأمراض الاجتماعية كالفقر والحرمان والإجرام والبطالة والأسر المتصدعة والصراع العرقي ...وأطلقوا على هذه الأمراض مصطلح " العلل الاجتماعية " . وقد اهتم **رايت ميلز** (R.MILLS) بدراسة أصول وقيم العلل الاجتماعية فوجدها غير ممثلة للحالات الحضرية، وإنما تمثل نمط الحياة الاجتماعية الريفية وما ينتج عنها من سلوكات غير سوية...

مناقشة:

يرجع أصحاب هذا المنظور (مدرسة شيكاغو) مصدر المشكلات الاجتماعية للفرد ذاته، لأنه فشل في التمثل لمعايير وقيم مجتمعه، وانتقدوا الفرد لأنه عجز عن التكيف مع الحياة والظروف الجديدة (المجتمع الحضري)، ويهدف أصحاب هذا الاتجاه إلى تعزيز النظام الاجتماعي والمحافظة عليه أكثر من اهتمامهم بالمشكلات الاجتماعية ذاتها ، وكانوا غير مهتمين بالخصوصية الثقافية والإنسانية للمهاجرين، وطالبوا بإعادة تعليم وتكوين وتوعية المهاجرين وحلَ مشاكلهم من خلال وضع برامج تعليمية وندوات لتعليم المهاجرين القيم والعادات المرتبطة بطبيعة الحياة الجديدة للمجتمع الجديد المتحضر...

2- منظور التفكك الاجتماعي (روبرت بارك- روبرت مرتون- لويس وورث)

تذهب المدرسة الإيكولوجية وعلى رأسها روبرت بارك إلى الاهتمام بدراسة التفكك الاجتماعي رافضين تفسيرات المنظور الباثولوجي ، مؤكدين على التغير أو التحول الذي تحدثه عوامل خارجية تؤدي إلى انهيار نظام القيم الاجتماعية . وقد لاحظ بارك وجود مناطق في المدينة تتميز بالعديد من مظاهر التفكك الاجتماعي مقل: الفقر والجريمة ، فلاحظ أن التفكك ومظاهره تزداد كلما اقتربنا من وسط المدينة، ويقل كلما اتجهنا إلى أطراف المدينة . وأفضل وسيلة لحل مثل هذه المشكلات تتمثل في إيجاد تكامل بين الجماعات المختلفة في المجتمع أي بين الريفي المهاجر وبين المتحضر، وبين نمط الحياة الجديدة. ففي المجتمع الأمريكي على سبيل المثال ، يرى **روبرت بارك** (R.PARK) أنه لا بد من إيجاد برامج لتعليم المهاجرين الجدد اللغة وتنظيم برامج وندوات لهؤلاء المهاجرين حول القيم والعادات المرتبطة بطابع الحياة الاجتماعية الجديدة وهي إجراءات عملية لحل المشكلات الاجتماعية .يشير مفهوم التفكك الاجتماعي إلى ما يصيب النسق الاجتماعي من قصور أو خلل في أداء وظائفه الأساسية وهي تحقيق الاستقرار والاستمرارية، كما أن مفهوم التفكك الاجتماعي يشير إلى ظروف واقعية يمكن التحقق منها واختبارها...فإذا قلنا مثلا أن الجماعة أو التنظيم أو الأسرة قد أصابها تفكك، فهذا يعني أن هذه المؤسسات أو الهيئات لم تعد تؤدي وظائفها بالدرجة المطلوبة.[1]

وفي هذا السياق يحدد **روبرت ميرتون** مصادر عدة للتفكك الاجتماعي تتمثل في:

1- صراع المصالح والقيم.

2- قصور في عملية التنشئة الاجتماعية.

3- قصور قنوات الاتصال الاجتماعي.

4- صراع المكانة والتزامات الدور.

إن ثبات ورسوخ أي مجتمع يعود إلى إجماع أفراده واتفاقهم على معايير السلوك وقواعده التي ارتضوها لأنفسهم، وبالتالي يصبح الجميع متكيفين بشكل طيب في حياتهم، ولكن حينما يهتز إجماع هؤلاء الأفراد، لسبب أو لآخر، وحينما لا تصبح قواعد السلوك الموجودة متماسكة، أو حينما تتحدى هذه القواعد السلوكية قواعد أخرى جديدة، يصبح المجتمع حينئذ في حالة تفكك اجتماعي. ويمكن القول أن التفكك الاجتماعي عبارة عن حالة جديدة للمجتمع يجد الأفراد أنفسهم فيها لا يتقاسمون نفس معايير السلوك التي كانوا يتقاسمونها من قبل، كما أن توقعاتهم بالنسبة لسلوك فيما بينهم لم تعد محل اتفاق أو اجتماع. ومن ناحية أخرى فإن نتائج التفكك الاجتماعي تسبب ضغطا على الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد، مثال ذلك، ظاهرة الطلاق التي تعاني منها كثير من المجتمعات، تسبب خللا في الخلية الأولى للمجتمع،

1- دلال ملحس ستيتة، عمر عيسى سرحان: مرجع سابق، 110.

وهي الأسرة، كما أن الأدوار التي كان يقوم بها الوالدان تختل أيضا، مما يزيد من حدة التفكك الاجتماعي... ووعيه فالمشكلة الاجتماعية المتضمنة في التفكك الاجتماعي ترجع إلى إخفاق النسق في أن يجعل التنظيم الاجتماعي للمراكز ملتحما ومتماسكا مع الأدوار المتوقعة، أي عدم قدرة النسق على القيام بمتطلباته الوظيفية بطريقة فعالة. [1]

حاول بعض العلماء الربط بين التفكك الاجتماعي وبين عمليات التغير أو التحول أو التطور داخل المجتمع على أساس أن التغير سيتبعه شيء من الاهتزاز في بعض ما هو موجود في المجتمع ، ما لم يكن هذا التغير محكوما ومضبوطا.على اعتبار أن المجتمع مبني على أسس منظمة ومتضمنا أدوات ووسائل ضبطية (الضبط الاجتماعي) من أجل تماسكه وبقاء تنظيمه، وأي تغير في بنائه أو في احد مكونات بنائه سيؤدي إلى تفكك. ويشير مصطلح التفكك الاجتماعي إلى معاناة الأفراد في تحقيق ذواتهم داخل التنظيم بسبب جمود أو تكلس بعض من قيمه. ويتضمن التفكك الاجتماعي عدم كفاءة النسق الاجتماعي أو فشله في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم الاجتماعية المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية. ولا يعني الوهن التنظيمي غياب التنظيم الاجتماعي أو زواله. إن عدم تحديد الأدوار الاجتماعية بكفاءة يؤدي إلى صراعات داخل المجتمع ، ينتج عنها تفكك اجتماعي يعاني منه جماعات وأفراد المجتمع.

3 – منظور الانحراف السلوكي: (إميل دوركايم– روبرت مرتون – وسوثيرلاند)

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المشكلة الاجتماعية نتاج لقدر من الانحراف عن معايير المجتمع أكثر من كونها انهيارا عاما. ويرجع سبب المشكلة الاجتماعية إلى وجود أفراد آو جماعات تصر على أن تسلك سلوكا ينحرف عن المعايير والقيم السائدة، وبالتالي يستند سلوكهم على معايير خاصة تتعارض مع التوقعات السائدة، في المجتمع عن السلوك السوي.

إذا كان منظور التفكك الاجتماعي يشير إلى وجود خلل وقصور في أداء الأنساق الاجتماعية ، فإن منظور السلوك الانحرافي يشير إلى خروج الأفراد عن القيم والمعايير الاجتماعية التي يقرها المجتمع لأفراده مما يؤدي إلى حدوث مشكلات اجتماعية. **يرى دوركايم** (E.DURKHEIM) أن المشكلة الاجتماعية هي " انتهاكات للمعايير الموجودة في المجتمع والخروج عليها. وحسب هذا المنظور فإن مجموعة من الأفراد تنشق على المجتمع في تصرفاتها بحيث تبدو تصرفات شاذة بالنسبة لقيم المجتمع ومعاييره، وبالتالي تتعارض معها تماما ومع توقعات السلوكات الطبيعية التي يتوقعها المجتمع من أفراده .

2– محمد علي العليم مرسي:مرجع سابق، ص 116.

يرى **روبرت مرتون** (R.MIRTON) في هذا الشأن " أن لكل مجتمع أهدافا معينة يسعى إلى تحقيقها من خلال وسائل مشروعة يرضاها المجتمع، ولكن داخل كل مجتمع نجد بعض الأفراد أو الجماعات الصغيرة التي حرمت من تحقيق أهدافها ، فتتبع وسائل غير مشروعة للوصول إلى مبتغاهم، وهم بذلك يخرجون عن عرف الجماعة وقوانين المجتمع التي ارتضاها لأفراده ،ن وهذا يمثل انحرافا عن معايير المجتمع ونوعا من المشكلات الاجتماعية. كما يذهب مرتون إلى أن السلوك المنحرف يعتبر مفهوما أخلاقيا وحياديا ، ويستخدم في اللغة اليومية للإشارة إلى ما يعرف بالسلوك السيئ بصفة عامة.

وفي ضوء نظرية الانحراف أضاف علماء آخرين أبعادا أخرى للانحراف منهم **سوثيرلاند** (SUTHERLAND) الذي يرى أن الفرد في أي مجتمع يتعرض لمؤثرات أساسية من الجماعات الأولية ، وهم الأفراد الذي يتصل بهم مباشرة وله معهم علاقات حميمية أو تفاعلات يومية، مثل: الوالدين، والأصدقاء المقربين، والأطفال... والفرد في تعامله مع هؤلاء الأفراد يتعود على المعاملة الطيبة التي أقرها المجتمع لنفسه، وأحيانا لا يخلو الأمر من بعض الأمور الجانبية والسلوكات الغير مقبولة ، وهذه الأخيرة تمثل انحرافا عن المعايير الاجتماعية ، وبالتالي فإن ارتكابها يشكل نوعا من المشكلات الاجتماعية مثال: التحرش الجنسي، أو خطف الأطفال.[1]

من الاستعراض السابق للنظريات المختلفة التي حاولت أن تقدم تفسيرا أو أكثر للمشكلة الاجتماعية ، نستطيع القول بأن التفسير الواحد أو الأحادي للمشكلة الاجتماعية قد لا يكون كافيا. بمعنى انه لدينا الآن نظريات خمس مختلفات، وأصحاب كل منها يدعون بأن نظريتهم هي الأوقع، هي الأكثر عملية وعلمية في تفسير المشكلة الاجتماعية...كما أنهم يتبنون تقديم حلول للمشكلات الاجتماعية بناءا على تفسيراتهم المختلفة. ولكن إذا كان لنا قول هنا، فهو أن المشكلة الاجتماعية . في الغالب . قد لايمكن إرجاعها لسبب واحد وبالتالي لا يمكن تفسيرها في ظل نظرية واحدة من هذه النظريات .

إن المشكلات الاجتماعية شيء معقد وأحيانا بالغ التعقيد ، ومن هنا فإننا قد نضطر للجوء لأكثر من تفسير من تفسيرات هذه النظريات كي نرى أين تكمن جذور المشكلة. وما لم نقف على الجذور الحقيقية للمشكلة، فإنه قد يصعب ، إن لم يستحيل علينا أن نجد لها حلا. قد تكون المشكلة الاجتماعية راجعة في مظهرها، وعند النظرة الأولى إليها للتفكك الاجتماعي (النظرية الأولى)، ولكن عند التعمق في بحثها قد نجد أن التغير (النظرية الثانية) قد لعب دورا هاما في إحداثها أو التسبب فيها، وعند التعمق أكثر وأكثر قد نكتشف أن صراع القيم (النظرية الثالثة) كان خلف المشكلة وسببا من أسبابها...الخ . وهكذا نجد انه علينا ألا نقيد أنفسنا عند بحثنا في المشكلات الاجتماعية إلى تفسير واحد أو نظرية واحدة...

4- منظور الصراع الاجتماعي:

1 – علي عيد راغب: مرجع سابق، ص 62-64.

من المعروف أنه في كل مجتمع توجد مجموعة من القيم التي يشترك فيها جميع أفراد هذا المجتمع تقريبا، كما أن هناك قيم تختص بها مجموعات معينة داخل المجتمع الواحد، وليس شرطا أن تكون عامة بين جميع الأفراد، وهذه القيم الأخيرة تختلف من جماعة لأخرى. مثال ذلك: توجد في الولايات المتحدة الأمريكية الرابطة الوطنية لرعاية تنمية الملونين، وكذلك مجلس المواطنين البيض، وهما يتقاسمان مجموعة القيم التي وضعت سابقا في إعلان الاستقلال فيما يتعلق بحق الحياة والحرية والبحث عن السعادة، ولكنهما يختلفان بشدة حينما يأتي الحديث عن البناء الجنسي في المجتمع، فالمجموعة الأولى تؤمن بالمساواة بين الأجناس، بينما تصر المجموعة الثانية على أن تبقى الأجناس منفصلة عن بعضها داخل المجتمع الواحد، وذلك رغم أن جميع المواطنين ناضلوا في سبيل الحرية وإرساء دعائم مجتمع حر معا. وأهم شيء يجب أن ننتبه إليه هو أن صراع القيم يعتبر من أخطر الصراعات وانه ليس من السهل أن يتوصل فيه المجتمع إلى حلول بسيطة، وذلك لأن كل جماعة تعتقد أنها على حق فيما يتعلق بقيمها التي تدافع عنها، ومن ناحية أخرى أنها ليست على استعداد للتنازل عن قيمها بيسر وسهولة فالمجتمعات الحديثة تمتاز باللاَتجانس والتنوع مما أدى إلى وجود أنساق متعددة من القيم في المجتمع الواحد، وبالتالي يحدث ما يسمى بالصراع الاجتماعي حول هذه القيم الشئ الذي يساهم في وجود المشكلات الاجتماعية. ويحدث هذا النوع من الصراع نتيجة تباين وتفاوت الأفراد من حيث القوة والسلطة... إن شعور أفراد المجتمع بالاضطهاد والظلم سيؤدي إلى الصراع بين الطبقات الاجتماعية .[1]

تستند نظرية الصراع في هذا المجال إلى أفكار كارل ماركس الكلاسيكية والآراء المعاصرة لعلم الاجتماع والتي تؤكد دور القوة الاقتصادية والسياسية مثلا على فرض رأي وأفكار شخص أو جماعة ما على الآخرين مما يؤدي إلى الصراع ومن ظهور المشكلات الاجتماعية.

– **صراع القيم:** ويعني دفاع الجماعة على مصالحها، أي عن القيم التي تؤمن بها، بحيث تسعى من أجل إيجاد ظروف تتوافق مع قيمها، مثال: صراع قيم الشيوخ ضد قيم الشباب، أو الملاك ضد المستأجرين...ويعتبر من أخطر الصراعات لأن كل جماعة تعتقد أنها على حق فيما يتعلق بالقيم التي تدافع عنها، ومن ناحية أخرى ليست على استعداد للتنازل على قيمها بسهولة.

– **الصراع الطبقي:** وهو في نظر علماء الاجتماع نتيجة حتمية لحكة التاريخ التي تتضمن مؤشرات القوة والسلطة. يؤكد علماء الاجتماع على أن الصراع الطبقي من أجل الاستحواذ على الثروة والقوة والسلطة هو المصدر الرئيسي للمشكلات الاجتماعية حسب أنصار هذا المنظور.

ويحلل نصار الاتجاه الصراعي المشكلات الاجتماعية وفق 3 مبادئ رئيسية هي:

1– عصام توفيق قمر وآخرون : مرجع سابق، ص ص 28– 29.

1- يتكون المجتمع من جماعات لها مصالح وقيم متباينة، مما يدفع بكل جماعة إلى الدفاع عن مصالحها وبالتالي نجاح جماعة ما يتسبب في وجود مشكلات لجماعة أخرى (تضارب المصالح والمنافع).

2- الجهد المبذول لحل المشكلات الاجتماعية يتضمن محاولات من الجماعة المتضررة لإحداث التغير وانتزاع الحقوق من الأشخاص الذين يحتلون مراكز القوة والسلطة (ضرورة انتزاع الحقوق).

3- قد يصبح الصراع دافع للتغيرات الاجتماعية الضرورية (الصراع أساس التغير الاجتماعي).

النقد: تذهب دراسات علم الاجتماع المعاصر إلى الدعوة إلى التغير التدريجي للمجتمع باعتباره أفضل السبل لحل الصراعات والمشكلات الاجتماعية من الثورة العنيفة، وهذا ما يدحض أفكار ماركس الكلاسيكية .

فالقيم هي أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعية يتربها الفرد ويحكم بها وتحدد مجالات تفكيره وسلوكه وتؤثر في تعلمه، وتختلف القيم باختلاف المجتمعات والجماعات، وقد تكون ايجابية مثل: الصدق الأمانة، تحمل المسؤولية ...الخ، أو سلبية كالكذب، والغش، والنفاق.. الخ ويوجد في كل مجتمع مجموعات من القيم التي يشترك فيها جميع أفراد هذا المجتمع تقريبا ، كما أن هناك قيما تختص بها مجموعات معينة داخل المجتمع الواحد، وليس شرطا أن تكون عامة بين جميع الأفراد، وهذه القيم الأخيرة تختلف من جماعة لجماعة. وتمتاز المجتمعات الحديثة بالتنوع واللاَتجانس مما يؤدي انساقا متعددة من القيم في المجتمع الواحد والتي لا يمكن أن تتفق فيما بينها، وبالتالي يحدث ما يعرف بالصراع حول القيم في المجتمع والذي يساعد على وجود المشكلات الاجتماعية فيه.

ويحدث صراع القيم نتيجة للتباين والتفاوت بين أفراد المجتمع من حيث القوة والسلطة. شعور أفراد المجتمع بالاضطهاد والظلم سيؤدي إلى ظهور الصراع بين الطبقات.

تستند نظرية الصراع على أفكار كارل ماركس الكلاسيكية والآراء المعاصرة لعلم الاجتماع ، التي تؤكد دور القوة الاقتصادية والسياسية على فرض رأي شخص ما على الآخرين.

ويحلل أنصار الاتجاه الصراعي المشكلات الاجتماعية في ضوء :

- يتكون المجتمع من جماعات مختلفة ذات مصالح وقيم متباينة وكل جماعة تدافع عن مصالحها، وبالتالي نجاح جماعة ما يتسبب في وجود مشكلة لجماعة أخرى.
- الجهد المبذول لحل المشكلة الاجتماعية يتضمن محاولات من الجماعة المتضررة لإحداث تغييرات لانتزاع حقوقها من الأشخاص الذين يحتلون مراكز القوة.
- الصراع دافع للتغيرات الاجتماعية الضرورية.

صراع القيم:

صراع القيم يعني دفاع الجماعة عن مصالحها.لكل جماعة قيم خاصة بها وتسعى من اجل إيجاد ظروف تتوافق مع قيمها ، ولا يعكس الصراع بين جماعتين نتيجة لصراع القيم حالة من التفكك الاجتماعي.

على سبيل المثال: صراع القيم الشيوخ ضد الشباب/أو الملاك ضد المستأجرين/ أو الطلبة ضد المدرسون.

وأهم شيء هنا ينبغي أن نتنبه إليه هو أن صراع القيم يعتبر من اخطر الصراعات، وانه ليس من السهل ان يتوصل فيه الناس إلى حلول بسيطة، وذلك لان كل مجموعة تعتقد أنها على حق فيما يتعلق بقيمها التي تدافع عنها ، من ناحية أخرى بأنها ليست على استعداد للتنازل عن قيمها بيسر وسهولة.

الصراع الطبقي:

الصراع الطبقي في معيار علماء الاجتماع هو نتيجة حتمية لحركة التاريخ التي تتضمن مؤشرات القوة و السلطة.ويؤكد علماء الاجتماع أن الصراع الطبقي من اجل الاستحواذ على على الثروة والقوة والسلطة هو المصدر الرئيسي للمشكلات الاجتماعية. تهدف دراسة علماء الاجتماع للتدرج الطبقي إلى دحض أفكار الماركسية ، التي ترى أن التغير التدرجي للمجتمع هو أفضل السبل لحل صراعات المجتمع من الثورة العنيفة.

5- منظور التصنيف :

يعتبر هذا المنظور من أهم المنظورات السوسيولوجية الحالية في دراسة المشكلات الاجتماعية، حيث يعتمد على كثير من فرضيات المنظرين في ضوء تفسير الظروف التي تحدث وفقا لها .أما أصحاب هذا المنظور، فهم يهتمون بمعرفة الظروف التي يمكن أن تصنف وفقا لبعض الأفعال والمواقف كمشكلات اجتماعية. وعليه فإن المشكلات الاجتماعية عندهم بمثابة شروط وتصنف وفقا لها مواقف وسلوكيات معينة كمشكلات اجتماعية... ويرون أن سبب وجود المشكلات الاجتماعية يرجع إلى إحساس المجتمع ووعيه بوجود موقف أو سلوك ما، يمكن أن يندرج تحت مفهوم مشكل أو انحراف.[1]

1 - علي عيد راغب: مرجع سابق، ص ص 65- 66

المحور الرابع

تصنيف المشكلات الاجتماعية

إذا كان تعريف المشكلة الاجتماعية أمر صعب، فإن تحديد نوع المشكلة الاجتماعية ومصدرها أيضا يعدَ عملية صعبة ومعقدة، وذلك كونها تختلف من مجتمع إلى آخر ومن مكان إلى مكان، ومن زمان إلى زمان ومن مفكر إلى آخر... وقد صنف بعض علماء الاجتماع المشكلات الاجتماعية إلى من حيث نوع ومصدر المشكلة الاجتماعية كالآتي: [1]

أ – من حيث النوع : تصنف المشكلات الاجتماعية من حيث النوع إلى أربعة أقسام وهي:

1- مشكلات أساسية: وتتعلق بعدم كفاية الخدمات الأساسية للأفراد والمتوفرة في المجتمع لإشباع حاجياتهم الضرورية من مأكل وملبس ومأوى وعمل وصحة ... الخ.

2- مشكلات تنظيمية: وتتعلق بكيفية توزيع الخدمات على أفراد المجتمع أي عدم وجود نظام وعدالة في توزيع الخدمات الأساسية على الأفراد بشكل متوازن من حيث المناطق أو عدد السكان.

3- مشكلات مرضية: وتظهر عندما يغيب عامل الوقاية والردع القانوني، لأنه كلما أهملنا دور وسائل وطرق الوقاية سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو أخلاقية كلما انتشرت الأمراض الاجتماعية والانحرافات في المجتمع، مثل التسول والسرقة والجريمة والفساد.

4- مشكلات مجتمعية: وتنجم عن سوء العلاقات بين الأفراد والجماعات، وعدم اهتمام الأفراد بمشاكلهم المشتركة والسعي إلى حلها وتركها للظروف.

ب – من حيث المصدر: تصنف المشكلات الاجتماعية من حيث المصدر إلى قسمين وهما:

1 – مصدر اجتماعي:

وتتعلق بالأحوال والظروف الاجتماعية وتغيراتها، وهي مشكلات تظهر نتيجة الخلل الذي يصيب البناء الاجتماعي والوظيفي للمجتمع نتيجة الظروف والتغيرات التي تطرأ عليه وتؤثر في أنساقه المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية ...الخ.

2 – مصدر طبيعي :

هناك مشكلات اجتماعية ذات مصدر طبيعي وهي نتيجة لما تترجه بعض الظواهر الطبيعية من آثار سلبية ودمار على حياة الإنسان وعلى البناء الاجتماعي ككل ، وهذا بدوره يكون سببا في إحداث اضطرابات وظيفية على مستوى الأفراد والمؤسسات. مثال ذلك الزلازل والفيضانات والتلوث البيئي ...الخ، وما تحدثه هذه الظواهر من مشكلات اجتماعية ومن آثار سلبية على حياة المجتمع، خاصة عند غياب التأهيل والتخطيط العلمي لتفادي مثل هذه الآثار الناجمة عن مثل هذه الظواهر.

1- معن خليل عمر: علم المشكلات الاجتماعية: دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، 2005.

مناقشة عامة:

وهكذا نجد أن كل منظور من المنظورات السوسيولوجية السابقة، قد حاول الإسهام في إعطاء إطار مترابط منطقيا يفسر من خلاله المشكلات الاجتماعية والعوامل التي تتحكم فيها، كما حاول كل منها إلقاء الضوء على أنواع مختلفة من المشكلات الاجتماعية... فمنظور الباثولوجيا الاجتماعية ينظر إلى المشكلات الاجتماعية كعناصر مقاومة لتوقعات المجتمع الأخلاقية، حينما يحاول الكشف عن العيوب المجتمعية التي من شأنها أن تولد مثل هذه المشكلات . ومنظور التفكك الاجتماعي، يعتبر من أهم المنظورات التي اهتمت بدراسة آثار التصنيع السريع على المجتمعات المتخلفة تكنولوجيا والمشكلات الناجمة عنه. أما منظور الصراع القيمي فقد ركز على الظروف غير المنسجمة مع القيم الاجتماعية والتي تحمل في طياتها تناقضات تولد الصراع بين أفراد المجتمع... كما نجد منظور السلوك الانحرافي، يركز على الأفعال والظروف التي تنحرف عن المعايير الاجتماعية، باعتبارها مشكلات اجتماعية . أما منظور التصنيف فيهتم بالظروف التي يحدد المجتمع المشكلات الاجتماعية وفقا لها. وهذا لا بد من الإشارة إلى أن كثيرا من المشكلات الاجتماعية الأساسية ترد في وجودها إلى أسباب عديدة ومتداخلة ، وتحتاج هذه المشكلات إلى تطبيق العديد من النظريات السوسيولوجية ليتم فهمها فهما جيدا ومن ثم وضع الحلول المناسبة لها.

وفي الأخير يمكننا القول بأن التفسير الواحد للمشكلة الاجتماعية قد لا يكون كافيا أو مبالغا فيه، لأن المشكلة الاجتماعية – في الغالب – قد لا يمكن إرجاعها لسبب واحد، وبالتالي لا يمكن تفسيرها في ظل منظور واحد من هذه المنظورات. إن المشكلة الاجتماعية ظاهرة معقدة وأحيانا بالغة التعقيد ، ومن هنا قد نضطر للجوء إلى أكثر من تفسير للوقوف على سبب أو أسباب المشكلة الاجتماعية. وعليه لا ينبغي التقيد عند دراسة المشكلات الاجتماعية بتفسير واحد أو منظور واحد دون المنظورات الأخرى.

المحور الخامس
نماذج من المشكلات الاجتماعية

أولا- مشكلة الجريمة:

الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة لازمت البشرية منذ نشأتها، وهي تمثل خروجا عن أقيم المجتمع المتعارف عليها والتي تضم العادات والتقاليد والأعراف والمعايير والقوانين والتشريعات. وقد احتلت الجريمة مكان الصدارة في الدراسات والأبحاث قديما وحديثا بهدف الكشف عن أسبابها وأبعادها المختلفة، لكن رغم كل الجهود المبذولة لم تنخفض معدلات الجريمة بل ظلت في تزايد وتطورت في مظاهرها وخطورتها.

- تعريف الجريمة والمفاهيم المتصلة بها :

1- **الجريمة** : هي سلوك إنساني منحرف يمثل اعتداء على حق أو مصلحة من الحقوق أو المصالح التي يحميها الشرع والقانون. كما تعرف الجريمة بأنها فعل أو امتناع يخالف قاعدة جنائية يحدد لها القانون جزاء جنائيا، والمشرعون للقوانين هم الذين يضعون قواعد السلوك الواجب الالتزام به أو الامتناع عنه.

- **الانحراف:** هو كل خروج عن أنماط السلوك الاجتماعي المألوف والمتعارف عليه في مجتمع ما وإن لم يرد نصه بعقوبة معينة.

- **السلوك الإجرامي:** أي سلوك مخالف لسلوك المجتمع وموجه ضد المصلحة العامة أو أي شكل من أشكال مخالفة المعايير الأخلاقية التي يعاقب عليها القانون.

- **المجرم:** هو الفرد الذي ينتهك القوانين والقواعد الجنائية في مجتمع ما مع سابق الإصرار .

2- الجريمة والانحراف:

تعتبر الجريمة نمطا خاصا من أنماط الانحراف المنصوص على منعها من قبل مؤسسات الدولة الرسمية المعترف بشرعيتها. ومن هذا المنطلق يمكن التأكيد على أنه في حين تدخل جميع المخالفات القانونية ضمن الانحرافات السلوكية المخالفة للأنماط السلوكية القاعدية للمجتمع، فإنه ليس بالضرورة أن توصف جميع الانحرافات المتعارف عليها والمطلوبة من المجتمع، والتي قد تختلف باختلاف الزمان والمكان واختلاف ثقافات المجتمعات ... ومن هنا يمكننا القول أن كل جريمة تعتبر انحراف عن السلوك السوي، ولكن ليس كل انحراف عن السلوك السوي هو جريمة بالضرورة لأن مفهوم الانحراف أشمل وأعم من المفهوم الضيق للجريمة كنمط من أنماط الانحراف.بأنها جرائم. ومن أمثلة الانحرافات السلوكية عدم مراعاة الفرد لأنماط السلوك والتصرفات الاجتماعية

ثانيا– مشكلة المخدرات وشرب الكحول:

تمهيد: عرفت المخدرات منذ القدم واستعملها بعض الناس في جلب المنفعة وفي تسكين الآلام والأوجاع. ولكن كان استعمالها محدودا وخطرها مجهولا، حتى الطب لم يدرك خطرها خارج النطاق الطبي إلا منذ عهد قريب. ولا شك أن اكتشاف هذه المواد جاء بصورة عفوية أو بطريق الصدفة، أو ربما بالتجربة نتيجة البحث عن علاج جراء تعامل الإنسان مع الطبيعة بصورة مباشرة لغرض العيش وإيجاد حلول للمشاكل الصحية التي كانت تصادفه. وقد عرفت المجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ نبات القنب الهندي والذي استخرج من أليافه وأنسجته عدة أغراض استخدمها الإنسان كالتخدير مثلا . وتشير الدراسات إلى أن الصينيين عرفوا ذلك قبل ميلاد السيد المسيح بثمان وعشرين قرنا، ولم يستعملوه كمخدر مثل جيرانهم الهنود الذين استعملوه في طقوسهم الدينية، كما أن الكهنة المسيحيين استعملوا بدورهم القنب الهندي كمادة مخدرة في الطقوس والمراسم الدينية . وفي البلاد العربية عرفت المخدرات أيضا منذ فترة طويلة وعلى المنوال السابق في بعض بلاد العالم الأخرى، فالحشيش كما يقول ابن البيطار كان يزرع في مصر، وكان الفقراء يتعاطون هذا العقار.أما القات فقد انتقل إلى اليمن حينما غزتها الحبشة وانتقل من اليمن إلى بعض المناطق في فلسطين مع هجرة اليهود من اليمن. وعرفت بلاد الرافدين وحضارة النيل سابقا الأفيون، وتكلمت أوراق البردي المصري عنه منذ 1500 قبل الميلاد كما سبق، إلا أنه لم يتحول إلى موضوع للتعاطي كما تحول الحشيش والقات. فالمادة المخدرة هي كل مادة خام أو مستحضرة تحتوي على عناصر منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها، مما يضر بالفرد والمجتمع جسمياً ونفسياً واجتماعيا.

وعرفت بأنها (عقاقير تؤثر على الجهاز العصبي المركزي بالتنشيط أو التثبيط أو تسبب الهلوسة والتخيلات، وتؤدي بمقتضاها إلى التعود أو الإدمان، وينتج عن ذلك أضرار اقتصادية واجتماعية للفرد والمجتمع). [1]وهكذا أصبح الإدمان على المخدرات من أكبر المشاكل التي تواجه أي مجتمع حيث يزداد في كل عام أعداد المدمنين مع زيادة أنواع المخدرات، وأشكالها كما يلاحظ في الفترة الأخيرة أن ظاهرة الإدمان لم تعد مقصورة على الأغنياء فقط كما كان يحدث في الماضي، بل الأمر أصبح يشمل فئات من الطبقات الفقيرة وربما بشكل أكبر من عدد الأغنياء المدمنين كما كان تناول المخدرات يقتصر في الماضي بصورة كبيرة على فئة الذكور، أما الآن فأصبحت فئة الإناث هي الأخرى تتعاطى المخدرات. وقد حاول بعض الباحثين تعريف المخدرات لغويا وقانونيا وعلميا كما يلي :

2- تعريف المخدرات:

أ- التعريف اللغوي:

إن أصل كلمة مخدرات في اللغة العربية من الفعل خدر، وتعني الستر ويقال جارية مخدرة إذا لزمت الخدر أي استترت ومن هنا استعملت كلمة مخدرات على أساس أنها مواد تستر العقل وتغيبه .

يقال(تخدَر- واختدر) أي استتر، والخادر هو الفاتر الكسلان. والخدر هو تشنج يصيب العضو فلا يستطيع الحركة. وعليه فإن المخدر والمسكر والخمر هو: التغطية والتستر والتعتيم والغموض والفتور والكسل. والمخدرات والمسكرات تنطبق عليها هذه المعاني تماماً، فهي تغطي صاحبها عن الحقيقة، وتستر على عقله، وتحجبه عن كل فضيلة، وتدفعه إلى الرذيلة ، فتجعل صاحبها يعيش في غموض وظلام وكسل وفتور.[1]

ب- التعريف الاصطلاحي: تُعريف المخدِّرات على أنَّها كل مادة طبيعية أو مصنّعة تُذهِب العقل البشري جزئياً أو كليّاً، وتجعل صاحبه غيرُ مدركٍ لما يفعل أو يتصرّف، كما أنّها تهيّئ للشخص بعض الأمور غير الحقيقية، وقد يتم استخدام بعض الأنواع من المخدِّرات في المجالات الطبيّة تحت إشرافٍ طبيّ وللحاجة الماسة وبكميّات قليلة لا تسبّب الإدمان.

وللمخدرات تعريفان: تعريف علمي وعريف قانوني .

- **التعريف العلمي:** هو مادة كيميائية تسبب النعاس والنوم وغياب الوعي المصحوب بتسكين الألم ، لذلك لا تعتبر المنشطات ولا العقاقير المهلوسة وفق التعريف العلمي من المخدرات. بينما يعتبر الخمر من المخدرات.[2]

- **التعريف القانوني:** المادة التي تشكل خطرا على صحة الفرد وعلى المجتمع، أو هي مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان وترهق الجهاز العصبي، ويُحضر تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون، ولا تستعمل إلا بترخيص لذلك...علما بأنه ليس هناك تعريف عام متفق عليه يوضح مفهوم المخدرات.[3]

3- مفهوم التعاطي: ويعني استخدام أي عقار مخدر بأية صورة من الصور المعروفة في مجتمع ما للحصول على تأثير نفسي أو عقلي معين. وهناك من يعرف تعاطي المخدرات بأنه : رغبة غير طبيعية يظهرها بعض الأشخاص نحو مخدرات أو مواد سامة تعرف، إراديا أو عن طريق المصادفة، على آثارها المسكنة والمخدرة أو المنبهة والمنشطة ،وتسبب حالة الإدمان، تضر بالفرد والمجتمع جسمياً ونفسياً

---

1 - محمد فتحي عيد: كارثة المخدرات في مصر والعالم، نهضة مصر ، القاهرة ، 1995،ن ص 22.

2- محمد فتحي حماد: الإدمان والمخدرات، دار فجر للنشر والتوزيع، الحدائق، ط1، صر، 2004، ص 23.

- الدمرداش عادل: الإدمان ومظاهره وعلاجه، الكويت ، 1983، ص 3.10

واجتماعياً . والتعاطي هو حالة نفسية وأحيانا عضوية تحدث عند الإنسان نتيجة التفاعل بينه وبين العقار، وتتميز هذه الحالة بردود أفعال تؤكد وجود رغبة قوية لديه لتعاطي العقار بطريقة مستمرة ليشعر بآثار العقار النفسية وليبعد عن نفسه الضيق والخوف .

ويعرف أيضا بأنه حالة تسمم دورية أو مؤقتة تلحق الضرر بالفرد والمجتمع وتنتج من تكرار تعاطي العقار طبيعيا كان أو مصطنعا.[1]

4-مفهوم الإدمان: هو حالة تسمم مزمنة ناتجة عن الاستعمال المتكرر للمخدر، وخصائصه هي:تشوُق وحاجة مُكرهة لتعاطي المخدرات والحصول عليها بجميع الطرق والوسائل. كما يعرّف بأنه الحد الذي تفسد معه الحياة الاجتماعية والمهنية للفرد المدمن حيث يصل إلى صورة مركبة معقدة تتميز ببعض السمات مثل الرغبة الملحة في تكرار التعاطي، الاتجاه نحو زيادة الكمية، والتأثيرات السلبية على الفرد وعلى الوسط الاجتماعي المحيط به.

لا يقصد بالإدمان على عقار ما مجرد الاعتياد أو طول مدة الاستعمال، وإنما بقصد تكوين عادة قوية وملحة تدفع بالمدمن إلى الحصول على العقار بأي وسيلة مع الزيادة في الجرعة من وقت لآخر...[2]

5- أنواع الإدمان: هناك نوعين من الإدمان هما: [3]

أ- **إدمـان نفسـي:** وهو حالة نفسية تنتج عن تعاطي المادة أو العقار وتسبب الشعور بالارتياح وتولد الدافع النفسي لتناول العقار بصورة مؤقتة أو دورية لتحقيق اللذة أو لتنب الشعور بالقلق والخوف.

ب- إدمان عضوي: وهو حال تكيف وتعود على تعاطي المادة أو العقار بحيث تظهر على المتعاطي اضطرابات نفسية وعضوية شديدة عند تناول العقار فجأة وهذه الاضطرابات تظهر على صورة أنماط من الظواهر والأعراض النفسية والجسمية المميزة لكل فئة من العقاقير حيث تسبب بعض العقاقير الإدمان النفسي والعضوي مثل الخمور والمنومات والمهدئات والأفيون ومشتقاته.

ثانيا- أنواع المخدرات وتصنيفاتها:

لقد تتزايد أعداد مدمني المخدِّرات مع مرور الأعوام، كما أنّ شرائح المدمنين أيضاً بدأت تختلف وتتنوع، ففي القديم كان الإدمان على المخدِّرات مقصوراً على فئة الأغنياء ومن لديهم المال الوفير لأنّ ثمنه باهظ، كما أنّ غالبية المدمنين كانوا من الشباب الذّكور، بينما اليوم تشير الإحصائيات والدِّراسات التي تقوم بها المنظّمات التي تنادي بخطر المخدِّرات إلى أنَّ هذه الآفة أصبحت منتشرة بين جميع الفئات العمريّة ومن

1 - سعد المغربي: سيكولوجية تعاطي المخدرات، (رسالة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1976، ص17.

2 - محمد فتحي حماد: مرجع سابق، ص 23.

3 - المرجع نفسه ، ص 29.

الجنسين، كما أنّ الفقراء أيضاً أصبحوا يتجّهون إليها لتفريغ طاقاتهم المكبوتة، وللهروب من الواقِع وهو ما زاد من خطرِها على المجتمع ككّل.

حكم المخدّرات شرعاً يعتبر تعاطي المخدِّرات من الممنوعات المحرّمة شرعاً، فهي تقع من ضمن ما يضر بالعقل والجسم، قال تعالى في سورة المائدة :﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُم تُفْلِحُونَ 90 إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللّهِ وَعَنِ الصَّلاَةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ الآية91.

– النوع الأول: **مخدرات طبيعية:** وهي التي تكون في الأصل نباتات وتستعمل مباشرة بشكلها الأصلي عن طريق الفم، ومثال ذلك الحشيش والأفيون والكوكايين والقات.

– النوع الثاني: **مخدرات تصنيعية(نصف طبيعية):** هي المواد المخدرة التصنيعية التي تستخلص من المواد الطبيعية، وتجرى عليها بعض العمليات الكيميائية، وتصبح مواد أخرى أشد تركيزاً وأثراً، ومن أمثلة هذا النوع المورفين والهيروين والكوكايين وغير ذلك من المواد التصنيعية.

– النوع الثالث: **المخدرات التخليقية:**

هي عقاقير من مواد كيميائية لها نفس تأثير المواد المخدرة الطبيعية أو التصنيعية، وهي تصنع على شكل حبوب أو أقراص أو كبسولات، أو حقن أو مساحيق وكشراب.

ثالثا– أسباب وعوامل انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات:

يمكننا رصد الأسباب التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات كالآتي: [1]

– **ضعف الوازع الديني:** إن عدم وجود تنشئة دينية منذ الصغر للأبناء وحثهم ومتابعتهم على الالتزام بالتعاليم الإسلامية، سيكون لها الأثرُ في بناء شخصيةٍ غير متزنة مضطربة تعاني من القلق والوساوس والاضطرابات فعندها يسهل عليها الانقياد والتعاطي لأي مؤثر من قبل الأشخاص المتعاطين، مما يحرفها عن طريق الحق والخير إلى طريق الفساد والضلال.فضلاً عن الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية في سلوك المراهقين، إذ لوحظ أنهم أكثر انقياداً إلى من يدفعهم باسم الدين إلى سلوكٍ معين يتضمن خروجاً على قواعد المجتمع، ولذلك يمكن القول أن كلاً من الفهم الديني الخاطئ، أو نقص التوجيه الديني يعتبر من أهم الأسباب الدافعة إلى تعاطي المخدرات.

– **رفاق السوء** *:* يشكل رفاق السوء أحد المتغيرات المرتبطة بانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات حيثُ أظهرت العديد من الدراسات التي أجريت في كثير من بلدان العالم إلى أن رفاق السوء لهم دوراً كبيراً ومؤثراً في دفع

1 – سعد العربي: ظاهرة تعاطي المخدرات– تعريفها ن تاريخها – الندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطي المخدرات، 4 – 10 ماي 1996، ص ص 182–183

بعضهم البعض لتعاطي المخدر، كما اتضح من معظم تلك الدراسات أن رفاق السوء يشكلون المرتبة الأولى وبنسب مرتفعة في دفع الأفراد لتعاطي المخدرات، مما يؤكد أن رفاق السوء وصحبتهم تعتبر من العوامل الرئيسية في زيادة أعداد المتعاطين والإقبال على المخدرات وزيادة انتشارها.

– **الشعور بالفراغ :** إن عدم استثمار الفراغ بشكلٍ مجدٍ وفعال يصبحُ مفسدةً من قبل الإفراد خاصةً إذا تلازم وقت الفراغ مع عدم توفرِ الأماكن الصالحةِ التي تمتصُ طاقة الشباب كالنوادي والمتنزهات، فعندها ينبغي تعليم هؤلاء الأفراد البدائل المختلفة للاستمتاع بوقتِ فراغهم دون اللجوء إلى المخدرات، مثل: الرياضة، الموسيقى، الهوايات المختلفة، بما يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعهم، فالنمو والتقدم يعتمدُ على المستوى الفكري الذي يعيش فيه الإفراد.

– **وفرة المال:** إن توفر المال في يدّ بعض الإفراد لا يقتصر على الإقدام على تناول بعض الأطعمة ذات السعر المرتفع، بل يدفعهم حبّ الاستطلاع إلى شراء أغلى أنواع المخدرات والمسكرات في سبيل تحقيق المتعة الزائفة مما يؤدي في نهاية المطاف إلى ارتكاب الجريمة.

– **السفر إلى الخارج:** يعدّ السفر خارج البلاد ملاذاً للأفراد خاصةً فئة الشباب، حيثُ لا توجد مراقبة أو متابعة لهم في غالبية الأحيان من أسرهم مما يجعلهم يفكرون في تناول العقاقير والارتياد إلى آماكن اللهو وتناول جرعاتٍ كبيرة من المنبهات والمواد المخدرة بدون أيّ مساءلة أو محاسبة من أي جهةٍ ما.

–**المشكلات الاجتماعية:** هناك العديد من الهموم والمشكلات الاجتماعية لا يقوى أفرادها على تحملها، فيلجأ البعضُ منهم إلى تناول بعضاً من العقاقير والمواد المخدرة آملاً في الهروب من الواقع المعاش، وتغييرٍ فعلي في حياته النفسية، لكن خطورة مثل هذه الحالات ربما تعدّ أكثر فتكاً من أي سببٍ آخر حيثُ أنها تضاعف من حالته النفسية، وتجعله مدمناً ومستهلكاً لها باستمرار، من شأنها أن تحدث أضراراً بالغةً ليس فقط على جسده فحسب، بل تضاعف من همومه ومشاكله الاجتماعية.

– أسباب تعود إلى الأسرة:

تعتبرُ الأسرة الخلية الأولى في المجتمع، وهي التي ينطلقُ منها الفردُ إلى العالم الذي حوله بتربية معينة وعاداتٍ وتقاليد اكتسبها من الأسرة التي تربها فيها، لذا يبقى الحرصُ عليها شديداً والاهتمام بسلامتها هدفاً يبتغى، لأن الطفل الذي يعيش في أسرةً رصينةٍ متماسكة يبقى وثيق العرى، رصيناً أمام كل المغريات والانحرافات السلوكية.

وقد أظهرت نتائج تعاطي المخدرات أن تغلغل الاستقرار في جوّ الأسرة، متمثلاً في انخفاض مستوى الوفاق بين الوالدين، وتأزم الخلافات بينهما إلى درجةٍ من الهجرِ والطلاق، يولد أحياناً شعوراً غالباً لدى الفرد بعدم اهتمام والديه به. ومن الأسباب التي تعود للأسرة وتساهم في تعاطي المخدرات:

– **القدوة السيئة من قبل الوالدين:** يعتبرُ هذا العامل من أهم العوامل التي تدفعُ بالشباب إلى تعاطي المخدرات، ويرجع إلى ذلك التصرفات المخجلة من قبل الوالدين أمام أبنائهم، وما يسببه ذلك من صدمةٍ نفسية عنيفة للأبناء تدفعهم إلى محاولة تقليدهم فيما يقومون به من تصرفاتٍ سيئة.

– **إدمان أحد الوالدين:** يشكلُ تعاطي المخدرات أو الإدمان عليها في محيط الأسرة مشكلة خطيرة تهدد حياة الأسرة وأمنها واستقرارها، حيثُ أن تعاطي الأب للمخدرات يسبب مشاكل وتحديات اجتماعية واقتصادية وقيمية تواجه جميع أفراد الأسرة مجتمعين ومنفردين، وتنعكس سلبياً على مقومات تماسكها وترابطها وتآلفها، وفي حالة تعاطي الأم للمخدرات تصبح الصورة أكثر غموضا وتشويشا أمام الأبناء،حيثُ يصبح الوضع في هذه الحالة مأساوياً ومزرياً سلوكاً وتعاملاً،لأن تقليد سلوك الأم ومحاكاتها في تصرفاتها أقرب عند الأطفال من غيرهم، وأكثر قبولاً واستساغةً وممارسةً.

انشغال الوالدين عن الأبناء: إن انشغال أحد الوالدين عن تربيتهما لأبنائهما خاصةً في مراحل زمنية مبكرة بدوافع السفر للخارج، او تحقيق العائد المادي فلن يجلب لهما سوى الضياع والوقوع في مهاوى الإدمان، وما يترتبُ على ذلك من أضرارٍ جسيمةٍ تلحق بالأبناء كالإدمان، والانهيار الخلقُي وغيرها من المشكلات النفسية التي تلحق بهما نتيجة غياب التنشئة السليمة لهما من قبل والديهما.فضلاً عن حالات غياب الأم عن البيت لفترات متباينة قصيرة أو طويلة، فإن الأطفال في هذه الحالة لا يجدون سوى الشارع لقضاء أوقاتهم،دون تمييزٍ بما يحمله أمثالهم وغيرهم من قيمٍ وسلوكياتٍ سلبية تصبحُ السمة الغالبة فيهم يمارسونها عن قصد أو غير قصد

– **القسوة الزائدة على الأبناء:** يعتمدُ هذا الأسلوب على استعمال عبارات قاسيةٍ جداً من الوعيد والترهيب والتأنيب والصراخ، وقد يكون هذا الأسلوب معتمداً على القهر الجسدي من ضربٍ وتعذيبٍ، وإساءة مادية، ويحدث ذلك أحياناً عندما يفشل الكلام اللفظي في الوصول إلى الهدف. وهذا الأسلوب في التربية يخلقُ في الأبناء النفور والهروب من الواقع المعاش، ويؤول بهم إلى الشعور بالنقص والارتباك، مما يسهل انقيادهم إلى الانحراف والدفع بهم إلى طريق الفساد وتعاطي المخدرات.

– **أسباب تعود إلى المجتمع:**

وجود بعض أماكن اللهو في بعض المجتمعات:– تحرصُ بعض المجتمعات على أن تكون أماكن اللهو مناطق ترفيهية يزورها أفراد المجتمع للترويح عن أنفسهم من ضغوط الحياة وتعقيداتها المستمرة، لكن يحرصُ بعض القائمين عليها أحياناً إلى تشويها عبر إدخال المسكرات وبعض العقاقير المخدرة بهدف تحقيق أكبر قدرٍ ممكن من الإرباح الطائلة على حساب توفير الراحة النفسية للبشر، فضلاً عن استغلالهم بشتى الوسائل

والطرق تحت ذرائع وهمية وحجج لاستطيع العقل البشري تحملها أو استيعابها، فمن يريدُ أن يفسد عقول البشر والاتجار بهم فهو لا يسعى إلى توفير الراحة لهم.

العمالة الأجنبية وتعاطي المخدرات:- أدى استقدام الأيدي العاملة الأجنبية خاصةً من مختلف البلدان الآسيوية إلى دول الخليج خلال السنوات العشر الأخيرة إلى جلب العديد من السلوكيات المنحرفة كان أبرزها عادة تعاطي المخدرات بمختلف أنواعها وأساليبها.

أظهرت نتائج الدراسة التي آجراها الباحث **محمد العتيبي** بعنوان: " دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات" إلى أن أكثر الجنسيات من العمالةِ الوافدة ترويجاً للمخدرات هي الجنسيات الباكستانية، والأفغانية، والسورية، واليمنية، إضافة إلى بعض الطرق والأساليب التي اعتمدت عليها العمالة الوافدة في ترويجها للمخدرات كإخفاء المواد المخدرة في آماكن آمنة، وتجنيد بعض ضعاف النفوس لمساعدتهم في بيعها وترويجها، فضلاً عن استئجار الشقق واستعمالها كأوكار لبيع وترويج المخدرات.

- **وسائل الاتصال:** نقصد بوسائل الاتصال العامة، تلك الوسائل التي تساعد الإنسان على الاتصال بالعالم الخارجي المحيط سواء كان هذا العالم محلياً أو قومياً أو عالمياً، ولعل أهم هذه الوسائل هي المطبوعات بشكلٍ عام وتتضمن المجلات والكتب، ثم وسائل الإعلام المسموعة والمرئية كالإذاعة والتلفزيون والسينما والفيديو.

يرى العديد من الباحثين أن بعض وسائل الإعلام كالإذاعة والتلفزيون والسينما، قد تؤدي أحياناً من خلال ما تقدم أو تعرض من أفلامٍ أو مسلسلاتٍ إلى الانخراط في دائرة الإدمان، وخاصةً تلك الأفلام التي يركز مضمونها على تعاطي المخدرات أو على الاتجار فيها أكثر من التركيز على إبراز الجوانب السلبية التي غالباً ما يقوم بها شخصيةً أو شخصياتٍ لها جماهيرية لدى المشاهد، فضلاً عن نوعية الأفلام والمسلسلات التي تسرف في إظهار حياة الرفاهية والبذخ على حساب القيم والأخلاق ممّا يخلق تناقضاً بين تطلعات الشباب وعدم توافر الوسائل اللازمة التي تمكنهم من تحقيق هذه التطلعات، بما يؤدي إلى تمرد الشباب وميلهم إلى العدوانية والعنف وأخيرا الإدمان.لا ننسى الإعلانات المعروضة على وسائل الإعلام مثل: التلفاز، وغيرها من وسائل الإعلام التي ساهمت بشكلٍ أو بأخر في تشجيع الاتجاهات نحو تعاطي المخدرات كالإعلان عن الكحول، من أجل تحقيق الأهداف المعروضة من وراء طرح الإعلان إلا وهي هدم العنصر الأساسي من عناصر القوة والتنمية إلا وهي الشباب.

- **المدرسة:** تعتبر المدرسة مؤسسه تربوية اجتماعية، لكنها قد تفشل في تحقيق وظائفها، وقد يرجع ذلك إلى عوامل متعددة قد ترجع إلى الحدث أو ترجع إلى المدرسة أو ترجع إلى الاثنين معاً، إلا أن سوء معاملة

المدرسين وقسوتهم، قد تجعلُ من المدرسة مثيراً شرطياً للألم والعقاب، ويجد الطفلُ في الهروب من المدرسة الوسيلة المناسبة لخفض التوتر والقلق، وتصبح المدرسة في هذه الحالة أقل جاذبية لبعض التلاميذ، الذين يجدون في البيئة الخارجية للمدرسة أكثر أمتاعاً لتحقيق رغباتهم، فيهربون من المدرسة إلى المناطق الجاذبة، مما يسهل تعرضهم للانحراف خاصةً إذا اجتمعوا مع أصدقاء السوء بالمدرسة وخارجها.والمدرسة كمؤسسة اجتماعية لا تعمل وحدها، ولكنها جزءٌ من الثقافة العامة للمجتمع الذي تعملُ فيه،

ظروفها هي ظروف ذلك المجتمع، فإن هي وجدت في مجتمعٍ جانح متفكك، وفي أحياء فاسدة، فإنها بلا شك لا تجد من حولها من يحميها من أثر هذه الظروف الاجتماعية غير الملائمة، وبالتالي فهي أعجز من أن تحمي أطفالها من التعرض إلى تلك الأنماط السلوكية الجانحة التي تشيع حولهم. ويمكن تلخيص هذه الأسباب في:

1- ضعف الوازع الديني: يعتبر الوازع الديني من العوامل الرئيسية التي تضبط سلوك الأفراد وتعاملهم ، حيث أن السعي الحثيث للظفر بالمنجزات الحضارية ، ومحاولة الاستفادة من التقدم التقني السريع الذي قصّر المسافات الجغرافية ، وأزال الحدود الطبيعية بين البلدان ، واتصال المجتمعات ببغضها، كل ذلك ساهم في التحلل من الوازع الديني وبالتالي أدى إلى ارتكاب المحرمات ومنها التعامل بالمخدرات . وبرأيي فإن الوازع الديني هو أساس الحماية من كافة الأخطار والحفاظ على الإنسان بأعلى درجات العز والكرامة بعيداً عن ارتكاب الجرائم والموبقات ، فالأمر لا يقتصر على جرائم التعامل بالمخدرات بل يتعداه إلى كافة أنواع الجرائم ، ولا يمكن فصل هذا السبب – ضعف الوازع الديني – عن أي سبب آخر من الأسباب التي سيرد ذكرها لاحقاً .

2- أسباب اقتصادية : حيث أن سوء الأحوال المادية في أي مجتمع ، وتدني مستوى المعيشة يؤدي إلى عجز الفرد عن تأمين احتياجاته الأساسية ، و إذا ما اقترن هذا الأمر بضعف في قدرة ذلك الفرد على التحمل ؛ فانه – بلا شك – سيقوده إلى ارتكاب الجريمة لتحسين حالته المعيشية، ويعتبر التعامل بالمخدرات سواء أكان تجارة أم تهريباً أم ترويجاً ؛ أفضل هذه الجرائم وأسرعها وصولاً إلى الغنى .

3- أسباب اجتماعية : جريمة المخدرات وكغيرها من الجرائم –قد تتولد كنتيجة للتشرد المتأتي من المشاكل العائلية المستمرة والتفكك الأسرى ، فمشاكل الطلاق أو حتى مجرد استمرار الخلافات بين الآباء والأمهات غالباً ما يؤدي إلى تحطيم نفسية الأبناء وخروجهم من المدارس ، وبالتالي الزج بهم إلى الشارع يرمي بهم كيفما تشاء الظروف .

وكذلك فإن تدني مستوى الثقافة لدى البعض، قد يدفع لممارسة وسائل غير مشروعة لتعويض هذا النقص وتحقيق الشعور بالمساواة مع الآخرين.

4- تدني المستوى الصحي: يعتبر تدني المستوى الصحي والتعامل مع الدواء بشكل سيء ، من أبرز ملامح المجتمع النامي، وإن سوء استعمال هذا الدواء واللجوء إليه دون مشورة طبيب، غالباً ما يقود إلى الوصول للمواد النفسية التي أصبحت أكثر المواد إساءة للاستعمال وبالتالي انعكاس التأثير الإيجابي إلى تأثير سلبي قد يقود للإدمان .

5- ضعف مستوى الوعي الثقافي (الجهل بأضرار المخدرات)**:** فالكثير من المروجين يلجئون إلى خداع الشباب وسوقهم لتعاطي المخدرات من خلال إقناعهم بفائدتها لهم من حيث تقوية الجسم وتنشيطه ومنحة طاقة هائلة ...الخ ، مستغلين النقص الحاصل لدى هذه الفئة في معرفة ماهيّة هذه المواد وإدراك أخطارها وأضرارها، وأن ما يقصده المروج هو الأثر الآني أو السريع والذي لا يدوم أكثر من ساعات معدودة ولا يتكرر لأكثر من مرّة أو مرّتين على الأكثر، لكنه أخفى حقيقة أن هذه المواد تؤدي إلى الاعتماد النفسي والبدني (الإدمان)، ليفقد الإنسان ذلك الأثر السريع ويبدأ الأثر الحقيقي للمخدرات، وهي الأخطار التي تحاول كل سلطات المكافحة في العالم مواجهتها والتصدي لها.

6- غياب دور المؤسسات الاجتماعية الأخرى: ما تزال بعض الجهات الرسمية والخاصة تعتقد خطأً أن عملية مكافحة المخدرات والحد من انتشارها قاصرة على إدارة مكافحة المخدرات وحدها، وبالتالي فإنها لا تقوم بالواجبات الملقاة على عاتقها حيال هذه المشكلة ، فعملية المكافحة هي سلسلة حلقات مترابطة بعضها ببعض لتشكل سوراً يحد من الزحف الفتّاك لتلك المشكلة، وكل حلقة في هذه السلسلة هي دور لمؤسسة أو معهد تدريبي أو جمعية أو هيئة، وباختصار فإن تلك الأدوار هي كلّ لا يتجزّأ .كما تذهب الكثير من الدراسات إلى حصر أسباب تعاطي المخدرات بين الشباب إلى العوامل التالية:

1- غياب التربية والتنشئة الاجتماعية السليمة: إن انحراف الشباب وتعاطيه للمخدرات قد يعود إلى التربية والتنشئة الاجتماعية الغير سوية التي يتلقاها الأبناء من طرف الوالدين، فكلما وفر الآباء للأبناء الجو المناسب لتربيتهم تربية سليمة مبنية على مبادئ وقيم أخلاقية إيجابية، كلما أنشأنا أفرادا صالحين والعكس صحيح. فإذا وجد الطفل الأب يدخن مثلا وهو يرى في هذا الأب قدوة له فإنه يصعب إقناعه بعدم التدخين، إذ كيف يستطيع الأب منع ابنه عن شئ هو يفعله؟ لكن لا ينبغي إلقاء كل اللوم على الآباء أو الأسرة لوحدها، بل المدرسة والمجتمع يتحملان جزءا من هذه المسؤولية... فالمسؤولية مشتركة بين الأسرة والمدرسة والمجتمع، ومن هنا قوله صلى الله عليه وسلم:" كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته "

2- الفراغ عند الشباب وخطورته : الوقت هو حياة الإنسان ولا بد من استغلاله فيما يعود بالنفع عليه وعلى مجتمعه، فكم من أناس يقضون أوقاتهم في غير منفعة أو فائدة تذكر، الفراغ قاتلا للوقت خاصة وقت الشباب هذا الذي يمثل قوة المجتمع ومستقبله، لذا كان الاهتمام به أبلغ وأشد، لأن الفراغ في حياة المرء أمر

خطير وخاصة عند الشباب كما سبق ذكره، فالفراغ مفسدة إن لم يوجه في الخير فإنه يسبب مشاكل كثيرة ، لذا لا بد على الشباب ملأ أوقاتهم بما ينفعهم وينفع مجتمعهم، وإلا كان وبالا عليهم، فالفراغ القاتل قد بصاحبه إلى مصاحبة رفاق السوء من المنحرفين قد يدفعون به إلى الانحراف كشرب الكحول وتعاطي المخدرات ... فالفراغ نعمة في حق العبد إذا استعمله فيما يعود عليه بالمنفعة في دنياه وأخراه ، وإذا لم يستغل كما يجب تحول من نعمة إلى نقمة وأصبح شبحا مخيفا ينغص حياة الفرد إذ يحول دون تحقيق ما ينفعه ويفيده في حياته اليومية. يقول النبي صلى الله عليه وسلم: " نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس، الصحة والفراغ ".

3- مصاحبة رفاق السوء : إن الرفقة أو الصحبة من الحاجات الاجتماعية الضرورية لكل إنسان، فالصحبة حاجة اجتماعية ونفسية متأصلة في النفس البشرية ، فإذا صلحت الرفقة أو الصحبة صلح الإنسان والعكس صحيح، وعليه وجب على الإنسان اختيار الصحبة الحسنة. إن مصاحبة رفاق السوء كثيرا ما تؤثر على الشباب في عقله وتفكيره ومن ثم في سلوكه، وهذا ما يفسر وقوع الكثير من الشباب في الرذائل ومنها تعاطي المخدرات نتيجة الصحبة السيئة التي يجب الحذر منها، لأنها كثيرا ما توقع بالشباب في المحذورات من تدخين وشرب للكحول وتعاطي المخدرات وما ينجم عنها من انحرافات تهدد حياة الفرد (المتعاطي) ومجتمعه.

4- البيئة المحيطة بالشباب : كل إنسان يولد على الفطرة، وإنما ينحرف بسبب البيئة المحيطة والثقافة السائدة فالنفس البشرية قابلة للخير والشر، أي لديها استعداد للاستقامة أو الانحراف والبيئة المحيطة هي التي تعزز ذلك ، للبيئة تأثير خاص على الإنسان، فإذا هو تربى في بيئة حسنة وطيبة تتميز بالفضيلة والأخلاق الحميدة صار الإنسان كذلك ، وإن عاش في بيئة سيئة تتميز بالفساد الأخلاقي والفكري أصبح على ما فيها أيضا. فالإنسان ابن بيئته يؤثر ويتأثر بمحيطه الاجتماعي والثقافي، فكلما كانت البيئة سليمة كلما كان الأفراد صالحين والعكس صحيحا...

5- دور وسائل الإعلام: إن الإعلام سلاح ذو حدين قد يكون نافعا ، وقد يكون عاملا من عوامل الانحراف، والدليل على ذلك ما نشاهده اليوم عبر الفضائيات من مسلسلات العنف والإثارة وأفلام إباحية وغيرها من البرامج كشبكات التواصل الاجتماعي وما تنشره من انحراف من شرب الخمر والسرقة وتعاطي المخدرات وغيرها من المفاسد، وكل ما هو إلا طريق للانحراف الفكري والسلوكي لدى الشباب.

رابعا– آثار المخدرات وأضرارها :

أ – الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات: يعدّ تعاطي المخدرات مرضٌ اجتماعي، يذل الفرد ويحطمه، ويؤثر على نفسيته، وينعكس على شخصيته، فيمحوا منه الفضيلة، ويدفعه إلى الرذيلة، ويقود الشخص إلى التبلد واللامبالاة مما يفقده الشعور بالمسئولية، ويبعده عن واقع الحياة، يبدو دائماً خائر القوى، دائم الجلوس قليل الحركة، لا يقوى على العمل، ولا يعرف معنى الكفاح، ينتهي به الحال إلى الإقامة بأحد المستشفيات لعلاج مرض عضوي مزمن، لا شفاء منه، أو بمستشفى الأمراض العقلية إلى أن تنتهي حياته.

تشيرُ معظم الدراسات والبحوث التي أجريت على كافة أنواع المخدرات وفي مختلف المجتمعات أن تعاطي المخدرات له آثارٌ سلبية على الفرد وفي علاقته مع غيره من الأفراد في المجتمع، وعلى إنتاجيته سواء كان عاملاً أو طالباً، لما يطرأ عليه من تغييراتٍ كنتيجة مباشرة للتعاطي.

تؤدي المخدرات إلى نتائج سيئة للفرد سواء بالنسبة لعمله أو إرادته أو وضعه الاجتماعي وثقة الناس به، فتجعل منه إنساناً كسولاً ذو تفكيرٍ سطحي، بهمل في أداء واجباته، ولا يبالي بمسؤولياته، وينفعلُ بسرعةٍ ولأسباب تافهةٍ، وذو أمزجةٍ منحرفة في تعاملهم مع الناس. تدفع المخدرات الفرد المتعاطي إلى عدم القيام بمهنته، والافتقار إلى الكفاية والحماس والإرادة لتحقيق واجباته مما يدفع المسؤولين عنه بالعمل إلى طرده من عمله وتغريمه غراماتٍ مادية تتسببُ في اختلالِ دخله. وفي هذا المجال أشار العالم **وولف** (Wolf) إلى الأثر الاجتماعي للإدمان في تجربته مع ثلاثة من الأطباء العقلين في مدينة **(رسيف)** بالبرازيل، على عددٍ من متعاطي المخدرات، وقد تبين أن هؤلاء المدمنين كانوا موضع ثقةٍ وانهارت، وقد تأثرت أخلاقهم وكفاءتهم الإنتاجية، وانهارت علاقاتهم بزملائهم، بسبب المخدر، وتحولوا إلى أشخاصٍ يفتقرون إلى الطاقة المهنية، والحماس والإرادة، بالإضافة إلى الإهمال الواضح في مظهرهم ومشاعرهم العدائية تجاه الابن يؤدي تعاطي المخدرات إلى هبوط مستوى أخلاق متعاطيها، فيؤدي بهم إلى حبِ الذات، وعدم الشعور بالمسؤولية، والاستهتار بالواجب، وضعف الإرادة، وإهمال الواجبات العائلية، والتنكر لمبادئ الأمانة والشرف.

يسبب الإدمان على المخدرات للمدمن نقائص وعاهاتٍ جسيمة، وعقلية، وخلقية، تتنقل غالباً إلى ذريته، فالإدمان له أثرٌ في سعادة الفرد والأسرة وشقائها، وكذلك له ارتباطٌ وثيق بالإجرام، فجريمة ما قد تكون نتيجة لتهيج حادث من تعاطي المخدرات، أو أضطربٌ عقلي متسبب عن الإدمان المزمن، أو حادث من حالة الفقر التي سببها الإدمان، أو للرغبة في الحصولِ على المخدر بطريقٍ غير مشروع.إن متعاطي المخدرات يعطون المثل السيئ لأفراد أسرتهم فهم غالباً ما ينساقون وراء نزواتهم وغرائزهم الأولية التي تحكمها الإرادة أو الظروف العادية، وذلك لانعدام قدرتهم على السيطرة عليها وعلى الدوافع الكامنة في أنفسهم.

يؤدي تعاطي المخدرات من قبل أحد أفراد الأسرة إلى زعزعة البنية الاجتماعية للأسرة، وتراجع أطر التفاعل الاجتماعي البنّاء بين أعضائها، تختلف أبعاد تلك الآثار ونتائجها باختلاف عضوية الفرد المتعاطي داخل الأسرة كالأب أو الأم أو أحد الأبناء، وكذلك نوعية مادة المخدر الذي يجري تعاطيه، ومستوى التعاطي وفترته الزمنية.

يمثل تعاطي المخدرات عبئاً اقتصاديا شديداً على دخل الأسرة، فتسوء حالتها المعيشية من جميع النواحي، وقد يؤدي ذلك إلى انحراف بعض أفراد الأسرة، ويكون الوالد في هذه الحالة نموذجاً سيئاً لأسرته، سواء من ناحية أخلاقه، أو علاقاته المشبوهة بالمدمنين ذوي الأخلاق الشاذة، إضافةً إلى انزلاق أحد أفراد الأسرة إلى نفس الهاوية التي انحدر إليها ربّ الأسرة، وهي الإدمان خاصةً الأطفال الذين ينشأ لديهم شعور بعدم المسؤولية وتقدير الواجب حيال أسرهم بل حيال المجتمع.

لا يقتصر تعاطي المخدرات على التشوه المادي للأسرة فحسب، بل يؤدي إلى تفكك الروابط الأسرية، وزيادة المشاكل بين الزوجين والتي تنتهي بالأسرة إلى الدمار والخراب. بمعنى آخر فإن المتعاطي مثلما يتأثر بالبيئة المحيطة به، فأنه يؤثر فيها أيضاً، وتتغير حالته الصحية والعقلية إلى الأسوأ، ولا يكون في حالة صحية أو عقلية تسمح له أن يرعى أبناءه، ويعجز عن تنشئتهم التنشئة السليمة.

كما تنعكس حالات تعاطي المخدرات من قبل أحد أفراد الأسرة على علاقاتهم الاجتماعية، حيثُ يسودها تحديدٌ للتفاعل الاجتماعي معهم، ونفور منهم، ونبذ لهم، ومحايدة الاختلاط بهم من قبل الأقارب والجيران والأصدقاء، بسبب سمعتهم السيئة لتعاملهم مع المخدر وما يفرزه من أنماط سلوكية سلبية، فضلاً على نظرة المجتمع المحلي إلى زمرة المتعاطين فهي تختلفُ من فردٍ لأخر كأن ينظر إلى المتعاطي على أنه مريضٌ معدي بحاجة للعلاج، أو إنسان شاذ يمكن أن يتوب، أو أنه أنموذجٌ اجتماعيٌ سيء، أو أنه مصدر سوء ورفيق سوء، أو أنه إنسانٌ ملوث يجب أن ينبذ.

إن تعاطي المخدرات وإدمانها يمثل مشكلةً اجتماعية خطيرة باتت تهدد آمن المجتمع وسلامته، بل أصبحت خطراً داهماً يجتاحُ الإنسانية جمعاء، وتنعكس آثارها على المجتمع من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية.يمكن تحديد الآثار الاجتماعية للمخدرات على المجتمع في المسائل التالية:

– **انتشار الجريمة والانحراف:** يعد إدمان المخدرات من الموضوعات التي ترتبط بالسلوك الإجرامي، وذلك من ناحيتين، الناحية الأولى، أنه جريمة في حد ذاته يعاقب عليها القانون، ومن ناحيةً أخرى أوضح عدد لا بأس به من البحوث والإحصاءات أن هناك علاقة بين تعاطي المخدرات والأفعال التي يجرمها القانون، كجرائم القتل والاغتصاب والسرقة والتشرد والزنا واللواط وكافة الممارسات الجنسية من الاعتداء على المحارم. وبذلك يمكن القول أن الجرائم الناجمة عن المخدرات هي جرائم مركبة تنشئ مضاعفات إجرامية خطيرة على

المجتمع. إن انعدام دخل المتعاطي نتيجة لبطالته وعجزه عن سد احتياجاته، فإن النتيجة الحتمية لذلك أن يتعرض المتعاطي لارتكاب الجريمة في بعض أشكالها وصورها كالنصب أو الاحتيال أو خيانة الأمانة، وفي هذه الحالة من الضروري أن يتعرض أصحابها للتدهور الخُلقي، والاجتماعي، والتفكك الأسري، كالزنا، والطلاق، وتعدد الزوجات، وإهمال الأبناء، وتعاطي المزيد من المواد الأخرى كالكحوليات.

الانحدار الخُلقي والاجتماعي:- بالرغم من أن المخدر يعتبر نتيجة للتدهور الأخلاقي، إلا أنه في نفس الوقت يعتبر سبباً لهذا التدهور في القيم، وذلك نتيجة لعدم القبول الاجتماعي للمتعاطي كسلوكٍ غير محترم في بعض الأوساط الاجتماعية، فالمتعاطي يضطر إلى ارتياد الأماكن والأوساط السيئة حتى يتوفر له المخدر، ومن ثم يحتفظ بذوي السلوك السيئ والسيرة التي لا يرضاها الناس.

- **العداوة والبغضاء بين الناس:** إن تعاطي المخدرات يعدّ سبباً مباشراً لوقوع العداوة والبغضاء بين الناس حتى الأصدقاء منهم، لأن المدمن حينما يسكر ويفقدُ العقل الذي يمنع من الأقوال والأفعال التي تسئ إلى الناس، يستولي عليه حب الفخرِ الكاذب والكبرِ، ويسرع إليه الغضبُ بالباطل مما يدفعُ إلى ألوانٍ من البغضاء والعداوة بين المتعاطي وعامة الناس، فينشأ القتلُ وإفشاء الإسرارُ وهتك الإعراض، وهذه أسقامٌ اجتماعية تؤذي الناس وتنفرهم منه .

- **اعتلال صحة المتعاطي:** إن اعتلال صحة المتعاطي الناجم عن المخدرات يؤثر في المجتمع لأن الفرد ليس بمعزلٍ عن مجتمعه، بل هو جزءٌ منه يؤثر فيه ويتأثر به. حيثُ أن تعاطي المخدرات والحشيش تؤدي إلى سيادة الإمراض الاجتماعية في المجتمعات، مثل السلبية، والتواكل، والانتهازية وتعطيل أمور الناس في الدوائر العامة والخاصة، وهذا من شأنه أن يؤثر على تقدم المجتمع ونموه.

- **الآثار الاقتصادية لتعاطي المخدرات:** إن ظاهرة تعاطي المخدرات لها جانبها الاقتصادي، وهو على قدرٍ كبير من الأهمية، بالنسبة للفرد من ناحية، والمجتمع من ناحيةٍ أخرى، كما أن التعامل بالمخدرات تعاطياً أو ترويجاً من شأنها أن تضعف النفس البشرية، وتصيبها بالأمراض مما يجعلها غير منتجةٍ ومتأخرة دائماً عن العمل الذي يعدّ بمثابة وسيلةً لكسب العيش. وقد دلت نتائج البحوث التي أجريت أن تعاطي المخدرات وإدمانها يؤثر على إنتاجية الفرد في العمل، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تناقص إنتاجية المتعاطي، والمقصود هنا بالإنتاجية مقدار ما ينتجه الشخص في وحدة زمنية معينة.

والأثر الثالث من الآثار المترتبة على تعاطي المخدرات اقتصاديا على المستوى الفردي هو تزايد قابلية المتعاطي للوقوع في الحوادث، بحيثُ يتسبب ذلك في إصابة العملية الإنتاجية نفسها بخسائر جسيمة ناجمة عن حدوث هذه الحوادث(كحدوث تلفٍ في أدوات الإنتاج أو آلات الإنتاج، إلا أنه في حالاتٍ أخرى قد

تصاب العملية الإنتاجية بخسائر أكثر جسامةً مثال ذلك حالاتُ التعاطي والإدمان بين عمال الصناعة، وبوجه خاص العمال المهرة في ميدان الصناعات الثقيلة.

ب- الآثار الاقتصادية للمخدرات على الفرد والمجتمع :

1- الآثار الاقتصادية للمخدرات على الفرد:

إذا نظرنا إلى آثر المخدرات على الفرد من الناحية الاقتصادية سنجدُ أن الفرد المدمن قد بدأ في تعاطي المخدرات مجاناً لأول مرة، أو مجاملةً لصديقٍ، أو حباً للاستطلاع، أو رغبةً في تسكين بعض الآلام، وبعد ذلك يبدأ في دفع الثمن مقابل الحصول على المادة المخدرة، وفي كل يومٍ يزيدُ من الجرعة التي يأخذها، وبالتالي يزيد الثمن الذي يدفعه مقابل الحصول على المواد المخدرة، حتى يأتي الوقت الذي يجد المدمن نفسه بلا مالٍ يضطر إلى بيع كل ما يملكه مقابل الحصول على المادة التي يتعاطاها.

2- الآثار الاقتصادية للمخدرات على المجتمع:

من أخطر أضرار المخدرات تأثيرها السلبي على اقتصاديات المجتمع، نظراً لتكلفتها الباهظة التي تقع على موارد المجتمع، فضلاً عن إعاقتها نموه وتقليلها من فاعلية التوجهات الكبرى التي ينبغي أن تستحوذ على مسيرته.إن أهم مظاهر الخسائر الاقتصادية للمخدرات هي تلك المبالغ التي تنفق عليها ، فإذا كانت المخدرات تزرع في المجتمع الذي تستهلك فيه، فإن معنى ذلك إضاعة جزءاً من الثروة القومية المتمثلة في الأرض التي كان من الممكن استثمارها في زراعة ما هو أنفع للمجتمع من المخدرات، وفي الجهد البشري الذي يستهلك في زراعتها وتصنيعها. والمخدرات لها تأثير بالغ الخطورة على الناحية الاقتصادية للبلاد، فهي السبب الرئيسي وراء انتشار البطالة وقلة الإنتاج، كما أن انتشار تجارة المخدرات يترتب عليها تهريب العملة الصعبة خارج البلاد، فتقل كميتها ويزداد الطلب عليها، وتتجه إلى مزيدٍ من الارتفاع، والذي ينعكس بدوره على القوة الشرائية للعملة الوطنية. يمثل تعاطي المخدرات عبئاً كبيراً على الدخل القومي للدولة، إذ أن المخدرات التي تُهرّب من الخارج تقدر بمئات المليارات، وهذا يعني أن الأموال التي تتسرب من الخارج يحتاجُ لها جميع أفراد الشعب ويجب أن تستثمر في قطاعاتٍ حيوية تعود على الدولة بمردودات ضخمة يكون لها الأثر المباشر في إحداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

وأخيرا يأتي بند رئيسي آخر للآثار الاقتصادية وهو ما يتمثل في المبالغ التي تنفقها الدولة والمؤسسات المختلفة على مجموعة الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية التي تقدم لعلاج الإدمان، وإجراءات التأهيل والاستيعاب الاجتماعي، وبرامج التوعية بجميع مستوياتها، ومما لاشك فيه أن هذه المبالغ التي تنفق في غير النواحي غير الإنتاجية، كان يمكن أن توجه للاستثمار في عمليات الإنتاج لتعود على

المجتمع بالفائدة، بدلاً من أن تضيع بهذه الكيفية، وهذه جميعاً أبواب للإنفاق تنهض بها وزارات الصحة والشئون الاجتماعية أساساً.[1]

وهكذا يتضح لنا الآثار الخطيرة للمخدرات سواء على البعدين الاجتماعي أو الاقتصادي، حيثُ لا يمكن لنا أن نفصل الأثر الاجتماعي عن الأثر الاقتصادي فكلاهما مكملان لبعضهما البعض ومن هنا يجب أن تتضافر الجهود المشتركة ذات الرؤى الديناميكية في معالجة تعاطي المخدرات اعتماداً على التعاون والتنسيق الوثيق بين المؤسسات والوزارات ذات الصلة بالشأن، من آجل وضع الخطط العلاجية للمتعاطين في الإسهام في بناء واقعٍ اجتماعي مستقر يعيشُ جميعَ أبناؤه بأمن واستقرار بعيداً عن أيّ مؤثرات أو شوائب من شأنها أن تعكر صفو حياتهم، أو تسهم في خلق مزيداً من الفوضى الاجتماعية والاقتصادية يكون لها الأثر السلبي على حياتهم الأسرية أو واقعهم المعاش.

خامسا- أضرار المخدِّرات:

إنَّ للمخدرات أضراراً متعددة على الفرد والمجتمع، وتفشيها وانتشارها بين أفراد المجتمع من أخطر الأمور التي يجب الحد منها بكافة الوسائل من قِبل جميع الجهات المعنيّة للحفاظ قدر الإمكان على نشأة جيل سويّ يتمتع بالأخلاق الطيبة ونشأته على الإيمان والإدراك والتطوّر والتقدم ومحبته وحرصه على عائلته ومجتمعه وبلده، ولا تنحصر أضرارها على الفرد بل تُشكل خطورة على الأسرة والمجتمع ومصالح الدولة بأمنها وإنتاجها واقتصادها، والتي سنلخصها في هذا المقال.

تدني المستوى الأخلاقي لدى المتعاطي أو المدمن، حيث تهبط نظرته لنفسه إلى أدنى مستوى، إضافة إلى انتشار الفساد والأمراض الاجتماعية في المجتمع مثل السرقة، حيث إنَّ المدمن يحتاج إلى كمية العقار مهما كلّفه ثمنها فقد يدفعه إلى السرقة في سبيل تأمين كمية المخدر التي يحتاج إليها مما يؤدي إلى انهيار المجتمع بسبب انهيار الأسرة، فالروابط الأسريّة تتفكك ويسودها مظاهر العنف والانحراف... وتجدر الإشارة هنا إلى أن عمليّة معالجة المدمن من التعاطي تكلِّف الدولة مبالغ كبيرة مما يؤثِّر على دخلها واقتصادِها.

كما أن للمخدرات أضرارا عضوية بحيث يفقد المتعاطي شهيته لتناول الطعام، وبالتالي إصابته بالهزال والنحافة وضعف بكافة مناطق جسمه ويصاحبها ظهور سواد حول العينين، واصفرار بالوجه، كما تقل حركته ويقلّ نشاطه وحيويّته وتصبح مناعته ضعيفة، وجسمه لا يقوى على مقاومة الأمراض، وتؤدّي أيضاً إلى إصابته بخلل في التوازن وصداع واحمرار بالعينين واضطراب بالأعصاب... كما تحدُث اضطرابات بالجهاز الهضمي، وتسبب سوء الهضم كما تكثر الغازات، ويشعر المتعاطي بالتخمة والامتلاء والانتفاخ

1 - سويف مصطفى: المخدرات والمجتمع نظرة متكاملة،سلسلة عالم المعرفة 205، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1996، ص179.

والإصابة بالإسهال بشكل دائم، كما تؤدّي إلى الإصابة بالتهابات بغدة البنكرياس، وتتوقّف الغدة عن وظائفها بهضم الطعام وتزويد الجسم بالأنسولين الذي ينظم مستوى السكر بالدم، كما تتسبب بالتهابات حادة بالمعدة وتصبح غير قادرة على القيام بوظائفها الطبيعية. تلف الكبد نتيجة تحلل خلايا الكبد وزيادة معدل السكر فيه، وبالتالي التهابه وتضخمه وعدم قدرته في تخليص الجسم من السموم. تآكل الخلايا العصبيّة بالمخ ممّا يؤدي لالتهابها وتحطمها وتسبّب الهلوسة وفقدان الذاكرة. تُصيب المتعاطي بأمراض واضطرابات بالقلب والذبحة الصدرية، وتُحدث تكسراً في كريات الدم الحمراء إضافة إلى فقر الدم وتسمم نخاع العظم، وانفجار بالشرايين وارتفاع مستوى ضغط الدم والسرطان. انخفاض في إفراز الغدد الجنسية وبالتالي تنخفض القدرة الجنسية وتؤثر على النشاط الجنسي. الإصابة بحالات الصرع عند ترك العقار لعدة أيام. تناول جرعات زائدة تصل للإفراط تؤدي للوفاة بسبب الإصابة بجلطة شديدة بالأوعية الدموية، وتكون إمّا جلطات رئوية أو بالمخ أو بالقلب. تؤدّي إلى الإصابة بأمراض نفسيّة حادة، واضطرابات بالإدراك الحسي وإصدار تصرفات غريبة، وهذيان وعدم الشعور بالاستقرار وعصبيّة حادة وتقلب بالمزاج وتشنّجات، وصعوبة بالتعبير والتحدث مع الآخرين وصعوبة المشي والتوتر الدائم والقلق. أضرار المخدرات على المجتمع أي هدر مال الدولة من خلال مكافحة الإدمان وعلاجه والتي تكون لصالح المجتمع لإنشاء المدارس والمستشفيات والتقدم والتطور الزراعي والصناعي. انتشار الفساد وتتفشى الآفات الخطيرة والأوبئة. تُضعف من إنتاج الفرد المتعاطي وبالتالي يقل إنتاج المجتمع الاقتصادي، كما تُسهم في انتشار الجرائم المتعددة فالمتعاطي يكون غير مدرك لتصرفاته فيقدم على ارتكاب الجرائم بأنواعها دون أي اعتبار. لقد أشارت الكثير من الدراسات إلى الآثار المترتبة على تعاطي المخدرات شملت كل من الفرد والأسرة والمجتمع، كما أنها تحدث أضرارا اجتماعية ونفسية واقتصادية وأمنية أصبحت تهدد كيان المجتمع لما تحدثه من إساءة للأفراد وإشاعة الذعر والخوف داخل المجتمع. [1]

وقد دلت الإحصائيات الرسمية عن الهيئات المختصة في هذا المجال على أن هذا الوباء أي تعاطي المخدرات قد سجل بالفعل تهديدا خطيرا لكيان المجتمع ، وساهم في عرقلة مسيرة التنمية والتطور ، وقد تأكدت هذه الخطورة من خلال الدراسات الميدانية المتعددة التي أجريت من قبل المتخصصين والباحثين والهيئات الدولية حيث أظهرت تلك الدراسات الزيادة الكبيرة السنوية لعدد الذين يتعاطون المخدرات بمختلف أنواعها لدى مختلف الشرائح وخاصة الشبابية منهم... [2]

1 – محمد فتحي حماد: مرجع سابق، ص 12.

2 – المرجع نفسه ، ص 14

1- الأضرار من الناحية الصحية :

تختلف الأضرار الصحيّة التي تسببها كل المواد المخدرة تبعاً لاختلاف أنواعها، الأمر الذي يتطلب إفراد هذه الأضرار بحسب نوع المادة المخدرة التي يتم تعاطيها وحجم الجرعات التي يتناولها المدمن وحالة الإدمان.

1- اضطرابات القلب، وارتفاع ضغط الدم،ما قد يسبب حدوث انفجار الشرايين والموت.

2- الإصابة بالتهابات في المخ، وتآكل الملايين من الخلايا العصبية المكونة للمخ، مما يؤدي إلى الشعور بالهلوسة الفكرية والسمعية والبصرية وضعف أو فقدان الذاكرة.

3- اضطرابات الجهاز الهضمي وفقدان الشهية مما يترتب عليه نقص في الوزن يصاحبه احمرار أو اسوداد في الوجه.

4- الصداع المزمن، وطنين الأذنين، واحمرار العينين.

5- ضعف النشاط الجنسي.

6- التعب والهزال وفقدان الإتــزان.

7- ضعف جهاز المناعة.

8- كما يسبب الإدمان أضرارا بالغة للمرأة الحامل حيث يسبب لها فقر في الدم ،والإصابة بمرض السكري والقلب والكبد والتهاب الرئتين.

9- يتعرض المدمن على المخدرات لنوبات الصرع إذا توقف فجأة عن تعاطي المخدرات بعد ثمانية أيام من عدم التعاطي.

10- التهابات مزمنة في المعدة وخلل في الهضم والتهابات في غدة البنكرياس التي تزود الجسم هرمون الأنسولين الذي ينظم السكر في الدم.

11- سيلان الدم واليرقان وانتشار الورم.

12- ارتفاع ضغط الدم في الشريان الكبدي.

13- تعتبر المخدرات من الأسباب الرئيسية في الإصابة بأخطر الأمراض مثل السرطان .

2 - الأضرار من الناحية الاجتماعية:

لا شك إن الإدمان على تعاطي المخدرات يخلق من المدمن شخصاً منبوذاً في نظر المجتمع، مخالفاً للقوانين والأعراف الاجتماعية والعادات والتقاليد، وأول ما تظهر الأضرار الاجتماعية على المدمن نفسه حيث تجده منطوياً على نفسه مهملاً لواجباته الاجتماعية، ويصبح لا مبالياً لكل ما قد يحدث، بالإضافة لابتعاده عن رفاقه وأصدقائه عدا رفاق السوء الذين اقتادوه إلى ذلك المصير. ولا يتوقف الأمر عند حد المدمن فحسب، بل تمتد تلك الأضرار لتصيب كافة أفراد أسرته فيؤدي ذلك إلى هدم بناء الأسرة ، فضلاً عما قد يسببه ذلك من هدم الترابط والتكافل الاجتماعي وقتل روح العمل الإنساني، وكل ذلك لا شك سيقود إلى

انحراف بعض أفراد تلك الأسرة على الأقل سيما لو كان رب الأسرة هو نفسه المتعاطي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتكاب الجرائم كالسرقة والاحتيال والدعارة والشذوذ الجنسي والاعتداء على الأعراض والخيانة، تبعاً للظروف الخلقية والعقلية والدينية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية السيئة التي باتت تعيشها تلك الأسرة .

– ينقطع المدمن عن جو العائلة بل وعن المجتمع كله.

– تنهار علاقته مع أسرته وأصدقائه.

– كما ينشأ التوتر والعصبية وسوء سلوك المدمن ما يجعل الخلافات تنتشر داخل الأسرة حتى تضيع الأسرة التي هي اللبنة الصغيرة للمجتمع.

– يصل المدمن لدرجة من الانحراف والرذيلة ما يجعل الكذب والغش والزنا والإهمال من صفاته الأساسية، وتفشي الجرائم وتنتشر العادات السيئة في المجتمع.

– خرق القوانين والعادات والتقاليد وكل الأعراف في سبيل تحقيق الرغبات الشيطانية التي تسيطر على مدمني المخدرات .

– كما تنتشر الجرائم البشعة فمدمن المخدرات فاقد الوعي والسيطرة على نفسه ما يسبب الفوضى ويعم الفساد في المجتمع.

– انتشار حوادث المرور على يد المدمنين المغيبين فاقدي الوعي.

فضلا عن إهدار مال الدولة في مكافحة المخدرات وإنشاء المستشفيات لعلاج الإدمان، على حساب إنشاء المدارس والمستشفيات وغيره من مصالح البلد.

3– الأضرار من الناحية الاقتصادية:

كلنا يدرك حقيقة أن المجتمع يزدهر وينمو بالجهود المبذولة من قبل أبنائه، وبالتالي إذا أصيب الفرد بعقله وصحته ونفسيّته فإنه لن يستطيع تقديم شيء لأمته، ولهذا فإن الأضرار الاقتصادية ناتجة عن عدم قيام أبناء الأمّة بتقديم الخدمات لمجتمعهم، وعدم إسهامهم بأي ناحية من نواحي النمو والتطور، تبعاً لتوقف قدراتهم الإنتاجيّة، وهدر طاقاتهم كنتيجة حتميّة لتأثير المخدر على أجسامهم وعقولهم وأعصابهم، الأمر الذي غالباً ما يؤدي إلى فصل المتعاطين من وظائفهم على اختلافها، فيفقد أعداد كبيرة من المتعاطين أعمالهم ويعيشون عالة على الآخرين، وتزداد نسبة البطالة وارتكاب الجرائم التي يبحثون من خلالها عن تأمين ثمن الجرعات ولا يتوقف حد الأضرار الاقتصادية على المدمن نفسه وأفراد أسرته، بل يتعدى ذلك إلى الإضرار بالنمو الاقتصادي الوطني، حيث إن إنفاق الأموال على شراء المخدرات يعتبر هدراً للأموال ويقلل من فرص القيام بالمشاريع المختلفة، وكذلك سيؤدي إلى استنزاف للعملة الصعبة، وخروجها خارج البلاد، فضلاً عن المبالغ التي تنفقها الدولة لأغراض الوقاية والمكافحة والعلاج، والتي قد تصل أحياناً إلى 3–5 % من

الميزانيّة الكليّة لبعض الدول ، ومثل تلك الأموال لو قدر لها أن تستغل في مشاريع تنمويّة لساهمت بلا شك في نمو وازدهار تلك الدول بمختلف المجالات. ويمكن حصرها الأضرار الاقتصادية فيما يلي: [1]

– استنزاف الأموال و ضياع موارد الأسرة.

– ضعف وخمول الشباب ما يؤدي لقلة الإنتاج يضر بمصالح الوطن الاقتصادية في الاقتصاد السليم يتطلب شباب واعي متنبه لكل ما يدور حوله قادر على العمل والإنتاج لا شباب هذيل مستعبد للمواد المخدرة.

–كما أن الإدمان يستنزف الدولة اقتصاديا، حيث يزيد من أعبائها لرعاية هؤلاء المدمنين لإنشاء المصحات الخاصة بعلاجه، ومكافحة مروجين تلك المواد المخدرة، وغيره من التكاليف التي تتكلفها الدولة بسبب تلك المخدرات اللعينة.

– وتم إنفاق الكثير من دخل الأسرة التي يتعاطى أحد أفرادها أحد أنواع المخدرات، على تلك المخدرات ما يسبب نقص في الدخل المتاح للصرف على السلع والخدمات المشروعة الأخرى التي قوم بإنتاجها القطاع الإنتاجي للدولة والتي تؤثر في الاقتصاد القومي، وقد يؤدي صرف مال الأسر على المخدرات بدلا أن يصرف على المشروعات الإنتاجية في الدولة إلى حالة كساد واضحة في الاقتصاد القومي.

– أما بالنسبة للبلاد التي يتم فيها زراعة تلك المواد المخدرة فهي تتعرض لخسارة تلك الأراضي التي تزرع فيها هذه المواد الغير مشروعة بدلا من استغلالها في زراعة المحاصيل التي يحتاجها مواطني هذه الدولة والتي تعود عليهم بالنفع.

4– الأضرار من الناحية الأمنية:

لقد بات ثابتاً أن تعاطي المخدرات يهيّئ الفرص لارتكاب العديد من الجرائم، فقد ذكرنا سابقاً فإن المدمن عندما لا يستطيع الإنفاق على نفسه، وعندما لا يستطيع تأمين الأموال لشراء المخدرات ، فإنه بلا شك سيقوم بارتكاب الجرائم للحصول على المال. [2] وإذا ما أضفنا الحقيقة الرقمية التي تمثل أعداد المتعاطين في أي بلد، وأيقنا بأن ربع ذلك العدد فقط سيقترف جرائم مختلفة بهدف تحصيل ثمن الجرعات، فإن هذا الأمر سيؤدي إلى زعزعة الأمن الداخلي لذلك البلد. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الأضرار الأمنية أول ما تلحق بالفرد نفسه ، حيث يعيش المدمنين في جو مليء بالخوف والقلق، خوفاً من علم الجهات المسؤولة عن قيامه بتعاطي المخدرات وما سيلحق به من عقوبة ، وخوفاً من علم أسرهم ومجتمعاتهم الصغيرة بذلك ، فهم مدركون تماماً – في بداية فترات التعاطي على الأقل – أنه إذا علمت عائلاتهم ومجتمعهم بأمر الإدمان على المخدرات، فإن عقوبة ذاك ستكون أشد وأكثر تأثيراً عليهم من علم رجال الأمن العام، وهذا يسبب لهم خوفاً متكرراً يؤدي إلى الانطواء والانعزال عن باقي أفراد أسرهم ومجتمعهم. وفي المقابل، سيعيش أفراد أسرة المدمن بجو مليء بالرعب بسبب توقعهم قيامه بتصرفات غير طبيعية في أي وقت.

1 -https:// www.hoopeeg.com/blog/show-comprehensive-research-on- drugs

2 -https:// www.Neelwafurat. etmpage.aspx.id

ولذا يمكننا القول إنه من الأضرار الأمنية التي تلحق بالمجتمع نتيجة انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها، إثارة الرعب والفزع بين المواطنين بسبب الجرائم المختلفة التي يرتكبها المتعاطون خصوصاً في التجمعات والأحياء السكنية .

5- الأضرار من الناحية السياسية:

إن انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات داخل الدولة يؤدي إلى زعزعة تماسكها من الداخل وبالتالي يسهل اختراقها والنيل منها، بالإضافة لعدم الاهتمام بالقيم الاجتماعية والنظر الدائم للمصلحة الفردية وإهمال المصلحة القومية، ومن الجدير بالذكر أن الأشخاص المدمنون على تعاطي المخدرات سيقومون ببوح أية أسرار تخص الدولة في سبيل الحصول على المخدرات لعدم إدراكهم لحقيقة أفعالهم .

6- الأضرار من الناحية الدينية:

إن المدمن على تعاطي المخدرات سيفقد صلته بربه وبالتالي لن يقوم بأي واجب من الواجبات الدينية، ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة جسدية ونفسية وعقلية ، ذلك أن تأثير المخدرات يشمل جميع أعضاء الجسم ، وبالتالي لن يقوى المدمن على القيام بالعبادات . [1]

مما يهيّئ الفرصة أمامه لارتكاب الرذائل نظراً للانحرافات السلوكية التي تحيط بأفعاله .

ب- أضرار المخدرات النفسية والعقلية:

- الاضطرابات السريعة والشعور الدائم بالقلق.
- حدوث تغيَرات في نشاط وتركيبة المخ بصفة عامة.
- قد يصل الأمر بالمدمن لمحاولة الانتحار.
- الإصابة باضطرابات في الإدراك الحسي خاصة السمع والبصر.
- القلق والتوتر والشعور بالانزعاج وعدم الاستقرار.
- الإهمال وعدم الاهتمام بالمظهر.
- عدم القدرة على العمل والاستمرار فيه.
- اضطرابات في الوجدان فبعد تعاطي جرعة المخدرات يسيطر الشعور بالسعادة والنشوة.

وزيادة النشاط والإصابة بحالة من الغياب عن الوجود وخلق عالم من الخيال .

- اضطراب في القدرات العقلية العليا كالذاكرة والإدراك والتخيل .
- الخمول والبلادة والإهمال مع سلبية وتدهور في مستوى الطموح.
- الانطواء الاجتماعي والعزلة.

---

1 -https:// www.Neelwafurat. etmpage.aspx.id

- العصبية والحساسية الشديدة والتوتر والانفعال.
- سوء الخلق كالتعصب والاحتيال والسرقة وخيانة الأمانة.
- الاضطرابات السريعة والشعور الدائم بالقلق.
- الإصابة باضطرابات وتخريف في الإدراك الحسي خاصة السمع والبصر.
- صعوبة وبطء وخلل في التفكير.
- العصبية الزائدة وحدة المزاج والتوتر والانفعال الدائم والحساسية الشديدة.
- عدم القدرة على التركير والتحطم في السلوك أثناء العمل .
- اختلال في الاتزان والإصابة بالتشنجات والصعوبة في النطق وصعوبة التعبير وصعوبة وعدم الاتزان في المشي .

- **أضرار المخدرات على الجهاز العصبي:**

المخدرات تأثير كبير على أجهزة الجسم بصفة عامة كما ذكرنا آنفا ولكن الجهاز العصبي يكون له النصيب الأكبر والأخطر من هذا الضرر، وذلك لكونه المستهدف الأول من عملية الإدمان برمتها، والجهاز العصبي يؤثر بالتالي على باقي الأعضاء حيث يعتبر هو القائد لباقي أجهزة الجسم، ويظهر ذلك عند أخذ المدمن للمخدرات حيث يحدث اضطراب شديد في عمل الجهاز العصبي وتباطؤ في أداء المخ حيث تسبب المخدرات خللا في المادة الكيميائية المسئولة عن التوصيل العصبي، وتسبب بطء في الوظائف المختلفة الدماغ، وتؤثر على قدرتها على الاحتفاظ بالمعلومات، كما تؤثر على الأداء الحركي ويسبب الشعور الوهمي بالسعادة المفرطة الذي يسبب خلل الجسم. [1]

2- **أضرار المخدرات على المجتمع:**

إن انتشار الإدمان في أي مجتمع نذير شؤم كبير حيث يتسبب فى قلة الإنتاج وزيادة معدلات السرقة وانتشار الجرائم بشكل كبير جدا حيث يلجأ معظم المدمنين إلى محاولة الحصول على المال المطلوب لشراء المخدرات وفى سبيل ذلك يوافق المدمن على القيام بأي عمل يطلب منه ضاربا الحائط بكل المثل والقيم التي تربى عليها فى السابق لذلك وجب على المجتمع والدولة القيام بدورهما فى حملات التوعية بمخاطر المخدرات على الأفراد والمجتمعات بصفة عامة من خلال ندوات تثقيفية بالجامعات والمدارس الإعدادية والثانوية وفي الأندية الرياضية وأماكن التجمعات الشبابية وذلك حتى نستطيع المحافظة على الشباب الذي يعد القلب النابض للوطن ومصدر فخره حيث تبنى الدول بسواعد الشباب وعلى أكتافهم تنهض الشعوب وتصل إلى أهدافها وقانا الله وإياكم من إدمان المخدرات وحفظ مصرنا الحبيبة من المخدرات وتعاطيها.

نذكر بعض أضرار المخدرات على المجتمع ككل وهي: [2]

---

1 -https:// www.neelwafurat. etmpage.aspx.i

2 -https:// platform.almenhal.com/ files2/94801

- تعتبر المخدرات من السموم القاتلة التي لم تتورع بعض الدول عن استخدامها لكسر شوكة الشعوب وتفتيت كيانها الداخلي.
- قد تلجأ دولة إلى استخدام هذا السلاح الفتاك للنيل من الدولة التي تحاربها مثل اليابان عندما غزت الصين التي يتجاوز عدد سكانها خمسة أضعاف عدد سكان اليابان قبل الحرب العالمية الثانية وذلك للقضاء على هدف النضال وروح المقاومة في أبنائها بأقل جهد وأخطر سلاح.
- تعاطي المخدرات لها أثار اجتماعيه واقتصاديه عاليه تتمثل في: قله الإنتاج الفردي للمتعاطي، وفقدان طاقه بشريه منتجه، وكثرة السلوك الإجرامي،وتحطيم المتعاطين صحيا ونفسيا وخلقيا فيدخلون السجن وتتحمل الدولة ميزانيات النفقات .المخدرات تفكك الروابط الأسرية والاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة بسبب المنحرف وترتكب الجرائم فينعكس على المجتمع مباشرة حيث يقل الإنتاج مما يتسبب في هدم كيان الوطن والأسرة.
- المخدرات لها أضرار تصيب الأمن القومي نتيجة تعاطيها والاتجار فيها وتهريبها وهى لا تقل فتكا وتدميرا عن أي سلاح مما عرفته الحروب المعاصرة.

انتشار الإدمان في أيَ مجتمع خطر كبير حيث يتسبب في قلة الإنتاج وزيادة معدلات السرقة وانتشار الجرائم بشكل كبير جدا، حيث يلجأ معظم المدمنين إلى محاولة الحصول على المال المطلوب لشراء المخدرات وفى سبيل ذلك يوافق المدمن على القيام بأي عمل يطلب منه ضاربا الحائط بكل المثل والقيم التي تربى عليها في السابق لذلك وجب على المجتمع والدولة القيام بدورهما في حملات التوعية بمخاطر المخدرات على الأفراد والمجتمعات بصفة عامة من خلال ندوات تثقيفية بالجامعات والمدارس الإعدادية والثانوية وفي الأندية الرياضية وأماكن التجمعات الشبابية وذلك حتى نستطيع المحافظة على الشباب الذي يعد القلب النابض للوطن ومصدر قوته.

سادسا- طرق الوقاية والعلاج من الإدمان على المخدرات:

إن الحد أو التقليل من الطلب على المخدرات يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية، إلا أنه في حقيقة الأمر قد لا تنجح إجراءات الوقائية في جميع الأحوال ومع جميع الأشخاص، إذ قد يكون هناك خلل أو إهمال في الالتزام بالإجراءات الوقائية، وهذا الأمر يستدعي تدخلا من نوع آخر، وهو التدخل العلاجي سواء كان هذا التدخل العلاجي مبكرا بحيث يمكن الوقاية من التمادي في تعاطي المخدرات، أم تدخلا علاجيا. [1]

1- البعد عن رفاق السوء ومن كانوا سببا في لجوء الشخص للإدمان.

2- محاولة شغل أوقات الفراغ بما هو مفيد ونافع للإنسان.

---

1 - المخدرات"، مجلة دراسات اجتماعية، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط، 3 أفريل 2018 ، ص 45.

3- الحرص على الحد من البطالة وتوفير فرص عمل للشباب على وجه الخصوص.

4- توعية الفرد بأضرار المخدرات وآثارها المدمرة على الفرد والأسرة والمجتمع.

5- تشديد العقوبات على تجار المخدرات والمتعاطين على حد سواء(الردع القانوني).

- دور الأسرة في القضاء على إدمان المخدرات:

للأسرة دور أساسي في مقاومة ومكافحة الإدمان، فالأسرة هي أول من يؤثر في الفرد وفي تكوين شخصيته وبنائها ومن السلوكيات والإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الأسرة ما يلي[1]:

- بث روح المحبة والمودة بين أفراد الأسرة ، معاملة الأطفال معاملة حسنة، والبعد عن العنف والقسوة في التربية لأن العنف والإيذاء ولو لفظيا للأطفال في الصغر يعمل على ضعف شخصيتهم.

- أن يكون الآباء قدوة حسنة لأبنائهم في كل شئ، فمثلا الأب المدخن لابد أن يكون إيجابيا ويعترف أنه أصبح مسؤولا عن أسرة وأبناء وهو قدوتهم ومن الإقلاع عن التدخين، أو على الأقل لا يفعل ذلك أمام أبنائه.

- وعي الآباء للتعامل مع الأبناء خاصة في فترة المراهقة والاهتمام بأبنائهم واحتوائهم احتواء يجعلهم في غنى عن البحث عن مصادر أخرى للاهتمام خارج الأسرة والوقوع في مخالب رفاق السوء.

- للأسرة دور في تربية الأبناء على القيم والأخلاق والمبادئ الدينية والأخلاقية منذ الصغر وحثهم على طاعة الله وتقواه.

- مشاركة الأبناء منذ صغرهم على اتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات التي تخص الأسرة ولو على سبيل إيهامهم بهذا وأنهم أفراد لهم شخصية وقيمة داخل الأسرة تكون لهم شخصية ودور في المجتمع الكبير.

- يجب على الأسرة المتابعة والملاحظة الدائمة لسلوك أبنائها وأي تغيير يظهر عليهم، والوعي بأعراض الإدمان، واتخاذ الاحتياطات اللازمة وعلى الفور، إذ كلما تم إدراك المشكلة مبكرا كلما كانت فرص حلها أسرع وأفضل.

- على الأسرة المتابعة الدائمة لأصدقاء أبنائهم والتعرف عليهم ، بل والتدخل في اختيارهم بطرق غير مباشرة لأن صديق السوء قد يكون سببا للفساد بكل أوجهه وصوره.

- دور المجتمع في الوقاية من المخدرات:

يتكون المجتمع من أفراد وهم ثروة هذا المجتمع، فلابد من حماية هؤلاء الأفراد الذين يتكون منهم هذا المجتمع من أي ضرر قد يلحق بهم وخاصة إذا كان هذا الضرر يؤثر في صحة وشخصية هؤلاء الأفراد كالإدمان، فالإدمان من أخطر الآفات التي تصيب الشعوب وتدمرها، فيجب اتباع سياسة جادة لمكافحة إدمان المخدرات عن طريق :

---

1 - محمد عبد الرحمن، محمد المعايطة : " دور العالم في مواجهة الظواهر السلوكية السالبة في المجتمع،" ظاهرة تعاطي

1- التوعية بأضرار المخدرات وتحريمها من الأديان السماوية . وذلك بتكاتف أجهزة الإعلام والتوعية داخل المدارس والجامعات والمساجد وغيرها من المؤسسات.

2-محاربة المخدرات ومن يقوم بترويجها وحيازتها، للحد من الحصول عليها وتقليل فرصة الوصول إليها، وهذا يتطلب تدريب أفراد الأمن على أعلى مستوى ودعمهم بأحدث الأجهزة للتمكن من مواجهة أساليب وحيل المروجين.

3- علاج المدمنين وتمام شفائهم وإعادة تأهيلهم للعودة للمجتمع والاندماج فيه بصورة سليمة، ودعم مراكز مكافحة الإدمان .

4- علاج وحل المشاكل التي قد تدفع الشباب للجوء لهذه المواد المخدرة هربا منها كالبطالة وعدم قدرة الشباب على الزواج لعدم توفر الإمكانيات المادية والمسكن والعمل، وإيجاد حل لتحسين ظروف هؤلاء الشباب واستثمارها والاستفادة منها، لا تحطيمهم وجعلهم عرضة للضياع .

- خطوات ومراحل العلاج:

1- علينا إقناع المريض (المدمن) بمرضه، ومواجهته وأن حياته لا تتجه إلاَ للدمار والموت، وأنه إذا بقي على تلك الحال فإنه يسير في طريق مسدود يجعله يخسر نفسه وعمله وأهله وأصدقائه.

2- قبل بداية مشوار العلاج من الإدمان يجب إقناع المريض بمبدأ العلاج وترك المخدرات والتخلص منها نهائيا، بالاطمئنان على سلامة المدمن وتقييمه صحيا للتأكد من عدم وجود فيروسات أو أمراض أخرى كالأمراض المعدية التي يمكن أن يصاب بها أثناء تعاطي المخدرات.

3- بداية الرحلة العلاجية تتم بتقييم الأطباء وهنا يتم عرض المريض على الأطباء والخبراء المتخصصين لأخذ الإجراءات اللازمة للتقييمات الصحية الشاملة، ويتم هذا التقييم لتوضيح خطة العلاج المناسبة لكل مريض بناء على نتيجة تلك التقييمات .

4- ثم تأتي مرحلة انسحاب السموم وإزالة المخدر من الجسم وهي أولى المراحل الأساسية في علاج الإدمان، وهي أيضا من أصعب المراحل التي يواجهها المريض في مشوار علاجه من الإدمان، حيث يتعرض أعراض انسحابية خطيرة كاضطرابات النوم والأرق وارتفاع درجة حرارة الجسم والتعرق وارتفاع ضغط الدم واضطرابات نفسية شديدة ، فيقوم الأطباء بإعطاء المريض العقاقير والمسكنات اللازمة لمساعدته في العبور من مرحلة سحب السموم من جسمه بأمان وتوفير الرقابة والرعاية التامة للمريض في هذه الفترة وإتباع التعليمات الطبية طيلة مرحلة العلاج.

5- بعد التخلص من السموم يجب عرض المريض لجلسات العلاج النفسي السلوكي والعلاج الترفيهي والعلاج بالبرامج الرياضية والتدريبية، لتخفيف ما سببته المخدرات من خلل في الجهاز العصبي والنفسي، وقد

تستمر تلك المرحلة عدة شهور أو سنوات، حسب حالة المريض وقدرته على تحمل العلاج واجتياز الرغبة في العودة للمخدر مرة أخرى.

6- يجب مرافقة الطبيب للمريض تجنبا للانتكاسة والعودة مرة أخرى للمخدرات، عن طريق إعطائه الأدوية التي تساعده في إعادة تنشيط وظائف المخ الطبيعية وتقليل الرغبة في تعاطي المواد المخدرة مرة أخرى، كما يجب متابعة المريض المتعافي بعمل التحاليل الدورية له للتأكد من عدم تعاطيه لأي مواد مخدرة بعد العلاج ، حيث تؤكد الإحصائيات أن نسبة كبيرة من مدمني المخدرات يعودون إليها مرة أخرى خلال عام من الشفاء.

7- يجب دعم العلاج عن طريق جلسات فردية أو جماعية وأخذ النصح من طبيب أو مستشار نفسي لمساعدة المدمن المتعافي على مقاومة إغراء الإدمان والعودة للمخدرات مرة أخرى، ويمكن التصدي للرغبة الشديدة في العودة لتلك المخدرات عن طريق تمارين معالجة السلوك وتنفيذ استراتيجيات خاصة بمنع حدوث الانتكاسة، وفي هذه المرحلة تأتي ضرورة وقوف أهل المريض وأسرته وأصدقاءه بجانبه .

8- يجب أن تتكامل كل التخصصات العلاجية حتى نصل إلى النتيجة المطلوبة وهي تمام الشفاء وعدم العودة للإدمان، حيث أن الشفاء الحقيقي لا يكون مقصوراً فقط على علاج أعراض انسحاب المخدر وترك المدمن بعد ذلك لينتكس، إنما يجب أن نصل معه إلى استرداد عافيته الجسدية والنفسية والاجتماعية، مع التأكد من عودته بفاعلية إلى المجتمع واندماجه فيه ووقايته من الانتكاسات.

- الجهود الوقائية لمواجهة تعاطي المخدرات:

لقد اهتمت كافة المهن والتخصصات العلمية ومراكز البحث العلمي بالإسهام في الجهود العلاجية والوقائية لمواجهة مشكلة تعاطي المخدرات سواء على المستوى العلاجي أو الوقائي أو على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات لمواجهة الآثار المترتبة على هذه المشكلة، ومن هذه المهن مهنة الخدمة الاجتماعية التي اهتمت بدراسة أبعاد هذه المشكلة والعمل على حثّ الجهود الأهلية والحكومية لمواجهة الآثار المترتبة عليها، كما أنها تسهم مع الجهود المجتمعية الأخرى في رسم إستراتيجية عامة لمواجهة هذه المشكلة وتعملُ على تقوية وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية التي يمكن من خلالها التحكم في العوامل السلبية المؤدية إلى انتشارها والوقاية منها.

أولا: الجهود الفردية للوقاية من تعاطي المخدرات:

المقصود بالجهود الفردية هو جهود أفراد فريق العمل الذي يعملُ لمحاربة المواد المخدرة، والقضاء على التعاطي الذي يفتت كيان المجتمع،وينهشُ في جسد الأمة، ويدمرُ كل من يقع فريسة لهذه الجرثومة القاتلة.

وفريق العمل الذي يعملُ في مكافحة تعاطي المخدرات يتكون من الطبيب البشري، والطبيب النفسي، والأخصائي الاجتماعي....فكلهم مطالبون بجهود فردية وقائية نورد منها:

التوعية بالأضرار الخطيرة المدمرة للأفراد والأسر والمجتمعات، وخاصةً الأمراض الفتاكة التي تسببها جرثومة الإدمان القاتلة، وما يترتب على ذلك من أضرار اجتماعية، واقتصادية.

– زيادة الاهتمام ببرامج التوعية الثقافية والدينية والاجتماعية لأسر المتعاطين ومن يخالطونهم، وإشراكهم في إعداد هذه البرامج، ومدى الفائدة التي تعود عليهم من هذه البرامج التي تهدف إلى الوقاية من الإدمان.

– تثقيف أسر المتعاطين وتوعيتهم بالعوامل والدوافع المؤدية للتعاطي، لوقاية باقي أفراد الأسرة من التعاطي، ولإشراكهم في التعاون مع فريق العمل في جهودهم الوقائية من الإدمان.

– تثقيف وتوعية أفراد أسر المدمنين بالأمراض الخطيرة الجسمية، والنفسية، والعقلية، ونتائجها النفسية لحماية الأفراد والأسر من الوقوع فريسة لجرثومة الموت الفتاكة، التي تفتك بالأفراد، والأسر، والمجتمع.

– متابعة فريق العمل للحالات التي تمت مساعدتها، للتأكد من نجاح الجهود الوقائية في هذا المجال.

ثانياً: الجهود المجتمعية للوقاية من تعاطي المخدرات:

يقع على عاتق وزارة الشئون الاجتماعية دورٌ كبير في مواجهة مشكلة التعاطي، لا سيما وأنها الوزارة ذات الاختصاص المباشر في الإشراف على توفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين، وعلاج أسباب الانحراف، وتقصي دوافع التعاطي، والعملُ على تلافيها عبر توفير برامج توعية يشرفُ عليها أخصائيون اجتماعيون ذات كفاءة علمية وعملية في تقديم الإرشادات العلاجية للمتعاطين.

ثالثا– جهود مؤسسات التربية في مكافحة تعاطي المخدرات:

للمدارس دورٌ هام ورئيسي في مواجهة ومكافحة تعاطي المخدرات، وذلك عن طريق الاهتمام بدورها التربوي، وعدم الاقتصار على دورها التعليمي فقط، حيثُ أن تربية الطلاب من خلال المدارس المختلفة، تهيئ لهم فرص الوقاية اللازمة، بالإضافة إلى توعيتهم بأضرار المخدرات، سواء على المستوى الفرد، أو على مستوى الأسرة، أو على مستوى المجتمع.

لا يقتصر دور المدرسة على التوعية والإرشاد التربوي والأكاديمي للطلاب عبر الجلسات التثقيفية التي تصدرها المجلة الثقافية للمدرسة، أو الحصص التربوية النظرية التي يعقدها الأخصائي الاجتماعي، بل يتعدى ذلك إلى الجانب العملي إلا وهي فكرة المبادرة والتعاون والتنسيق بين المدرسة والمؤسسة الأمنية عبر تشكيل فرقٍ طلابية من الذكور والإناث للوقوف مع الشرطة ضد المخدرات ومكافحتها، وذلك عبر نشر التوعية في صفوف الطلبة وامتدادها للوصول إلى أولياء أمور الطلبة، وعقد المحاضرات وورش العمل،

وبالتالي يصبحُ طلبة المدارس مساندين لبرامج الشرطة في كافة الأمور التي تطلب منهم فيما يتعلق بمكافحة المخدرات وحماية أسرهم من التعاطي.

رابعا– الجهود الأسرية في مكافحة تعاطي المخدرات:

تشكل جهود الأسرة في الوقاية من المخدرات إحدى حلقات سلسلة متكاملة مترابطة من الجهود الرسمية والمجتمعية التي تبذل في المحافظة على سلامة الأسرة واستمرارية أدائها لواجباتها، مما يتيح لها تنشئة أفرادها في جو يسوده الأمن والطمأنينة بعيداً عن الانحراف بكافة أشكاله، ويقع على الأسرة في إطار هذه الجهود المتكاملة دوراً كبيراً وهاماً في استجابتها لهذه الجهود وتعزيزها بجيلٍ واعٍ يتفهم لمسؤولياته ويعي واجباته تجاه مجتمعه.

وعليه فإن جهود الأسرة الوقائية من أهم المسؤوليات والواجبات التي من خلالها تحمي الأبناء من تعاطي المواد المخدرة، ومن خلالها تقوم بتوعية وتبصير أبنائها بهذا الخطر القاتل، ولكي تثمر تلك الجهود الوقائية فلابد أن تكون الحصن الدافئ للأبناء، بما توفره لهم من طمأنينة وحب.

لا يقتصر دور الأسرة على توفير الرعاية والاهتمام بالأبناء فقط، بل يتطلب مراقبتهم ومتابعتهم في سلوكهم العام والتعرف على أصدقائهم، لتساعدهم على تجنب مخاطر الإدمان. يقول صفوت درويش من الضروري أن تساعد الأسرة أبنائها في حل مشكلاتهم، والعمل على المحافظة على صحتهم النفسية، وتجنبهم المخاطر والصراعات النفسية التي تدفعهم إلى الإدمان، ويجب أن يكون هناك حوار دائم بين أفراد الأسرة، على أن يكون هذا الحوار إيجابياً يعبرُ عن مدى اهتمام كل فرد بالأسرة بسماع الآخرين والاستجابة لما يقولون، وبذلك تصبحُ الأسرة ملجأ الأمن، ودرع الحماية، وحصن الوقاية من الإدمان.

والجهود الوقائية للأسرة لا تكفي وحدها لمكافحة تعاطي المخدرات، بل يجب أن تتضافر الجهود الفردية والمجتمعية والأسرية في التعاون مع بعضها البعض في سبيل مكافحة تعاطي المخدرات حتى لا تتفشى في المجتمع ويستحيلُ معالجتها والتصدي لها عبر الوسائل والآليات المتاحة والمتوافرة من قبل المؤسسات والوزارات والجمعيات الاجتماعية ذات العلاقة بالشأن.

كما أن للأسرة دور أساسي في مقاومة ومكافحة الإدمان، فالأسرة هي أول من يؤثر في الفرد وفي تكوين شخصيته وبنائها ومن السلوكيات والإجراءات التي يجب اتخاذها من قبل الأسرة ما يلي:

– أن تسيطر على الأسرة روح المحبة والألفة والمودّة، والحنان، معاملة الأطفال معاملة حسنة دافئة، والبعد عن العنف والقسوة في التربية لأن العنف والإيذاء ولو لفظيا للأطفال في الصغر يعمل على ضعف بل وقتل شخصيتهم.

– كما ولا بد للوالدين من أن يكونا قدوة حسنة لأبنائهم في كل شئ ،ومراعاة أنهم منذ تكوين تلك الأسرة وقد تحملوا مسؤوليات لابد من مراعاتها ولو على حساب أنفسهم وعاداتهم الشخصية ،فمثلا الأب المدخن لابد

أن يكون ايجابيا ويعترف انه أصبح مسؤولا عن أسرة وأبناء هو قدوتهم ويقلع عن التدخين، أو على الأقل لا يفعل ذلك أمام أبنائه.

– وعي الآباء للتعامل مع الأبناء خاصة في فترة المراهقة والاهتمام بأبنائهم واحتوائهم احتواء يجعلهم في غنى عن البحث عن مصادر أخرى للاهتمام خارج الأسرة رفاق السوء.

– كما وللأسرة دور في تربية أبنائهم على القيم والأخلاق والمبادئ الدينية والأخلاقية منذ الصغر وحثهم على طاعة الله وتقواه.

– مشاركة الأبناء منذ صغرهم على اتخاذ القرارات التي تخص الأسرة ولو على سبيل إيهامهم بهذا وأنهم أفراد لهم شخصية وقيمة داخل الأسرة التي تمثل المجتمع الصغير بالنسبة لهم ، حتى تكون لهم شخصية ودور في المجتمع الكبير.

– كما أنه يجب أيضا على الأسرة المتابعة والملاحظة الدائمة سلوك أبنائها وأي تغيير يظهر عليهم، والوعي بأعراض الإدمان وملاحظة إذا ظهر على أحد أبناء الأسرة تلك الأعراض ، واتخاذ اللازم على الفور فكلما تم إدراك المشكلة مبكرا كلما كانت فرص حلها أكبر وأسرع.

– على الأسرة المتابعة الدائمة أصدقاء أبنائهم والتعرف عليهم، بل والتدخل في اختيارهم بطرق غير مباشرة فلا أهم ولا أخطر من صديق السوء سببا للفساد بكل أوجهه وصورة.

– ضبط المخدرات ومن يقوم بترويجها وحيازتها، للحد من الحصول عليها وتقليل فرصة الوصول لتلك المخدرات المهلكة، وهذا يتطلب تدريب لأفراد الأمن على أعلى مستوى ودعمهم بأحدث الأجهزة للتمكن من مواجهة أساليب وحيل المروجين التي لا حصر لها.

– التوعية بأضرار تلك المخدرات وتحريمها من الأديان السماوية .وذلك بتكاتف أجهزة الإعلام والتوعية داخل المدارس والجامعات.

– علاج المدمنين وتمام شفائهم وإعادة تأهيلهم للعودة للمجتمع والاندماج فيه بصورة سليمة، ودعم مراكز مكافحة الإدمان بالمال والأطباء المدربين والأجهزة الطبية والمعدات اللازمة لذلك.

– علاج وحل المشاكل التي قد تدفع الشباب للجوء لهذه المواد المخدرة هربا منها كالبطالة وعدم قدرة الشباب على الزواج ، وعدم توفر المسكن والعمل ، وإيجاد حل لتحسين ظروف هؤلاء الشباب واستثمارها والاستفادة منهم لا تحطيمهم وجعلهم عرضة للضياع.فيجب الدمج بين كل أجهزة الدولة لتحقيق هذه الأهداف الوقائية وتفعيلها بجدية وبذل كل الجهود من المجتمع بأكمله للحفاظ على أفراده .

ثالثا – مشكلة الانحراف الجنسي:

1– تعريف الانحراف الجنسي:

الانحراف الجنسي هو التمتع الجنسي بطرق ترفضها القيم الأخلاقية والدينية وتدينها الأعراف والتقاليد والقوانين الاجتماعية، أو فقد الشخص السيطرة على توازنه بسبب اضطرابات نفسي ما، ويتأكد ارتباط الانحراف الجنسي بالاضطرابات النفسية. ويعرف كذلك على أنه كل شذوذ فردي أو جماعي يؤدي إما لعدم

الإشباع أو كبت للغريزة الجنسية لدى البالغ أو أية ممارسة غير شرعية أو غير طبيعية لإشباع هذه الغريزة. وتعتبر الغريزة الجنسية من أقوى الغ ا رئز والدوافع لدى الإنسان حيث تحمل تأثيرا كبيرا على الصحة النفسية والفكرية والجسدية ، وتتجلى هذه الغريزة في مظاهر مختلفة ابتداء من مرحلة الطفولة وانتهاء بانقضاء العمر، ويتوقف نشاطها على مجموعة من العوامل العضوية كالهرمونات والعوامل النفسية كالحاجة الماسة لإشباع هذه الرغبة.

يقول **دوجلاس توم**" إن كثيرا من أنواع الصراع العقلي والشذوذ النفسي التي نشاهدها اليوم عند الكبار والصغار على حد سواء ترجع بصورة مباشرة إلى المواقف والخبرات السيئة في الأمور الجنسية... وليس هناك من قوة أكثر من تلك القوة إلحاحا في سبيل الظهور على أي شكل من الأشكال... ويعرف الانحراف الجنسي بأنه سلوك جنسي يستهجنه المجتمع أو يعاقب عليه كالاستمناء أو اللواط أو الاعتداءات والجرائم الجنسية الأخرى[1].

يتضمن هذا التعريف بطبيعة الحال جميع الانحرافات السلوكية التي تبدو لدى الأسوياء من الناس مع أن بعضها قد لا يعود بالضرر المباشر على المجتمع كالتلذذ من فستان أو صورة أو ما شابه ذلك .كما أنه يُبيِّن أن الانحراف الجنسي عبارة عن اضطراب نسبي يختلف من مجتمع لآخر.

2 – أسباب الانحراف الجنسي:

تشير البحوث والدراسات في هذا المجال إلى أن أسباب الانحرافات الجنسية متشابكة ومتعددة .فلم يتمكن العلماء حتى الآن من تحديد سبب عضوي ذي علاقة بهذه الانحرافات، إلا أنهم من خلال دراسات البيئة والتعلم الشرطي للعادات السيئة تمكنوا نوعا ما من تحديد بعض هذه الأسباب وذلك على النحو التالي[2]:

– الاضطرابات النفسية الناتجة عن خلل في الجهاز العصبي الذاتي أو خلل الجهاز التناسلي أو اختلال إفرازا الغدد والبكور الجنسي أو تأخر البلوغ أو العقم ونقص الخصائص الجنسية الثانوية أو البلوغ الجنسي وما يصاحبه من سوء توافق ونقص في المعلومات والانزعاج والقلق والمخاوف ونقص التربية الجنسية أو انعدامها، والعنوسة أو تأخر الزواج أو الحرمان الجنسي...الخ

– العوامل العضوية كالأمراض المعدية والأمراض العقلية وموانع الاتصال الطبيعي والإصابات والعاهات والتشوهات الخلقية.

– الأسباب النفسية، مثل الصراع بين الدوافع والغرائز، وبين المعايير الخلقية والقيم الاجتماعية، وبين الرغبة الجنسية وموانع الاتصال الجنسي، والإحباط الجنسي ومخاوف الجنس، والنكوص الانفعالي والتكيف، والخبرات السيئة والعادات غير الصحيحة، وعدم الشعور باللذة والسعادة مما يدفع الفرد للجنس كمصدر للحصول على اللذة المفقودة.

---

1 – حامد عبد السلام زهران: علم النفس نمو الطفل والمراهقة، عالم الكتب ، القاهرة ، 1997، ص 212.

2 – علي عيد راغب : مرجع سابق، ص ص 138–139.

– الأسباب البيئية والحضارية والثقافية والمرضية واضطراب التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمجتمع والصحبة السيئة وسوء الأحوال الاقتصادية ووفرة المثيرات الجنسية...الخ

3 – أشكال وأنواع الانحرافات الجنسية:

الانحرافات الجنسية متعددة الأشكال والأنواع، فمنها ما هو ظاهر ومعروف على أنه انحراف جنسي لدى العامة ومنها ما ينظر إليه على أنه أمر طبيعي إلى أنه بالمقاييس السلوكية يعتبر انحرافا، ذلك أنه أمر غير طبيعي من جهة، ومن الجهة الأخرى فإنه قابل للتحول إلى أي مظهر من المظاهر الانحرافية العامة، وأشهر أنواع الانحرافات الجنسية هي: [1]

– **السادية الجنسية** (Sadisme) : الحصول على اللذة الجنسية عن طريق إيقاع الألم والقسوة على الطرف الآخر في العملية الجنسية، وأحيانا يكون ذلك تمهيدا للعملية الجنسية لدى بعض الأفراد وعادة ما يكون التعذيب جسديا كالضرب أو إسالة الدماء أو تشويه الجسم أو القتل أحيانا، ويكثر هذا الانحراف بين الرجال منه بين النساء.

– **الماسوشية** (Masochisme) : وهذه على العكس تماما من السادية حيث يكون الحصول على اللذة الجنسية عن طريق الإحساس بالألم وتعذيب الذات ويكثر هذا الانحراف بين النساء أكثر من الرجال.

– **الاحتكاك الجنسي** : الحصول على اللذة بمجرد الاحتكاك مع الطرف الآخر. وهذا الانحراف منتشر بصورة كبيرة بين الشعوب المكبوتة جنسيا كشعوب أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الأفريقية، وعادة ما يكون هذا الانحراف بديلا عن الجماع الجنسي.

– **التطلع الجنسي**: الحصول على اللذة عن طريق مشاهدة عملية الجماع الجنسي بصورة مباشرة أو بالتخفي، وغالبا ما يكون المنحرف بهذا النوع من الانحراف الجنسي أحد المصابين بالضعف الجنسي أو المعانين من أمراض الشيخوخة، وعادة ما يعمل المصابون بهذه الانحرافات بالقوادة.

– **الاستعراض الجنسي** : ويقصد به عرض الأعضاء التناسلية لكل من الذكر والأنثى على بعضهما البعض، وينتشر هذا النوع بين الأفراد ذوي القدرة الجنسية الضعيفة، وهو أكثر شيوعا بين الرجال منه بين النساء.

– **النرجسية(عشق الذات)** (Narcissisme): وهنا يعشق الفرد ملذاته الجنسية وينغمس فيها أو يحب منظره لدرجة أنه قد يغازل نفسه في المرآة، كما قد يعجب المريض بقدراته الجنسية ويعظمها أشد تعظيم.

– **الاستجناس (اللواط ، السحاق)**: (Homosexualité) ويقصد به الميل الجنسي القوي وحب الاتصال بشخص من نفس الجنس، وقد يكون ذلك متبادلا أو قد يمارسه شخص واحد. ويميل العنصر السلبي في عملية اللواط (المخنث) إلى إظهار أعراض التخنث كالرقة الزائدة في الكلام والليونة المفرطة في الحركات في سن مبكرة ، فيقلد النساء في اللباس وطريقة الكلام والمشي وغيرها...

---

1 - المرجع نفسه، ص ص 134–135 .

– **جماع الأطفال:** وهو استعمال الأطفال والصغار والقصَّر للجماع الجنسي .ويصاحب ذلك بعض الأحيان نوع من السادية حيث لا مانع من ضرب الطفل أو حتى قتله أثناء أو بعد الاعتداء عليه .ويعبر هذا الانحراف عن فقدان الفرد لثقته بقدرته على الجماع وذلك بسبب ضغط العادات والتقاليد وقسوتها ونقص الرقابة الاجتماعية.

– **الانقلاب الجنسي :** وهو الحصول على اللذة الجنسية عن طريق التشبه بالجنس الآخر، فالرجل المنحرف يتشبه بالنساء والمرأة المنحرفة تتشبه بالرجال.

– **الفيتشية** (Fétichisme) : وهو التعلق الجنسي بإحدى الأدوات التي تخص الجنس الآخر إلى درجة بلوغ النشوة من جراء لمسها أو رؤيتها، وهذا عادة يكون نتيجة للكبت النفسي.

– **البغاء :** وهو الاتصال الجنسي في مقابل مادي مع عدة أشخاص بدون وجود عاطفة، وعادة ما يكون ذلك الانحراف وسيلة لكسب المال عند هذه الفئة، ولا يعني ذلك أن هذا النمط محصور في فئة الفقراء والمحتاجين وإنما يشمل أيضا الميسورين ماديا بل وحتى الأثرياء .

– **الجنسية الفمية :** الحصول على اللذة الجنسية من خلال ملامسة الفم للأعضاء التناسلية.

– **الجنسية الشرجية:** الحصول على اللذة الجنسية عن طريق الشرج ، كما يحدث في عملية الاستجناس بنسبة % 20تقريبا حسب بعض الدراسات ، بينما يكون في علاقة الرجل بالمرأة بنسبة لا تزيد عن%. 0.5

– **التصوير الفاضح :** الحصول على اللذة من خلال كتابة الألفاظ البذيئة ذات الطابع الجنسي على الجدران أو الورق أو ما شابه ذلك، وكذلك هو الحال بالنسبة لكتابة أو قراءة القصص الجنسية الفاضحة والشعر والتعبيرات الجنسية والرسم...الخ.

– **البهيمية الجنسية :** وهي الحصول على اللذة الجنسية بجماع الحيوانات.

– **جماع المحرمات:** ويهدف هذا النوع إلى الحصول على اللذة الجنسية عن طريق مجامعة المحرمات من النساء دينيا واجتماعيا وخلقيا. وترتكب مثل هذه الانحرافات والجرائم عادة تحت تأثير المسكرات، وعادة ما يكون سبب الانحراف هنا ضعف التربية الأسرية بحيث يكون الجو الأسري العام خاليا من الاحترام والتمييز بين الجنسين.

– **العادة السرية :** وهي استثارة اللذة الجنسية عن طريق لمس الأعضاء التناسلية باليد أو بأية أداة أخرى، وهذا النوع أكثر انتشارا بين الأطفال والمراهقين من الجنسين، وتكون نتيجة هذا الانحراف هي المعاناة النفسية الشديدة جراء الصراع بين الرغبة في ممارسة هذه العادة وبين الإحساس بالذنب وتأنيب الضمير.

4 – علاج الانحرافات الجنسية والوقاية منها:

أ – علاج الانحرافات الجنسية:

إن مشكلات الانحرافات الجنسية بمختلف أنواعها وأنماطها تعتبر أكبر مصدر من مصادر التهديد لأي مجتمع إنساني بالتفكيك والانحلال، حيث إن عواقبها تستمر فترات طويلة وتتناقل تأثيراتها عبر الأجيال، لذا

فمن واجبنا التصدي لمثل هذه الآفة ومحاولة علاج ما أفسدته خلال الفترات الماضية ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق: [1]

– العلاج النفسي: وهو التحليل النفسي للمنحرف(المريض) لمحاولة معرفة السبب أو الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور وتشكل هذا السلوك.

– العلاج الجماعي والمساندة الانفعالية وتعزيز الشعور بالانتماء للجماعة.

– الإقناع والتوجيه والإرشاد النفسي.

– تسهيل إجراءات الزواج الشرعي.

– تحذير الفرد من الانحرافات الجنسية تحذيرا مبنيا على أسس علمية.

– التركيز على التربية الدينية والخلقية والجنسية السليمة.

– العلاج الطبي باستخدام العقاقير الطبية والهرمونات لتقليل الدوافع الجنسية لدى المريض.

– دفع أفراد المجتمع نحو التحكم في النفس وضبطها مع إيضاح الأضرار كالانحراف والشذوذ الجنسي. أما بالنسبة للأطفال والمراهقين بصورة خاصة.

ب – الوقاية من الانحرافات الجنسية:

لكن رغم ذلك، يبقى مبدأ الوقاية خير من العلاج ، لما لهذا المبدأ من أثر إيجابي في الحد من السلوكيات الشاذة والمنحرفة . ويمكننا تلخيص الإجراءات الوقائية في التالي:

– إنشاء مراكز رعاية الطفولة والأمومة وتزويدها بالمختصين للتعامل مع مثل هذه الحالات.

– توفير خدمات التوجيه التربوي والإرشاد النفسي ومحاولة تكثيفه على فئة المراهقين والأطفال.

– توفير الرعاية الصحية الأولية اللازمة لجميع الفئات وخاصة المراهقين.

– توفير فرص العمل لكل مواطن قادر على العمل، لأن البطالة تعتبر من أهم عوامل الانحراف السلوكي.

– التشجيع على تكوين الجمعيات وتزويدها بالإمكانيات اللازمة لتوعية ورعاية الشباب.

– سن القوانين والتشريعات الاجتماعية التي تكفل حقوق كل الأفراد على حد سواء.

– توفير الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية المناسبة لكل فئات المجتمع.

– توفير الإمكانيات المادية للعمال بما يكفل لهم ولأسرهم سد حاجيات الحياة الضرورية.

– إنشاء مؤسسات متخصصة بفئة الأحداث وإعادة تأهيلها وإدماجها في المجتمع.

– توجيه وسائل الإعلام الوجهة السليمة لتوعية الرأي العام وتثقيفه.

– إنشاء النوادي الرياضية والثقافية بغرض شغل أوقات الفراغ لدى الشباب.

– إعداد برامج توجيه للآباء والأمهات للتركيز على التنشئة الاجتماعية السليمة وأساليب التربية الصحيحة.

– صياغة مناهج وبرامج تربوية فعالة تتجاوب مع حاجيات المجتمع ومتطلباته الاجتماعية والاقتصادية .

– محاولة الحد من المثيرات للغرائز سواء في وسائل الإعلام أو الأماكن العامة.

---

[1] – حامد عبد السلام زهران: المرجع السابق، ص 215.

رابعا : مشكلات أسرية :

تمهيد: يتكون المجتمع من وحدة متكاملة من الجماعات والمؤسسات التي تسعى لتحقيق هدف محدد ضمن نظام مرتب له، والأسرة تظل أكثر هذه المؤسسات تأثيرا على الفرد وعلى وحدة المجتمع ، بما يقع على عاتقها من أدوار ومسئوليات نحو الفرد والمجتمع، ومن خلال استمرارها وقوتها تستمد التنظيمات الاجتماعية الأخرى قدرتها على الاستمرار والمواجهة ، وفي المقابل فإن أي تفكك

يصيب الأسرة ينعكس أثره سلبا على تماسك المجتمع وترابطه، وتختلف مسببات هذا التفكك من مجتمع لآخر، ولكن تظل المشكلات الأسرية هي العامل الأساسي في حصوله.

1 – تعريف المشكلات الأسرية:

لم يعد الدارسون لنظام الأسرة والعلاقات داخلها ينظرون إلى الأسرة السعيدة باعتبارها الأسرة التي تخلو من المشكلات، فالصراع عملية تفاعل حتمية لأي جماعة تعيش ضمن حيز مكاني وتربطها علاقات وخصائص مشتركة. وتعرف المشكلات الأسرية من أوجه نفسية واجتماعية وسلوكية وتربوية مختلفة، فالبعض يعرفها بأنها "المواقف والمسائل الحرجة المحيرة التي تواجه الفرد فتتطلب منه حلاً، وتقلل من حيويته وفاعليته وإنتاجه ومن درجة تكيفه مع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه."

ويرى البعض الآخر بأنها " مفهوم يطلق على مشاعر وأحاسيس الفرد التي تتمثل في الضيق والقلق والتردد إزاء علاقته مع الآخرين في المنزل وفي الصحبة وفي المدرسة، حيث تفتقر هذه العلاقات إلى الدفء والصراحة والمحبة المتبادلة.[1]

2– تصنيف المشكلات الأسرية:

1–تصنف المشكلات الأسرية وفقا لأسباب حدوثها : هناك مشكلا نفسية، اجتماعية، اقتصادية وتربوية...

2– كما تصنف تبعا لنمط ظهورها : مشكلات عابرة، ومشكلات دائمة أو مشكلات ظاهرة وأخرى خفية.

3–وتصنف وفقا لطبيعة العلاقات الأسرية : خلافات زوجية ، خلافات مع الأبناء.[2]

– الخلافات الزوجية:

أ – تعريف الخلافات الزوجية:

تعرف الخلافات الزوجية بأنها " تضارب وجهات النظر بين الزوجين حيال بعض الأمور التي تخص أحدهما أو كلاهما، بحيث تستثير انفعال الغضب أو السلوك الانتقامي ، وتعبر هذه الخلافات عن نفسها بمظاهر شتى مثل النقد أو السخرية، والمناقشات الكلامية الحادة، وقطع التواصل الكلامي أو التقليل منه، وعدم الالتزام بالأدوار ، وقد يصل الأمر إلى هجر المنزل وفراش الزوجية أو حتى الضرب والإيذاء البدني، كما قد تودي إلى الطلاق" والحقيقة أن الخلافات في حدود معينة تعتبر عملية ملائمة وضرورية لمواجهة

---

1 – حسن مصطفى عبد المعطي: الاضطرابات النفسية عند الطفولة والمراهقة، دار القاهرة ، 2000، ص 13.

[2] – بشير صالح الرشيدي، إبراهيم محمد الخليقي: سيكولوجية الأسرة والوالدية، ذات السلاسل، الكويت، 1996، ص 50

المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة لها، فقد تؤدي إذا تم استثمارها وتوجيهها وجهة صحيحة إلى التنفيس عن الشحنات الانفعالية الضارة وتجاوزما ينجر عنها من خلافات.

ب – **أساليب حل المشكلات التي تواجه الزوجين وتسبب التفكك الأسري:**

1– **الاهتمام بوضع سياسة للتوعية الأسرية، تشمل الإجراءات التالية:**

– تغيير مفاهيم الآباء والأمهات والأسرة بشكل عام حول أسس الاختيار للزوجين، والاتجاه نحو تدعيم فكرة الزواج المتكافئ.

– تغيير المفاهيم المرتبطة بالعلاقات الزوجية، لكي تتوافق مع التغيير الحادث في نمط العلاقة الزوجية التقليدية، والتي يمكن أن تتم من خلال ما يلي:

– توعية الذكور والإناث بأدوارهم الأسرية المستقبلية، ويمكن أن يبدأ ذلك منذ مراحل التعليم الأولى.

– عقد دورات تدريبية وندوات وحلقات نقاش حول الأدوار الأسرية وتباينها بين الزوجين، ومتطلبات تأسيس علاقة زوجية ناجحة.

2 – دور الزوجين في حل مشكلاتهما: تعذر الاستمرارية في الحياة الزوجية قد لا يكون بسبب وجود المشكلات الحادة بين الزوجين، ولكن بسبب تحجر فكر كل منهما بسببها. ومن هنا يأتي دور الزوجين في حل مشكلاتهما بأنفسهما، وهناك مبادئً لحل المشكلات الزوجية وتتمثل في:

– المرونة في التفكير واستخدام المنطق في الحوار، ومن المهم أن يتيح كل منهما للآخر الفرصة للتعبير عن رأيه بصراحة وموضوعية بلا هجوم ولا تجريح، بحيث تستهدف المناقشة معرفة أسباب الخلاف والتغلب عليه بعيداً عن العناد الذي يدفع بعضهما للتمسك والتشبث برأيه حتى ولو كان مخطئاً فيه.

– ضبط النفس وكظم الغيظ والتحكم في الانفعالات بحيث لا يصطدمان مع بعضهما البعض.

– تحمل الطرفين المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بسلوكياته الخاطئة تجاه الطرف الآخر.

– الترويح عن النفس، فعند الشعور بمرحلة حرجة وخطرة يجب أن يبادر كل منهما بتجميد هذه المشكلات لفترة مرحلية ثم البحث عن وسيلة فعالة ومؤثرة للترويح بطريقة جيدة.

3– دور وسائل الإعلام : تلعب وسائلا الإعلام والاتصال المختلفة، سواء المباشرة أو غير المباشرة، من خلال رسائلها الإعلامية، دورا حيوياً في تنشئة الأسرة التنشئة السليمة التي تضمن استقرارها وعلى إحداث التأثير المطلوب بين أفرادها لانتهاج السلوك المقبول حيال أية مشكلات قد تواجهها.

وقد خلص الباحثون في مجال الإعلام إلى عدة نتائج حول أثر الإعلام وقوته في الإقناع، من أهمها : أن وسائل الإعلام تعزز القيم الاجتماعية وتدعمها، وتصبح في كثير من الأحيان المصدر الرئيسي للمعرفة، كما أن المعلومات الواردة من وسائل الإعلام عادة ما تلعب دورا أساسياً في صنع قرارات الجماهير حيال القضايا المختلفة ومننه المشكلات التي قد تواجههم في حياتهم اليومية.

أما فيما يخص الأسرة كجمهور نوعي من جماهير وسائل الإعلام المختلفة، فقد اتفق الباحثون على أن المواقف التي يعتنقها أفراد الأسرة وأصدقاؤهم تحدد بمقدار كبير قبول المعلومات الواردة عبر وسائل الإعلام أو

رفضها. كما يتجلى تأثير وسائل الإعلام بصورة واضحة في تكوين الآراء لديهم حول المواضيع التي لا يعرفون عنها إلا القليل، وبهذا فإن وسائل الإعلام تقل فعاليتها في تغيير الآراء الموجودة فعلاً عند الأفراد.

4- دور المؤسسات الحكومية : فيما يلي بعض النماذج لمؤسسات حكومية تقدم وتشارك في حل المشكلات الأسرية، ويختلف حجم هذه المؤسسات وأهدافها طبقاً لإمكانياتها واحتياج المجتمع لمثل هذا التخصص:

أ – مراكز التنمية الاجتماعية: تقوم المراكز التنموية بتقدم الخدمات الإرشادية للأسر، ورفع مستوى التربية الاجتماعية، والعمل على استقرار الحياة الأسرية، وإرساء دعائم الأسرة على أسس وقيم دينية وأخلاقية ووطنية، باعتبار تلك القيم من العلامات المهمة في هذا الاستقرار. ومن برامج مراكز التنمية الاجتماعية ووسائلها في تحقيق أهدافها ما يلي:

– المحاضرات والندوات التي تتولى التوعية الاجتماعية والثقافة والصحية للمرأة والرجل على السواء.

– تنظيم دورات تدريبية للنساء، ككيفية التعامل مع المشاكل الأسرية، وعن كيفية تربية الأبناء.

ب – مكاتب التوجيه والإرشاد الأسرية : والتي تعمل على علاج المشاكل التي تتعرض لها الأسرة، وتقصي أسبابها، وتهيئة الجو العائلي السليم الذي يكفل للأسرة نشأة اجتماعية سليمة صالحة، وتوجيه الأسرة نحو مصادر الخدمات الاجتماعية المختلفة في المجتمع المحلي للانتفاع بها، ومعاونة قضاة الأحوال الشخصية في بحث العوامل المسببة للمنازعات الزوجية والعائلية، بالإضافة إلى القيام بالبحوث والدراسات المتصلة بالأسرة والتي تساعد على تحديد الإطار العام للخدمات اللازمة لها .

وتعمل هذه المكاتب على تحقيق أهدافها بأسلوبين :

الأول : الأسلوب العلاجي للحالات المعروضة

الثاني: الأسلوب الوقائي بالتوعية وإجراءات البحوث والدراسات، وعقد الندوات والمؤتمرات.

خامسا : مشكلة الطلاق

لقد نالت العلاقة الزوجية اهتماما كبيرا من الشرائع والقوانين والأخلاق، والطلاق هو الحلقة الأخيرة في سلسلة المشكلات الأسرية، وهو ضرورة في بعض الأحيان، ولكن ورغم ضرورته هذه فله أضرار خطيرة على الأسرة. فالطلاق ظاهرة عالمية خبرتها معظم المجتمعات، ومن الملاحظ في السنوات الأخيرة ازدياد حالات الطلاق بشكل يبعث على القلق وهو أمر جد مقلق لأن في انهيار الأسرة ينهار المجتمع ويفقد تماسكه وسلامته[1].

أ – تعريف الطلاق (Divorce):

اجتماعياً : هو انفصام الرابطة الزوجية عن طريق ترتيبات نظامية يضعها المجتمع في الغالب استنادا إلى أسس دينية سائدة.

---

1 – العموش أحمد العليمات حمود: المشكلات الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، 2008، ص 181.

2– جبارة عطية جبارة : المشكلات الاجتماعية والتربوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص ص 135–136.

ب –**أسباب الطلاق:**

هناك صعوبة في حصر أسباب الطلاق نظرا لوجود عدد كبير من العوامل المتداخلة والمختلفة التي من الممكن أن تؤدي إليه، فضلا عن أنها قد تختلف من مجتمع لآخر ومن أسرة لأخرى مما يصعب إطلاق نظرية علمية دقيقة تصدق على جميع حالات الطلاق... تقسم أسباب الطلاق عامة إلى قسمين وهما:

1– **أسباب خاصة** : وهي التي تتعلق بالزوج والزوجة[1]:

– من جهة الزوج ترجع الأسباب للأمور التالية : الكراهية ، تعدد الزوجات، سوء المعاملة، عدم القدرة على تحمل نفقات الأسرة، الفروق في السن، المرض، الانحطاط الأخلاقي وسوء السلوك.

– من جهة الزوجة ترجع الأسباب للأمور التالية : عدم قدرتها على الوفاء بواجباتها الزوجية المشروعة بسبب مرض أو خيانة الأمانة الزوجية، أو إهمال شئون المنزل ، أو فارق السن وعدم طاعة الزوج.

2– **أسباب عامة** : وترجع في الوقت الحالي إلى ما يلي:

– العامل الاقتصادي وأثرة في حياة الأسرة حيث أن المال عصب الحياة.

– تطور مركز المرأة الاجتماعية وحريتها ونزولها لميدان العمل.

– عدم قيام الزواج على أسس واضحة فقد يقوم على دوافع الحب أو المنفعة أو التورط ،وهذه الأمور قد تتعارض مع دعائم بناء واستمرا ر الأسرة.

– الاختلاف في المستوى الثقافي والوضع الاجتماعي والسن.

– ضعف الوازع الديني والأخلاقي وخاصة في المجتمعات الحضرية.

– عدم وجود الانسجام اللازم لتدعيم الأسرة قبل وبعد الزواج.

– عدم الاستقرار العائلي وتعذر الوصول إلى حل وسط بصدد المشاكل التي توجد في محيط الأسرة.

3– علاج مشكلة الطلاق:

– توسيع نطاق الرعاية والمساعدات الاجتماعية لعلاج الأسباب المادية والصحية المهددة لحياة الأسرة

– فحص طلبات الزواج أو الطلاق ودراستها من قبل المتخصصين نفسيا واجتماعيا وطبيا.

– التوعية بما يسببه تعدد الزوجات من مشاكل وأضرار وخاصة إذا كان من اجل المتعة.

– العناية بالنواحي الترويحية وتنظيم أوقات الفراغ للأسرة ومحاولة الارتقاء بمستوياتها الفنية والذوقية

– إنشاء مكاتب صحية للكشف على الراغبين في الزواج قبل عقدة.

– رفع سن الزواج بالنسبة للجنسين.

– نشر الثقافة الأسرية في المدارس والجامعات للمحافظة على القيم الاجتماعية والأخلاقية المتصلة بحياة الأسرة.

– قيام أجهزة الإعلام بنشر الوعي الزواجي والتعريف بأهمية الأسرة في بناء المجتمع وضرورة حل مشاكلها.

1

سادسا : مشكلات سكانية

تمهيد:

تحظى المشكلة السكانية على المستوى العالمي بأهمية خاصة في عصرنا الحالي، وذلك نتيجة للزيادة المتسارعة في عدد السكان ، فقد تضاعفت عدد سكان العالم من 1,25 بليون نسمة إلى أن وصل إلى بليون 2,5 نسمة في عام 1950 .. ثم تضاعف سكان العالم مرة أخرى خلال 37 سنة فقط ما بين عامي 1950إلى 1987 من 2,5 بليون إلى 5 بليون نسمة .. وقد بلغ نمو السكان في العالم حاليا مستوى أعلى مما كان عليه في أي وقت مضى بالأرقام المطلقة ، حيث تتجاوز الزيادات السنوية في السكان أكثر من 90 مليون حتى عام2015 ، وكان من نتائج هذه الزيادة عدم وفاء الموارد الاقتصادية بحاجات البشر، وأصبحت الدول وخاصة النامية تعاني من مشكلات خطيرة أهمها نقص الطعام وتلوث البيئة وأزمة الإسكان وغيرها. فالمشكلة السكانية تحدق بالعالم وتحيطه بسياج من الأخطار إن لم يكن واعيا لها من خلال استراتيجيات لمواجهة الأخطار. فعندما يزداد عدد الناس دون أن يوافق هذه الزيادة ازدياد مناسب في التعليم وفي المرافق الصحية وفي الاقتصاد ويكون النمو في الكم دون الكيف.[1]

. وتوجد المشكلة السكانية عندما توجد الظواهر التالية :

- يكون النمو السكاني أكبر من النمو الاقتصادي.
- يكون الاستهلاك أكبر من الإنتاج في الغذاء.
- زيادة طلب الأفراد لدخول المدارس أو لدخول المستشفيات.

ومن هنا يمكننا تلخيص المشكلات السكانية في نقطتين :

1- معدلات مرتفعه للزيادة السكانية من جانب.

2- عدم تناسب التنمية مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية من جانب أخر مما يترتب عليه انخفاض مستوى المعيشة، أو بمعنى أخر فأن المشكلة الكبرى العاجلة هي اختلال التوازن بين معدل النمو السكاني وبين المال والموارد اللازمة لسد حاجات الزيادات السكانية في العالم. ومن هنا تتضح الحجم العالمي لهذه المشكلة إذا أدركنا أن هناك نحو 500 مليون نسمة في العالم في الدول النامية يعانون من الجوع، وأن أكثر الدول معاناة نتيجة أزمة الغذاء والقحط تقع في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتشير معدلات الزيادة السكانية في معظم هذه الدول إلى انفجار سكاني محتوم.

1- تعريف المشكلة السكانية:

وهي الخلل في التوازن بين موارد الدولة وحاجات السكان، أو بين معدلات التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو السكاني، وكلما اتسعت الفجوة بينهما انخفض مستوى المعيشة وتدنى بالنسبة للأسرة والفرد ، وبالتالي ينحدر المستوى الاجتماعي إلى مزيد من التخلف وعدم القدرة على الإنتاج نتيجة تدني خصائص

1 – عبد الحميد لطفي، حسن الساعاتي: دراسات علم السكان،ن دار المعارف ، القاهرة، 1991، ص 31.

السكان حيث تتفاقم المشكلات الاجتماعية والبيئية. وقد تصل مشكلة التزايد السكاني في وقت ما إلى مرحلة يصعب فيها توفير الغذاء ومتطلبات الحياة البشرية. فالسكان يتزايدون ويستهلكون كل ما تنتجه الأرض من نبات أو ثروة حيوانية تعيش على نبات الأرض أو ثروة معدنية أو غيرها، وهذه المواد ليست بلا نهاية أو بلا حدود، وبالتالي فأن ارتفاع معدلات الاستهلاك وعدم تجددها يؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية ، والسبب هو الإنسان غير القادر على فهم طبيعة العلاقة بين التزايد السكاني وأنماط الاستهلاك ، وكيفية التخطيط والاستثمار والعمل على تجديد وتنمية الموارد. ومثل هذه المشكلة تكشف أن الإنسان هو مشكلة البيئة. والإنسان رغم وعيه بخطورة الأمر يضيف الآلاف من الأطفال إلى رقعة محددة من الأرض ضاقت بمن عليها ، ولم تعد مواردها قادرة على الوفاء باحتياجاتهم.[1]

2- آثار المشكلة السكانية:

أ- الآثار الاقتصادية:

- تتأثر الأوضاع الاقتصادية في أي دولة نتيجة للزيادة السكانية المستمرة في عدد السكان.
- ويتبع ذلك ارتفاع عبء الإعالة نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع نسبة الأطفال الذين يقع عبء إعالتهم على مجموعة من المنتجين حيث تتسع قاعدة الهرم السكاني وتزداد نسبة غير القادرين على العمل من الأطفال إضافة إلى كبار السن والمرضى والمرأة غير العاملة.
- من الواضح أن عبء إعالة الذين يقع على عاتق الفئة المنتجة من السكان يرتفع في

المجتمعات النامية نتيجة لزيادة نسبة الأطفال الأقل من 15 سنة إضافة إلى فئة الشباب ممن هم في المدارس والجامعات وكبار السن والمرضى والمرأة غير العاملة...

- ونتيجة لعدم التوازن بين النمو السكاني ونمو الناتج القومي فإن نصيب الفرد من الناتج القومي يتناقص,
- ويحدث ذلك نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من المساحة المزروعة من الأرض.
- وبالتالي نصيبه من المساحة المحصولية, مما يؤدي إلى عدم كفاية المحاصيل الزراعية.

لحاجات السكان، ويعني هذا نقص قدرة الإعالة للأرض والتي يقصد بها قدرة الأرض على إنتاج الغذاء وتزويد سكانها بمطالبهم المعيشية.

- الزيادة السكانية المستمرة تؤدي إلى تعثر عملية التنمية, نظرا لعدم وجود موارد ماليه كافية للتنمية حيث تلتهم الزيادة السكانية التقدم الحادث في التنمية.
- وهذا يؤدي إلى تقلص فرص العمل وانتشار البطالة بين القادرين على العمل , كما أن هجرة السكان من الريف إلى الحضر سعيا للحصول فرص عمل خاصة مع ارتفاع نسبة كثافة السكان على الأرض الزراعية أدى إلى تضخم المدن وزيادة الكثافة السكانية بها ، مما شكل ضغطا على المرافق العامة ، وخلق مشاكل عديدة في الإسكان والمواصلات وتوفير المياه والصرف الصحي.

---

1 - محمد صبحي وآخرون: الوطن العربي- أرضه- سكانه- موارده ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط7، القاهرة ، 1998، ص 139.

ب- الآثار الاجتماعية:

- يترتب على مشكلة زيادة السكان مع تعثر جهود التنمية ونقص الموارد العديد من المشكلات الاجتماعية خاصة في مجالات التعليم والإسكان والرعاية الصحية.

- ففي مجال التعليم تعجز الدول عن توفير المدارس التي تستوعب أعداد الأطفال، فتزداد الأمية ويزداد أعداد التلاميذ في الفصول وتتدهور حالة المباني وتعجز الدول عن توفير الإمكانيات الضرورية للتعليم.

-وفي مجال الرعاية الصحية يحدث نفس الشيء حيث تعجز المستشفيات عن استيعاب أعداد المرضى ، كما أن الإمكانيات المادية في الأجهزة والمعامل تعاني عجزا في أعدادها وانخفاض نصيب الفرد من الغذاء يؤدي إلى نقص قدرة الأفراد على العمل ومقاومة الأمراض مما يزيد من أعداد المرضى وتزداد المشكلة حدة.

- وفي مجال الإسكان تظهر آثار الزيادة السكانية حيث تتراجع أعداد المساكن اللازمة لسكني الأسرة ,وتسوء الأحوال السكنية في مناطق كثيرة نتيجة لنقص المرافق والطرق والمواصلات.

- كما أن هجرة السكان من الريف إلى المدن سعيا للحصول على فرص العمل يزيد من مشكلة الإسكان في المدن, ويؤدي إلى ظهور مناطق سكنية عشوائية غير مناسبة صحيا, والتي تضم الفقراء ومحدودي الدخل ومحترفي الرذيلة وأصحاب المهن الهامشية.

- تسهم العوامل البيئية الناتجة عن الزيادة السكانية في انتشار العديد من الأمراض الاجتماعية والثقافية داخل الأسرة ومنها : التفكك الأسري والاغتراب.

- التوتر في الزواج وكثرة حالات الطلاق والإخفاق العاطفي . مما يترتب علية من انحرافات سلوكية للرجل والمرأة وتأثير ذلك على علاقة الأسرة.

ج- الآثار البيئية : [1]

- يرتبط النمو السريع في عدد السكان ارتباطا وثيقا بالبيئة ونظمها المختلفة، فالأنشطة السكانية تحدث تأثيرات مختلفة في موارد الأرض التي تلبي احتياجات حياة البشر وتتسبب في حدوث تغيرات في النظم البيئية المتنوعة

- الأنشطة البشرية التي ازدادت مع ازدياد السكان أدت إلى تلوث الهواء والماء والتربة والغذاء. وتسببت في تناقص خصوبة التربة أو تعريها والتصحر واختفاء بعض الكائنات الحية سواء الحيوانية أو النباتية، وتناقص الغابات، وانكماش مواطن صيد الأسماك، ونجدد ظواهر عديدة كمشكلة طبقة الأوزون والأمطار الحمضية والضباب .

- باختصار فأن النمو السكاني السريع فرض المزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية البيئية وأحدث خللا في النظم البيئية مما يعرض مسألة الأمن البيئي للخطر.

1 - أبو عيانة فتحي: جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، ط7،ن الإسكندرية، 1995، ص 17.

– وترتبط المشكلة السكانية بارتفاع معدلات الاستهلاك واستخدام التكنولوجيا والتنمية والبيئة في علاقة معقدة متشابكة تؤثر بشكل واضح وملموس في حياة البشر ورفاهيته.

– **سبل مواجهة المشكلة السكانية:** يمكن مواجهة الزيادة السكانية من خلال إتباع الأساليب الآتية: [1]

– لارتقاء بمستوى التعليم :ونشرة بين الجنسين وتحسين الوعي السكاني والصحي والبيئي.

– استثمار مرحلة الطفولة :إعداد الأطفال ذهنيا وفكريا وصحيا وخاصة أطفال القرى إلى جانب الحضر.

– الاستخدام الأمثل للموارد :الطبيعية والبشرية وتوجيهها وفق برامج مخططة للتنمية الشاملة.

– لعمل على تحقيق التوازن: وعدم إهدار الطاقة والموارد والتوفيق بين أنشطة الإنسان والموارد والبيئة

– زيادة الاهتمام بموضوع تنظيم : الأسرة في المجتمعات المحلية ذات الثقافات المتباينة (بدوية – ريفية – حضرية) ونشر الثقافة السكانية.

– النهوض بالوعي الصحي والبيئي والثقافي عند تنشئة الإنسان في مراحل حياته وإعلاء قيم الانتماء والمواطنة والتضحية والمشاركة الفعالة.

– التنمية في العديد من المجالات فهي الأسلوب الأمثل الحل لمشكلة الانفجار السكاني والتخطيط الطموح من أجل بناء الإنسان والمصانع واستصلاح الأراضي.

– التنمية الاقتصادية من خلال تخطيط الاقتصاد القومي وتنمية الموارد الطبيعية واستخدامها وتوجيهها وفق برامج مخططة للتنمية الشاملة

– تنمية الموارد الزراعية من خلال توسع الأراضي الزراعية وزيادة الإنتاج والتوسع في التصنيع الفلاحي والزراعي.

– التنمية الاجتماعية من خلال نشر التعليم وخاصة تعليم الفتاه والتوسع في محو الأمية والوظيفية ونشر الخدمات الصحية وتحسين مركز الم أ رة ونشر خدمات رعاية الأمومة والطفولة بالإضافة إلى نشر الوعي بالمسؤولية الاجتماعية (النهوض بالوعي الصحي والبيئي والثقافي)

– تنمية التصنيع من خلا زيادة عمالة المرأة والحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار واستخدام الاكتشافات العلمية الحديثة.

سابعا : مشكلة الفقـر

حققت حركة التحديث والتنمية الشاملة للبلاد في العقود الثلاثة الماضية نقلة نوعية من التقدم والتحضر في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية تركت آثارا إيجابية واضحة وملموسة على البني المجتمعية والشخصية في جوانب متعددة ، إلاَ أنه ترتب عليها من جهة أخرى بروز العديد من الظواهر والمشكلات الاجتماعية على فئات من المجتمع بدرجات متفاوتة. ومن ضمن تلك الظواهر والمشكلات ما ظاهرة الفقر في مجتمعنا لأسباب عديدة دولية إقليمية ومحلية وشخصية.

1 – عصام توفيق قمر وآخرون: مرجع سابق، ص ص 2117–218.

مفهوم الفقر:

هناك جدل كبير بين الدارسين حول مفهوم الفقر وهذا يعود إلى وذلك يعود إلى الخلفيات الفكرية والإيديولوجية التي يؤمن كل دارس أو إلى استخداماته المختلفة وفي سياقات متباينة بحصر الظاهرة في عدة مؤشرات تارة يغلب عليها الطابع المادي (الكمي) ، وتارة يغلب عليها الطابع المعنوي (النوعي)... وعليه يبقى مفهوم الفقر مفهوما نسبيا. ولكن ومهما تنوعت الرؤى فإن مفهوم الفقر الذي تشترك حوله كل المحاولات يوحي " **بالعجز في تحقيق الحاجات المادية والمعنوية للفرد**". وفي هذا السياق نجد أغلب المؤسسات الدولية المهتمة بالفقر والحرمان والتهميش تعتمد في تحديدها لهذه الظاهرة على معايير كمية(نقدية أي مادية) [1]

هو العجز عن تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وتعليم وصحة...الخ.، أو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة المطلوب والمرغوب اجتماعيا، وهو ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية، اجتماعية ، تاريخية وسياسية ، ويختلف مفهومه من بلد إلى آخر ومن زمن إلى آخر، إلاَ أنه من المتفق عليه أنه : حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهرة في انخفاض استهلاك الغذاء كمًا ونوعاً وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات.[2]

ويربط الاقتصاديون بين الفقر ونقص الدخل ولكن علماء الاجتماع يرون أن الفقر لا يعني نقص الدخل فقط ولكنه يرتبط بالحقوق الفردية والجماعية، وكيفية تعامل الناس فيما بينهم ونظرتهم إلى أنفسهم، بالإضافة إلى عدم ملائمة الدخل ، واعتبرت تقارير التنمية البشرية الفقر مفهوماً مركباً متعدد الأبعاد يتجاوز مجرد الحرمان من الضرورات المادية ليتضمن مفهوم الحرمان من الخيارات والفرص التي تعتبر أساسية لتحقيق التنمية البشرية .فهدف التنمية أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية خلاقة وأن يتمتع بمستوى معيشي لائق، لذا نجد أنفسنا أمام مفهوم جديد للفقر هو مفهوم القدرات وأهمها الصحة ومعرفة القراءة والكتابة وهما عاملان هامان في ما إذا كان الشخص تشمله حياة المجتمع أو أنه مستبعد منها.

2- أنواع الفقـــر:

- الفقر المادي: ويشير إلى الموارد الكافية لتلبية الاحتياجاتهم الأساسية لأفراد المجتمع.
- الفقر غير المادي: ويشير إلى مدى الحرمان من الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات مثل الغذاء الكافي، أو المسكن، أو الصرف الصحي، أو الرعاية الصحية، أو التعليم[3].

1- دليو فضيل وآخرون: التحديات المعاصرة ،- العولمة، الإنترنت، الفقر، اللغة...، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة متنوري قسنطينة، 2002،ن ص 44.

2 – دلال ملحس ستيتة وعملر موسى سرحان: مرجع سابق، ص60 .

3 – عبد الرزاق الفارس: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربيّ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001، ص ص 19- 20.

3- أسباب الفقر:

إن أهم أسباب الفقر تندرج تبعا لأسباب أو أبعاد رئيسية وهي إما بعد سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي، وتعتبر تلك الأبعاد ذات تأثير قوي على الفرد والمجتمع ككل.ومن أهم الأسباب: [1]

- **أسباب سياسية :** نجد في هذا البعد أن التوزيع الجغرافي لبعض البلاد قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع وذلك بسبب قلة الموارد المتاحة للأفراد وبالتالي يؤثر على مستوى المعيشة نظرا لسوء التوزيع الجغرافي.

نجد أيضا الحرب قد تؤثر على مستوى معيشة الفرد وتجعله يعيش في مستوى أدنى للمعيشة

وذلك لأن الحروب تؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى الموارد الموجودة والحصار الذي يفرض على أي بلد على الأفراد أيضا لأنه يوقف أي نشاط أو استثمار وبالتالي لا يجد أفراد المجتمع أمامهم إلا الموارد المتاحة لهم وبالتالي يصلوا إلى مرحلة الفقر المطلق وهي عدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية (كالمأكل –والملبس) ونجد أيضا أن بعض السياسة في بعض المجتمعات تكون السبب في ظهور ظاهرة الفقر والتي ترجع إلى امتلاك بعض من أفراد المجتمع الثروات وأيضا السلطة والبعض الآخر لا يستطيع أن يملك شيئاً من هذا.

- **أسباب اقتصادية :** وتظهر هذه الأسباب من خلال بعض الأزمات الاقتصادية التي تؤثر على بعض المجتمعات مثال ذلك : عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للبلد أو المجتمع. كما أن التطورات الاقتصادية ودور بعض المنظمات والمؤسسات الدولية كمنظة الجات وصندوق النقد الدولي وغيرها من هيئات التمويل الاقتصادي كلها

عمقت مشاكل الدول الفقيرة وزادت من أزماتها وانتشار مظاهر الفقر والحرمان ، وعدم قدرتها على استغلال مواردها الطبيعية مثل(البترول – الزراعة – الأنهار)... ، وبالتالي يكون استهلاك أفراد المجتمع أكثر من الإنتاج وزيادة الإنتاج ومن عدم القدرة على تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ...

- **أسباب اجتماعية :** ويظهر من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها هل هي المساواة أم اللامساواة بين أفراد المجتمع.

عدم تقديم الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل بالنسبة لأفراد المجتمع تعتبر من أهم الأسباب المؤدية لظهور الفقر.

ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات والذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع أيضا من أهم أسباب الفقر. وكذلك عدم الاهتمام بالتنمية الثقافية بالنسبة لأفراد المجتمع قد يكون ضمن الأسباب المؤدية لظهور الفقر.

4- مظاهر الفقر: إن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل مؤشرات كميه وكيفيه ومن هنا مظاهر الفقر :

---

1 – كريمة كريم: الفقر وتوزيع الدخل في مصر ، منتدى العالم الثالث، القاهرة،ن 1994، ص 24.

– **البطالة** : تعتبر معدلات البطالة المرتفعة في الجزائر عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل، وقد ساهم برنامج التصحيح الهيكلي في أتساع حدة هذا المشكل من خلال انخفاض الطلب الكلي، كما أن من أهم مكاسب العولمة يكمن في التقدم التقني الذي يسمح بزيادة إنتاج السلع إلا أنه لا يخلق مناصب عمل جديدة بل قد يتسبب في القضاء على بعضها حيث أصبح اكتساب التكنولوجيا المتطورة يتم على حساب مناصب العمل.

– **أتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء:** إن أتساع الهوة على مستوى العالم يعني انكماش الثراء عند فئة معينة، ففي سنة 2000 تملك الدول المتقدمة % 80 من الدخل العالمي وهي تمثل % 20 من سكان العالم ،و بالتالي أصبح العالم تحت سيطرة تلك الدول.

– **الزيادة السكانية** : يشكل تزايد السكان ضغطا على الموارد والبيئة، كما يؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، خاصة إذا كانت تلك الزيادة تتم بين السكان الذين يعيشون في حالة فقر، كما أن الحياة على الكرة الأرضية لا يمكنها أن تتحمل 6 مليار نسمة الآخذين في التزايد بحيث سيصبح عدد سكان العالم 10مليار نسمة خلال السنوات القادمة.

– **الصراعات والحروب** : تشكل الصراعات والحروب عاملا هاما في تفاقم حدة الفقر سواء الداخلية أو الإقليمية خاصة في الدول المتخلفة، ومن أهم أثارها السلبية نجد مشكلة اللاجئين، تدني أوضاع التنمية البشرية خاصة التعليم، الصحة، الإسكان والرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية وت ا زيد حدة الفوارق الاجتماعية.

– **الديون الخارجية** : تعتبر المديونية إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه الدول النامية بحيث أن تسديد الديون وأقساطها يستنزف جزءا هاما من مداخيل الدول المدينة ويزداد الوضع خطورة إذا كان الاقتراض قصد تسديد فوائد وأقساط الديون السابقة، لذلك تصبح تلك الدول تعاني من حلقة مفرغة مما سوف يساهم في استمرار تفاقم أزمات ومشاكل عديدة وبالتالي تكريس حالة الفقر.

– **التهميش والحرمان** : يعاني الوطن العربي من عدة مشاكل جوهرية أهمها البطالة والأمية وفقدان الأمن الغذائي والمائي والصحي مما سمح باتساع حدة الفقر.

– **غياب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية:** إن الديمقراطية لا تتعايش مع الفقر إذ أن الفئات المهمشة ماديا واجتماعيا لا تجد الوقت اللازم للنشاط السياسي والمشاركة في تنظيمات المجتمع المدني بل تقضي وقتها لإشباع حاجاتها الأساسية .والتاريخ السياسي لأوروبا يؤكد أن التوترات الاجتماعية والاضطرابات الشعبية وانتشار البطالة ساهم في انتكاس الديمقراطية.

5– آثار الفقر:

إن للفقر آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة على البلدان، حيث أنه عامل سلبي يؤدي إلى تفاقم الوضع وتدهوره أكثر، فإذا كانت هناك أسباب معينة أدت إلى ظهوره، وبالتالي ارتفاع تكلفة الحد منه أو القضاء عليه. ومن الجانب الاجتماعي يمكن ملاحظة ما يلي:

– ظهور انحرافات كثيرةعلى مستوى سلوكيات الأفراد وأخلاقهم، فتظهر سلوكيات جديدة تخالف العادات والتقاليد والدين، حيث أن الفقير يجيز لنفسه بعض السلوكيات التي تمكنه من الحصول على لقمة العيش.

– عدم تمكين الأطفال من التمدرس وهو من أسباب الفقر يؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم، مما يؤدي إلى انتشار الأمية بين الأطفال ومن ثم الانحراف.

– بروز ظاهرة عمالة الأطفال، وآثارها السلبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

– تدهور الوضع الصحي، وارتفاع نسب الوفيات وخاصة بين الأطفال، وبالتالي التعرض بدرجة عالية للأمراض، وللعدوى المزمنة.

– تدهور معيشة الأفراد وظهور الآثار الاجتماعية، يؤدي إلى قلة مردودية الأفراد، وضعف مستوى نشاطهم الاقتصادي، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الدولة.

6– طرق وأساليب مواجهة الفقر:

– ضرورة حرص الدولة على توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل.

– التوسع في مجال القروض للشباب لإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة .

– توجيه الجهود لتوفير فرص عمل للمرأة المعيلة.

– توعية الرعاية والاهتمام لتحسين الخدمات والرعية الصحية.

– تشجيع القطاع الخاص والجمعيات لتوفير فرص عمل للشباب.

– التوسع في عقد الاتفاقيات الدولية لدعم المشاريع التنموية.[1]

ثامنا : مشكلة الجوع

يتخذ الجوع أشكالا مختلفة، ولكنها جميعا يمكن أن تسبب الموت والمعاناة المفرطة، خاصة في الدول النامية . ويعاني أكثر من 850 مليون شخص من الجوع في العالم، مع أن العالم ينتج ما يكفي من الغذاء لإطعام كل البشر. وفي حين أن المعونات الغذائية تساعد في أوقات الطوارئ، إلا أن هناك حاجة على المدى الطويل إلى حلول مستديمة للتحرك نحو تحقيق الهدف الدولي بتخفيض عدد الأشخاص الجياع إلى النصف. وتعتبر منظمة كير (CARE) هي إحدى المنظمات الإنسانية الرئيسية في مجال مكافحة الفقر في العالم... وتقدر منظمة الأغذية الزراعة التابعة للأمم المتحدة(**فاو**) أن عدد الجياع في العالم يبلغ حالياً أكثر من 850 مليون نسمة، يعيش 820 مليونا منهم في الدول النامية.

1 – تعريف الجوع:

الجوع ظاهرة مرتبطة بانعدام الأمن الغذائي، وقد عرف بيان القمة العالمية للغذاء للعام 1996 الأمن الغذائي على أنه وضع " يوجد عندما يحصل جميع الناس، وفي كل الأوقات، على ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذي لسد احتياجاتهم الغذائية وأغذيتهم المفضلة لممارسة حياة نشيطة وصحية ". وينجم الجوع عندما يفتقر الأفراد والأسر إلى الأمن الغذائي لفترة من الزمن. ويؤثر الجوع في نمو جسم الإنسان

1 –Michel Chossudovsky : la mondialisation de la pauvreté ; éd. El hikma ; Alger, 2010 ; p.62.

وتأديته لوظائفه بالشكل الطبيعي ويسهم في عبء الأمراض العالمي من خلال تخفيض قدرة الجسم على مقاومة الالتهابات . وتنتج الوفاة في الحالات بالغة الشدة إما نتيجة المجاعة الناشئة عن جوع طويل الأمد أو نتيجة الوقوع في ب ا رثن الأم ا رض المعدية .ويضعف الجوع الناس جسديا .ولما كان الجوع المستمر والمزمن يحدّ من قدرة الجسم على استخدام الطاقة لممارسة النشاطات، فإن من يعانون من سوء التغذية يواجهون صعوبة في الأداء في المدرسة وفي العثور على وفي العيش كأشخاص منتجين .وقد ينظر أرباب العمل والمعلمون إلى الأشخاص الجياع كأشخاص بطيئين وكسالى، في حين أنهم يعانون في حقيقة الأمر من الخمول، وهو رد فعل الجسم على الحرمان طويل الأمد من السعرات الحرارية والتغذية. وهكذا فإن الجوع يوقع الأفراد والأسر في حلقة مفرغة من الحالة الصحية السيئة والقدرة المتضائلة على التعلم والعمل، مما يسبب الفقر والموت ويسهم في انتشارهما على نطاق واسع .وتمتد رقعة هذا التأثير الضار بحيث تشمل المجتمعات والاقتصاديات .... إن الجوع مسألة معقدة، وتحتاج معالجتها بصورة ملائمة إلى الارتكاز إلى فهم سبب وجوده في المقام الأول، بمعزل عن التأويلات الخاطئة والاعتقادات المغلوطة التي لا ترتكز إلى أي أساس من الصحة.

2- طرق وأساليب مواجهة الجوع:

تعتقد منظمة كير بأن الوقت قد حان لإعادة صياغة الأساليب المعتادة في مواجهة الجوع بحيث تتم معالجة الجوع المزمن بشكل كامل وذي معنى. وسيستلزم تقليص الجوع المزمن برامج تستهدف الأشخاص الضعفاء المعرضين للخطر الذين يعانون من فقر مدقع وتقدم الدعم قبل ظهور حالات الطوارئ .ويتعين أن تعتمد البرامج أساليب لا تعالج احتياجات الجياع الأساسية فقط، وإنما تركز أيضا على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية الأساسية المسببة للجوع. وتتطلب معالجة أسباب الجوع بذل مجهود ضخم ودائم يفوق قدرة أي دولة واحدة بمفردها أو أي جهة مانحة واحدة .ويتعين على الوكالات المانحة التنسيق مع الحكومات الوطنية ودعمها في وضع وتغطية كلفة السياسات الوطنية والاستراتيجيات والخطط بشكل مناسب بدلا من متابعة مشاريع فردية. ويجب أن يتغير معظم ما تؤكد عليه برامج الحكومة الأميركية حاليا .ويجب وضع استراتيجيات مدمجة متعددة السنوات وتخصيص اعتمادات لعدة سنوات لا تخضع لفرض حدود سنوية .فمعالجة تعقيدات الجوع تتطلب التزامات مالية أكيدة وطويلة الأمد

والأهم من كل ذلك هو أن الممارسين يحتاجون إلى المرونة في البرمجة لاختيار أفضل أسلوب ملائم وذي جدوى اقتصادية لأي وضع يتعلق بأمن الغذاء .وهذا يعني التمتع بحرية معالجة الأسباب الأساسية للفقر. ولمعالجة هذه الأسباب، سيكون من الضروري أن تستثمر البرامج في التعليم والصحة ودعم سبل العيش وحماية الممتلكات.[1]

1 - شادي نسيم جبير : المشكلات السكانية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006، ص ص 47-48.

خاتمة:

وبعد استعراض النظريات المفسرة للمشكلات الاجتماعية يمكن القول أن المشكلة الاجتماعية غالبا لا يمكن إرجاعها لسبب واحد، وبالتالي لا يمكن تفسيرها في ظل نظرية واحدة من هذه النظريات، لأن المشكلات الاجتماعية ظواهر معقدة ومتشابكة وأحيانا بالغة التعقيد، ومن هنا قد نضطر للجوء لأكثر من تفسير من تفسيرات هذه النظريات، فقد نرجع المشكلة في مظهرها وعند النظرة الأولى إلي للتفكك الاجتماعي، ولكن عند التعمق في بحثها قد نجد أن التغير الاجتماعي والثقافي قد لعب دورا هاما في إحداثها، وعند التعمق أكثر وأكثر، قد نكتشف أن صراع القيم كان وراء المشكلة وسببا كبيرا من أسبابها، وهكذا نجد أن علينا ألا نقيد أنفسنا عند بحثنا في المشكلات الاجتماعية بتفسير واحد، لأنه إذا لم نقف على الجذور الحقيقية للمشكلة، فإنه قد يصعب علينا أن نجد حلا لها.

قائمة المراجع:

1- أحمد مجدي حجازي: علم اجتماع الأزمة، ط 4 ، دار الثقافة العربية، القاهرة،، 1998.

2-عصام قمر وآخرون، المشكلات الاجتماعية المعاصرة- مداخل نظرية، تجارب عالمية، أساليب المواجهة، ط 1 ، دار الفكر، عمان،2008 .

3-حسين علي حسين : علم اجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، ط3 ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995

4- رشاد أحمد عبد اللطيف : أساليب الدفاع الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة،2001

5- حسن شحاتة سعفان : أسس علم الاجتماع،ط 8 ، دار النهضة العربية، القاهرة،. 1985

6- علي عيد ا رغب : مشكلات اجتماعية معاصرة-نماذج مختارة من مجتمعات عربية معاصرة -، ط 2 ، مجموعة دلتا، الكويت ،1994 .

7- دلال ملحس استيتة، عمر موسى سرحان : المشكلات الاجتماعية ، ط 1 ، دار وائل، عمان،2012.

8- محمد فتحي عيد : كارثة المخدرات في مصر والعالم، نهضة مصر ، القاهرة ، 1995.

9- محمد فتحي حماد: الإدمان والمخدرات، دار فجر للنشر والتوزيع، الحدائق، ط1، صر، 2004.

10- الدمرداش عادل : الإدمان ومظاهره وعلاجه، الكويت ، 1983.

11-سعد المغربي: سيكولوجية تعاطي المخدرات، (رسالة دكتوراه)،كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1976.

12- سعد العربي: ظاهرة تعاطي المخدرات- تعريفها ن تاريخها - الندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطي المخدرات، 4 - 10 ماي 1996.

13- سويف مصطفى: المخدرات والمجتمع نظرة متكاملة،سلسلة عالم المعرفة 205، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1996.

14- https:// www.hoopeeg.com/blog/show-comprehensive-research-on- drugs

15- https:// www.neelwafurat. etmpage.aspx.?id

16 -https:// platform.almenhal.com/ files2/94801

17- المخدرات"، مجلة دراسات اجتماعية، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط ، 3 أفريل 2018 .

18- محمد عبد الرحمن، محمد المعايطة : " دور العالم في مواجهة الظواهر السلوكية السالبة في المجتمع،" ظاهرة تعاطي

19- حامد عبد السلام زهران : علم نفس نمو الطفل والمراهقة ، عالم الكتب، القاهرة،. 1997

33- https://arb3.maktoob.com/vb/arb75067/

20- حسن مصطفى عبد المعطي: الاضطرابات النفسية في الطفولة والمراهقة ، دار القاهرة، القاهرة ، 2000.

21- بشير صالح الرشيدي، إبراهيم محمد الخليقي: سيكولوجية الأسرة والوالدية، ذات السلاسل، الكويت، 1996.

22- العموش أحمدن العليمات حمود : المشكلات الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، 2008.

23- جبارة عطية جبارة : المشكلات الاجتماعية والتربوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.

- http://almaqtari.net/?p=772

24- عبد الحميد لطفي، حسن الساعاتي : دراسات علم السكان،ن دار المعارف ، القاهرة، 1991.

25 - محمد صبح عبد الكريم وآخرون : الوطن العربي- أرضه-سكانه-موارده - ط7 ، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1998 .

26- محمد فتحي أبو عيانة : جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، ط7،ن الإسكندرية، 1995.

27- دليو فضيل وآخرون: التحديات المعاصرة ،- العولمة، الإنترنت، الفقر، اللغة...، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002.

28- كريمة كريم : الفقر وتوزيع الدخل في مصر ، منتدى العالم الثالث، القاهرة،ن 1994.

29- Michel Chossudovsky : la mondialisation de la pauvreté ; éd. el hikma : Alger ; 2010 ; p.62.

30- شادي نسيم جبير: المشكلات السكانية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006.